



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

تقلبات اسعار النفط وأثرها في السياسة المالية العراق أنموذجاً للمدة (2004-2017)

رسالة مقدمة الى
مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المثنى
كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل
حيدر ثجيل جواد الجياشي

بإشراف
الاستاذ الدكتور
محمد حسن رشم العتبي

2019 م

1440 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ
بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ
يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الحديد الآية (25)

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة (تقلبات اسعار النفط وأثرها في السياسة المالية العراق انموذجاً للمدة 2004-2017) لطالب الماجستير (حيدر ثجيل جواد زغير) قد جرى تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية/ كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المثنى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.


التوقيع:

الاسم: محمد حسن رشم العتبي

الدرجة العلمية: أستاذ دكتور

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المثنى

التاريخ 2 / 6 / 2019

توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناءً على التوصيات المتوفرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.


أ.م. د. رزاق ذياب شعيبث

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المثنى

2019/6/23

اقرار لجنة المناقشة

نشهد اننا رئيس واعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة (تقلبات اسعار النفط وأثرها في السياسة المالية العراق انموذجاً للمدة 2004-2017) لطالب الدراسات العليا/الماجستير (حيدر ثجيل جواد الجياشي) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما لها علاقة بها، وهي جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ويتقدير (امتياز)



أ.د جواد كاظم عبد البكري

جامعة بابل/كلية الادارة والاقتصاد

رئيس اللجنة

٢٠١٩/٧/١٤



أ.م.د عقيل حميد جابر

جامعة المثنى/كلية الادارة والاقتصاد

عضواً

٢٠١٩/٧/٢٠



أ.م.د ميامي صلال صاحب

جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد

عضواً

٢٠١٩/٧/١٤



أ.د محمد حسن رشيد

جامعة المثنى/كلية الادارة والاقتصاد

عضواً ومشرفاً

٢٠١٩/٧/١٤

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة المثنى على قرار لجنة المناقشة اعلاه.



عميد كلية الادارة والاقتصاد/جامعة المثنى

بالوكالة

2019/8/5

الأهداء

إلى الصادق الأمين أشرف الخلق أجمعين..... محمد المصطفى (ص)
إلى آل بيت النبوة ومعدن الرسالة.....الأئمة الأطهار (عليهم السلام)
إلى من سألت دمائهم من أجل هذه التربة شهداء العراق
إلى من قال فيهما عز وجل (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب أرحمهما كما ربياني صغيراً)
والدي أصل وجودي
والدتي العزيزة جنتي في هذه الدنيا
إلى سندي في حياتي اخوتي
إلى من شددت بها إزري الى سندي في شدتي ورخائي عنوان التضحية
ورمز الوفاء زوجتي كُنْتُ خيراً عون
إلى فرحتي الكبيرة وقرة عيني..... اطفالي كزار وبنين
إلى شموع حياتي وشعلتها اخواتي العزيزات

... أهدي هذا الجهد المتواضع...

حيدر

شكر وتقدير

بسم الله تعالى المبتدأ، رب الاخرى والاولى، لا غاية له ولا منتهى، له ما في السماوات وما في الارض وما بينهما وما تحت الثرى، وأن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى، الحمد لله تعالى الذي حقق الأمانى، وله الحمد على عظيم هباته، وأشرف الصلاة وأتم التسليم على خير خلقه محمد واله الطيبين الطاهرين.

وبعد حمد الله تعالى، انه لمن الواجب الاعتراف بالجميل ورد بعضه ولو بكلمة شكر، وعليه أتوجه بشكري وامتناني الى استاذي الفاضل **الاستاذ الدكتور محمد حسن رشم** لقبوله الاشراف على هذه الرسالة تتويجاً لما غمرني به من رعاية منذ ايام دراستي الاولى وحتى آخر لحظات أعداد هذه الرسالة، أتمنى له الموفقية الدائمة وجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر والامتنان الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد المتمثلة بالسيد العميد والسادة المعاون العلمي والمعاون الاداري لرعايتهم الابوية ودعمهما الكبير لطلبة الدراسات العليا.

وأنتقدم بالشكر والامتنان وابلغ عبارات التقدير الى رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية المتمثلة بالسيد رئيس القسم والسيد مقرر القسم، كما اتقدم بالشكر وعظيم الامتنان الى كافة اساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية فقد كانوا اباً واخاً وموجهاً وداعماً في كل خطواتي، كما واتقدم بعظيم الشكر والامتنان الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة ولما سيكون لهم من اراء في اثرائها، والى الاستاذين الفاضلين الخبير العلمي والخبير اللغوي فلهم مني عظيم الشكر والامتنان.

كما اتقدم بأصدق المشاعر وبأشد الكلمات الطيبة الى جميع الموظفين في كلية الادارة والاقتصاد وأخص منهم الموظفين في مكتبة الكلية، ولا يفوتني ان اتوجه بالشكر والامتنان الى زملائي جميعهم في الدراسات العليا واسأل الله تعالى أن يوفقهم جميعاً.

الباحث

Abstract : المستخلص

إن التحدي الكبير الذي يواجه البلدان النفطية ومنها العراق هو التقلبات التي تحصل في اسعار النفط الخام وعوائدها المالية الامر الذي ينعكس سلباً على عمليات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان كونها تعتمد في تحقيق ذلك على ايرادات القطاع النفطي، وتمثلت مشكلة الدراسة بسؤال رئيس مفاده: ما مدى استجابة السياسة المالية في الاقتصاد العراقي لتقلبات اسعار النفط، وقد استندت الدراسة الى فرضية رئيسية مفادها أن استجابة السياسات المالية لتقلبات اسعار النفط في الاقتصاد العراقي جاء متوافقاً مع منطق النظرية الاقتصادية، وبعد التذبذب في اسعار النفط لمدة تزيد عن السنة (خمسة فصول) ومن ثم وبسبب عدم فعالية السياسة المالية فأنها تبدأ بالسير على عكس منطق النظرية الاقتصادية، وقد هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على اهمية ودور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي وتأثيره في ادوات السياسة المالية في العراق ودورها في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وقد استخدمت الدراسة النماذج القياسية الحديثة منها أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) ودوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة) واختبار التكامل المشترك وأنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)، وأن اهم ما توصلت اليه الدراسة: ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي تعد مؤشراً هاماً لقياس درجة التنوع الاقتصادي وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة مقابل انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاخرى يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي اي بمعنى اقتصاد احادي الجانب، والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة مقابل ارتفاع نسب مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي فإن ذلك يدل على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي، ان انخفاض نسبة مساهمة الايرادات المالية النفطية في الايرادات الكلية للموازنة الاتحادية في العراق خلال الاعوام الاخيرة من الدراسة يعطي مؤشراً جيداً على اتجاه الحكومة العراقية نحو تفعيل مصادر الايرادات الاخرى غير النفطية والتي تمثلت بقيام الحكومة بفرض الضرائب على شركات الاتصال في العراق وايرادات التعرفة الكمركية.... الخ ، الامر الذي ادى الى انخفاض مساهمة الايرادات النفطية في الموازنة الاتحادية الى (77.2%) عام 2015 بعد ان كانت (98.8%) عام 2004، أثبتت نتائج دوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة) هنالك ثلاث استجابات، الاولى هي استجابة الانفاق العام للتغير في اسعار النفط، والثاني هي استجابة الايرادات العامة للتغير في اسعار النفط، والثالثة هي استجابة الناتج المحلي الاجمالي للتغير في اسعار النفط، وجود علاقة تكامل مشترك اي بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، في حين اوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الايرادات العامة غير النفطية وتفعيل القطاعات الانتاجية الاخرى في العراق كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وغيرها من القطاعات الاخرى والاستفادة من مواردها في تمويل الموازنات العامة وعدم الاعتماد على جانب واحد وهو القطاع النفطي، وأهمية وضع خطط تنموية من قبل الجهات المختصة بهدف دعم متغيرات السياسة المالية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وتجنب الصدمات التي تحصل في اسعار النفط الخام .

أولاً: قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
	الاهداء
	شكر وتقدير
أ	المستخلص
ب- ح	قائمة المحتويات
خ- د	قائمة الجداول
ذ	قائمة الاشكال
8-1	المقدمة والخطوات الاساسية للدراسة
1	المقدمة
2	أولاً: أهمية الدراسة
2	ثانياً: مشكلة الدراسة
2	ثالثاً: فرضية الدراسة
3	رابعاً: هدف الدراسة
3	خامساً: حدود الدراسة
3	سادساً: منهجية الدراسة واساليبها
4	سابعاً: هيكلية الدراسة
8-4	ثامناً: الدراسات السابقة
61-9	الفصل الاول مدخل مفاهيمي عن تقلبات اسعار النفط الخام العالمية والسياسة المالية
9	تمهيد
32-10	المبحث الاول الاتجاه العام لأسعار النفط الخام والسوق النفطية العالمية
10	أولاً: مفهوم سعر النفط

12-11	ثانياً: التطور التاريخي لأسعار النفط الخام
14-12	ثالثاً: خصائص النفط الخام وأهميته
16-14	رابعاً: انواع اسعار النفط الخام
23-16	خامساً: العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط الخام
19-16	1- الطلب العالمي على النفط
21-19	2- العرض العالمي على النفط
21	3- القوة الشرائية للدولار
21	4- التغيرات المناخية
22-21	5- العوامل الاقتصادية
23-22	6- العوامل السياسية (التطورات الجيوسياسية)
27-23	سادساً: الاسواق النفطية
24-23	1- مفهوم السوق النفطية
25-24	2- التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية
26-25	3- خصائص السوق النفطية العالمية
27-26	4- انواع السوق النفطية العالمية
32-27	سابعاً: الصدمات النفطية ومسبباتها
29-28	1- الصدمة النفطية عام 1973
29	2- الصدمة النفطية عام 1979
30-29	3- الصدمة النفطية عام 1986
31-30	4- الصدمة النفطية عام 2004
32-31	5- الصدمة النفطية عام 2014
61-33	المبحث الثاني السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي
33	اولاً: مفهوم السياسة المالية
34-33	ثانياً: خصائص السياسة المالية

34	ثالثاً: أهمية السياسة المالية
39-35	رابعاً: السياسة المالية وفقاً لآراء المدارس الاقتصادية
35	1- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي
36-35	2- السياسة المالية في الفكر الكينزي
37-36	3- السياسة المالية في التحليل النقدي
38-37	4- السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية
39-38	5- السياسة المالية في اطار اقتصاديات جانب العرض
42-39	خامساً: اهداف السياسة المالية
40-39	1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي
41-40	2- تحقيق النمو الاقتصادي
41	3- تحقيق العدالة الاجتماعية
41	4- تحقيق التوازن الاقتصادي
42	5- تحقيق مستوى التشغيل الكامل
44-42	سابعاً: الية عمل السياسة المالية
61-45	ثامناً: ادوات السياسة المالية
50-45	1- السياسة الايرادية
54-50	2- السياسة الانفاقية
61-54	3- الموازنة العامة
97-62	الفصل الثاني تقلبات اسعار النفط والسياسة المالية في العراق للمدة (2004-2017)
62	تمهيد
80-63	المبحث الاول اهمية ودور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي
64-63	اولاً: نبذة عن القطاع النفطي في العراق
65-64	ثانياً: الية تسعير النفط العراقي

72-65	ثالثاً: الاحتياطي النفطي في العراق
75-72	رابعاً: انتاج النفط في العراق
77-75	خامساً: أهمية ودور العوائد المالية النفطية في تمويل الموازنة العامة
80-78	سادساً: أهمية القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي
87-81	المبحث الثاني الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي في ظل تقلبات اسعار النفط
81	اولاً: نبذة عن واقع الاقتصاد العراقي في ظل تقلبات اسعار النفط
84-81	1- اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي (اختلال داخلي)
87-85	2- اختلال هيكل الصادرات (اختلال خارجي)
97-88	المبحث الثالث تحليل واقع السياسة المالية في العراق من خلال ادواتها للمدة (2017-2004)
91-88	اولاً: تحليل واقع السياسة الانفاقية في العراق
94-92	ثانياً: تحليل واقع السياسة الايرادية في العراق
97-94	ثالثاً: تحليل هيكل الموازنة العامة في العراق
128-98	الفصل الثالث قياس مدى استجابة السياسة المالية في العراق لتقلبات اسعار النفط للمدة (2017-2004)
98	تمهيد
105-99	المبحث الاول التأصيل النظري للأساليب القياسية المستخدمة
100-99	اولاً: طرق التحليل الاحصائي
101	ثانياً: مفهوم السكون والاستقرارية للسلاسل الزمنية
103-101	ثالثاً: طرق تحديد استقرارية السلاسل الزمنية
104-103	رابعاً: اختبار التكامل المشترك
105-104	خامساً: تحديد مدة الابطاء المثلى
105	سادساً: دوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة)

128-106	المبحث الثاني عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي
106	اولاً: توصيف النموذج القياسي
107	ثانياً: بناء هيكل النموذج
108	ثالثاً: الارتباط
112-109	رابعاً: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
117-113	خامساً: اختبار التكامل المشترك
119-118	سادساً: نتائج اختبار تحديد فترة الابطاء المثلى
122-119	سابعاً: نموذج تصحيح الخطأ (ECM)
124-122	ثامناً: متجهات الانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية
127-124	تاسعاً: دوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة)
128-127	عاشراً: اختبار البواقي
132-129	الاستنتاجات والتوصيات
131-129	اولاً: الاستنتاجات
132-131	ثانياً: التوصيات
153-133	المصادر والمراجع
168-154	الملاحق
b	المستخلص باللغة الانكليزية

ثانياً: قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	ت
8-7	اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	1
50	الفرق والتشابه بين الضريبة والرسم	2
66	الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد للمدة (2017-2004)	3
68	الاحتياطي المقدر والمعروف لبعض حقول النفط المطورة في العراق	4
69	الاحتياطي النفطي في الحقول النفطية المطورة حسب المحافظات	5
71	الاحتياطي النفطي في الحقول النفطية المكتشفة غير المطورة في العراق حسب المحافظات	6
73	الطاقة الانتاجية للعراق من النفط حسب توزيع الحقول الجغرافي	7
74	انتاج وصادرات النفط العراقي واهميته بالنسبة لأوبك والعالم المدة (2017-2004)	8
76	الاهمية النسبية للإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للمدة (2017-2004)	9
78	الاهمية النسبية للقطاع النفطي في GDP بالأسعار الثابتة للمدة (2017-2004)	10
83	هيكل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) للمدة (2017-2004)	11
85	هيكل الصادرات الكلية في العراق للمدة (2017-2004)	12
90	هيكل النفقات العامة في الموازنات الاتحادية للعراق للمدة (2017-2004)	13
93	هيكل الإيرادات العامة في الموازنات الاتحادية للعراق للمدة (2017-2004)	14
95	الفائض والعجز في الموازنات العامة في العراق للمدة (2017-2004)	15
106	المتغيرات المستعملة في النموذج القياسي المقدر والرموز الخاصة بها	16
107	اسعار النفط والإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة و GDP للمدة (2017-2004)	17
108	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية	18
109	نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة	19
111	نتائج اختبار فيليبس- بيرون (p-p) للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة	20
113	قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الاحصائية لها لنموذج الإيرادات العامة	21
114	قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الاحصائية لها لنموذج النفقات العامة	22
115	قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الاحصائية لها لنموذج الموازنة العامة	23

24	قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الاحصائية لها لنموذج الناتج المحلي الاجمالي	116
25	نتائج اختبار استقرارية البواقي للمتغيرات الاقتصادية	117
26	تحديد فترة الابطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة	118
27	نتائج تصحيح الخطأ لنموذج الايرادات العامة (PR)	119
28	نتائج تصحيح الخطأ لنموذج النفقات العامة (PE)	120
29	نتائج تصحيح الخطأ لنموذج الموازنة العامة (PB)	121
30	نتائج تصحيح الخطأ لنموذج الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	122
31	نتائج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) للمتغيرات الاقتصادية	123
32	نتائج دوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة)	126
33	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للمتغيرات الاقتصادية	128
34	نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين للمتغيرات الاقتصادية	128

ثالثاً: قائمة الاشكال

ت	الموضوع	رقم الصفحة
1	السياسة المالية التوسعية	43
2	السياسة المالية الانكماشية	44
3	اقسام النفقات العامة	54
4	انواع الموازنة العامة	61
5	الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد للمدة (2004-2017)	67
6	الاحتياطي النفطي في الحقول النفطية المطورة حسب المحافظات	70
7	الاحتياطي النفطي في الحقول النفط المكتشفة غير المطورة في العراق حسب المحافظات	72
8	انتاج وصادرات النفط العراقي واهميته بالنسبة لأوبك والعالم المدة(2004-2017)	75
9	الاهمية النسبية للإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للمدة (2004-2017)	77
10	الاهمية النسبية للقطاع النفطي في (GDP) بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2017)	80
11	هيكل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) للمدة (2004-2017)	84
12	هيكل الصادرات الكلية في العراق للمدة (2004-2017)	87
13	هيكل النفقات العامة في الموازنة الاتحادية للعراق للمدة (2004-2017)	91
14	هيكل الإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية للعراق للمدة (2004-2017)	94
15	الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2017)	97
16	نتائج دوال الاستجابة الفورية	127

المقدمة

المقدمة

يعد النفط الخام مورداً ناضباً ومصدراً مهماً من مصادر الطاقة في العالم وسلعة استراتيجية تختلف عن اي سلعة اخرى إذ انه يعد العامل الضروري للنمو الاقتصادي في العالم، فضلاً عن ذلك فإنه يؤدي دوراً كبيراً في مجال التنمية الاقتصادية للدول كونه اقل مصادر للطاقة تكلفة، ونظراً للتقلبات الكبيرة التي تتعرض لها اسعار النفط الخام العالمية بين مدة واخرى فإن السوق النفطية العالمية تتسم بعدم الاستقرار، الامر الذي يؤثر وبشكل سلبي في اقتصاديات الدول الريعية المنتجة والمصدرة للنفط الخام كونها تعتمد بالدرجة الاساس على ايرادات القطاع النفطي في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى، وبالتالي فإن هذا الامر يجعل القائمين على السياسة المالية امام تحدياً كبيراً كونه يحد من القدرة على تغيير هذه السياسات لاسيما وان حجم الايرادات والنفقات العامة لا يتحدد في ضوء النشاط الاقتصادي المحلي بل انه يخضع للتطورات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن التحكم بها من قبل واضعي السياسات الاقتصادية.

وبعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية بامتياز، إذ ان اعتماد الاقتصاد العراقي على ايرادات القطاع النفطي كمصدر رئيس للعملة الصعبة يترتب عليه جملة من الآثار في الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الايرادات العامة في الموازنة الاتحادية العامة للدولة والنتاج المحلي الاجمالي مرهوناً بتقلبات اسعار النفط الخام في السوق العالمية، فضلاً عن ذلك فإنها تؤثر بشكل مباشر في ادارة الانفاق العام من قبل الدولة اي بمعنى ان النظر الى اسعار النفط الخام المرتفعة في اغلب الاحيان يعطي صورة بأن هناك زيادة دائمية في الدخل الامر الذي يؤدي الى التوسع المفرط في مستوى الانفاق العام وبالتالي يجعل من الصعب تخفيضه، ولايزال هناك جدل مستمر حول قضية تقلبات اسعار النفط وماهي الاسباب والدوافع التي تقف وراء تلك التقلبات وعليه فإن الحكومة العراقية تعاني من صعوبات كبيرة في عملية اعداد الموازنة العامة للدولة في ظل الظروف الحالية والانخفاض الكبير الذي تعرضت له اسعار النفط الخام في الوقت الحاضر بعد الصدمة النفطية التي تعرضت لها اسعار النفط عام 2014، وهنا تأتي ضرورة تنويع مصادر الايرادات العامة في الموازنة الاتحادية ودعم وتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى في العراق التي تكاد شبه متوقفة في الوقت الحالي والاستفادة منها في تمويل ايرادات الموازنة العامة من ناحية والابتعاد او التقليل من الاعتماد على ايرادات القطاع النفطي من ناحية اخرى .

اولاً: اهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة بأن العراق واحداً من البلدان المنتجة للنفط التي يعتمد اقتصادها بشكل اساس على ايرادات القطاع النفطي، لذلك يتطلب الامر تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي في العراق ومدى انعكاساته على الجانب الاقتصادي والمالي فيه، وتظهر اهمية هذه الدراسة بشكل واضح من حيث:

1- ان موضوع تقلبات اسعار النفط يأخذ طابعاً عالمياً، فضلاً عن ذلك ان هذه الدراسة تحاول البحث عن افضل السبل للاستفادة من القطاع النفطي وعوائده في ظل تقلبات الاسعار وتوظيفها بطريقة مثالية بما يخدم الاقتصاد العراقي.

2- أهمية موضوع النفط والسياسة المالية كونه يعد من الموضوعات التي تشغل الدول وذلك نظراً لما له من اهمية كبيرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن ذلك فأن الاقتصاد العراقي يصنف من الاقتصاديات الريعية احادية الجانب والذي يعتمد اعتماد شبة كامل على ايرادات القطاع النفطي في تمويل جزء كبير من الموازنة الاتحادية العامة والنتائج المحلي الاجمالي.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة بسؤال رئيس مفاده: ما مدى استجابة السياسة المالية في الاقتصاد العراقي لتقلبات اسعار النفط؟ وتتفرع من المشكلة الاساسية جملة من المشاكل الثانوية يمكن اجمالها بالأسئلة التالية:

- 1- ما اهمية ودور النفط ومدى تأثيره في الاقتصاد العراقي؟
- 2- ما العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط الخام ؟
- 3- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية واقتصادية تدل على استجابة السياسة المالية في العراق لتقلبات اسعار النفط طوال مدة الدراسة ؟

ثالثاً: فرضية الدراسة

تستند الدراسة على فرضية رئيسة مفادها " أن استجابة السياسة المالية لتقلبات اسعار النفط في الاقتصاد العراقي جاء متوافقاً مع منطق النظرية الاقتصادية، وبعد التغير في اسعار النفط لمدة تزيد عن السنة (خمسة فصول) ومن ثم وبسبب عدم فعالية السياسة المالية فأنها تبدأ بالسير على عكس منطق النظرية الاقتصادية.

رابعاً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف المتمثلة بالاتي:

- 1- توضيح اثر تقلبات اسعار النفط في السياسة المالية في العراق.
- 2- دراسة العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط الخام.
- 3- التعرف على فعالية السياسة المالية في معالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية وكيفية توظيف ادوات السياسة المالية في العراق لضمان تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والمالي.
- 4- معرفة اهمية القطاع النفطي وتأثيره في الاقتصاد العراقي.
- 5- تطبيق بعض المقاييس الاحصائية لقياس مدى استجابة السياسة المالية في العراق لتقلبات اسعار النفط.

خامساً: حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة الى مايلي:

- 1- الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية للدراسة بالمدة الممتدة (2004-2017) وهي المدة التي تيسر للباحث الحصول على كافة البيانات والاحصاءات اللازمة للدراسة.
- 2- الحدود المكانية: دراسة حالة العراق.

سادساً: منهجية الدراسة واساليبها

من اجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة وتجربة واختبار الفرضيات الموضوعة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف متغيرات الدراسة وتحليلها، ولم يهمل الباحث المنهج التاريخي في دراسة مسار التغيرات والتذبذبات التي حصلت في اسعار واسواق النفط العالمية طوال مدة الدراسة، فضلاً عن ذلك استخدمت الدراسة المنهج الاحصائي لاسيما في الفصل الثالث من الدراسة وذلك من اجل قياس مدى استجابة السياسة المالية في العراق لتقلبات اسعار النفط عن طريق استخدام النماذج القياسية الحديثة منها انموذج الانحدار الذاتي (VAR)، ودوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة) واختبار التكامل المشترك (Co-Integration) وفقاً لمنهجية انجل-كرانجر، ونموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM لغرض اختبار التوازن في الاجل الطويل وتقرير ديناميكية الاجل القصير وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10).

سابعاً: هيكلية الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة وفي إطار الحدود الموضوعية لها تم تقسيم الدراسة على ثلاثة فصول تضمن الاول منها "مدخل مفاهيمي عن تقلبات اسعار النفط الخام العالمية والسياسة المالية" وتم تقسيمه الى مبحثين تناول المبحث الاول الاتجاه العام لأسعار النفط الخام والسوق النفطية العالمية، في حين تضمن المبحث الثاني السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وقد ركز الفصل الثاني منها على دراسة "تقلبات اسعار النفط والسياسة المالية في العراق للمدة (2004-2017)" وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول اهمية ودور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي، في حين تضمن المبحث الثاني الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي في ظل تقلبات اسعار النفط ، وركز المبحث الثالث على تحليل واقع السياسة المالية في العراق من خلال ادواتها للمدة (2004-2017) ، اما الفصل الثالث فقد سلط الضوء على دراسة قياس مدى استجابة السياسة المالية في العراق لتقلبات اسعار النفط للمدة (2004-2017)، وجاء بمبحثين تناول المبحث الاول التأصيل النظري للأساليب القياسية المستخدمة، في حين تضمن المبحث الثاني عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي، كما توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات وتضمنت ايضاً عدد من التوصيات.

ثامناً: الدراسات السابقة

من اجل الاحاطة بمختلف الجوانب العلمية لعنوان الدراسة من الضروري الاشارة الى الجهود السابقة ذات الصلة، إذ ان هذه الدراسات تناولت موضوع الدراسة من جوانب مختلفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر وكما يلي:

1- الدراسات المحلية والعربية:

أ- دراسة (رشا سالم جبار الزبيدي) رسالة ماجستير 2014

(تحليل تقلبات اسعار النفط الخام واثارها على الاستقرار الاقتصادي (العراق والجزائر والسعودية)

للمدة 1990-2010)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير تقلبات اسعار النفط الخام على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الدول المختارة وقد توصلت هذه الدراسة الى ان:

- تعد مشكلة التضخم والبطالة من اخطر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها العديد من الدول العربية ومنها العراق والسعودية والجزائر والتي يكون لها تأثير سلبي في الاقتصاد إذ ان من اهم

العوامل التي أدت الى رفع مستوى البطالة في البلدان المختارة هو ضعف الاداء الاقتصادي في هذه الدول وعدم التنويع واعتمادها على مورد واحد وهو القطاع النفطي .

- ارتفاع معدلات التضخم في العراق خلال عقد التسعينات وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه والحروب وتوقف صادرات النفط العراقية مما أدى الى تراجع العوائد النفطية العراقية بالإضافة الى تجميد الارصدة العراقية من العملة الاجنبية الموجودة في البنوك الخارجية.

ب- دراسة (شيماء عبد الهادي حسين الشريفي) رسالة ماجستير 2016

(اثر تغيرات اسعار النفط الخام العالمية في تمويل الموازنة العامة للمدة 2003-2014 دراسة

مقارنة العراق والسعودية)

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام وبين الايرادات العامة والنفقات العامة للاقتصاديين العراقي والسعودي وتوصلت الدراسة الى:

- اختلال هيكل النفقات العامة بسبب التركيز على النفقات الجارية اكثر من النفقات الاستثمارية وان المحدد الرئيس للنفقات هو الايرادات النفطية الامر الذي يعكس الطبيعة الاستهلاكية لكل من العراق والسعودية.

- اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي للدولتين (العراق والسعودية) وذلك نتيجة اعتماده على جانب واحد وهو القطاع النفطي مقابل تراجع القطاعات الاقتصادية الاخرى.

- اعتماد الموازنة العامة للدولتين (العراق والسعودية) بشكل كبير على العوائد النفطية والتي بدورها تتأثر بعوامل خارجية وهي اسعار النفط الخام وعوامل داخلية وهي كمية الانتاج والتصدير.

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين اسعار النفط الخام وبين الايرادات العامة والنفقات العامة لكل من العراق والسعودية.

ت- دراسة (بو الشعور شريفة) رسالة ماجستير 2012

(تقلبات اسعار النفط واثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري خلال المدة (1980-2011)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال مدة الدراسة، وابرار اهمية ودور القطاع النفطي في الاقتصاد الكلي الجزائري، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها:

- عدم تأثر الناتج المحلي الاجمالي والبطالة في الجزائر بتقلبات اسعار النفط في المدى القصير.

- ان التقلبات التي تحصل في اسعار النفط يكون لها اثر ايجابي في التضخم وسعر الصرف الحقيقي في المدى القصير والطويل.

- عدم تأثر عرض النقود بتقلبات اسعار النفط في المدى الطويل.

2- الدراسات الاجنبية

أ- دراسة (Farzangan,2011) بعنوان:

(Oil Revenue Shocks and Government Spending Behavior in Iran)

(صدمة الإيرادات النفطية وسلوك الانفاق الحكومي في ايران)

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الاثار الديناميكية للصدمة النفطية على الفئات المختلفة للإنفاق الحكومي في جمهورية ايران الاسلامية للمدة (1959-2007) وقد توصلت الدراسة الى:

- ان النفقات العسكرية الايرانية اكثر استجابة لصدمة الإيرادات النفطية او اسعار النفط من النفقات غير العسكرية التي تكون استجابتها قليلة لمثل هذه الصدمات.

ب- دراسة (EMO&AKPAN,2009) بعنوان

(Oil Price Shocks and Nigerians Macro Economy)

(صدمة اسعار النفط والاقتصاد الكلي النيجيري)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة الديناميكية بين تغيرات اسعار النفط الخام والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد النيجيري وقد استخدم الباحثان انموذج المعادلات الانية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي (VAR) وتتمثل النتائج التي توصلت اليها الدراسة بالاتي:

- ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد النيجيري بسبب التغيرات والتقلبات في اسعار النفط.
- ارتفاع معدلات الدخل القومي الحقيقي بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام.

- هناك تشابه كبير بين ما يجري في الاقتصاد النيجيري والمرض الهولندي.
- التغيرات والتقلبات في اسعار النفط لها علاقة بالنمو في القطاع الصناعي النيجيري.

اما الدراسة الحالية فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر من حيث انها اخذت بنظر الاعتبار قياس الاثر الذي تتركه تقلبات اسعار النفط الخام في السياسة المالية في العراق.

ت- دراسة (Myronovych,2002) بعنوان

(The Impact of Oil Price Fluctuations on The Ukrainian Economy)

(اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الاوكراني)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى اعتماد الاقتصاد الاوكراني على سوق النفط العالمية، وتقدير تأثير التقلبات المحتملة في اسعار النفط على المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الاوكراني مثل الناتج المحلي الاجمالي والبطالة والتضخم وذلك باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة الى:

- ان تقلبات اسعار النفط لها تأثير في الناتج المحلي الاجمالي الاوكراني والتضخم، وليس لها اي تأثير على البطالة.
- امكانية تطبيق النظرية الاقتصادية على الاقتصاد الاوكراني .

◀ اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يبين الجدول (1) اهم الاختلافات التي جاءت بيها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الجدول (1)

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
الدراسات المحلية والعربية		
اختلاف الدراسة عن الدراسة الحالية	اسم الباحث	
ركزت هذه الدراسة على دراسة تقلبات اسعار النفط وأثارها في الاستقرار الاقتصادي عن طريق استخدام مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كالبطالة والتضخم واهملت هذه الدراسة النماذج القياسية والاحصائية في قياس الاثر الذي تتركه تقلبات اسعار النفط في متغيرات الاستقرار الاقتصادي المذكورة	رشا سالم جبار الزبيدي (2014)	ركزت الدراسة الحالية على قياس مدى استجابة السياسة المالية في العراق لتقلبات اسعار النفط وذلك عن طريق استخدام انموذج الانحدار الذاتي (VAR) ودوال استجابة النبضة واخذت بنظر الاعتبار دراسة كافة متغيرات ودوات السياسة المالية والمتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة وكذلك الموازنة العامة يضاف الى ذلك المدة الزمنية للدراسة الحالية والتي تعد حديثة نسبياً.
استخدمت هذه الدراسة النماذج القياسية المتمثلة باختبار التكامل المشترك وفقاً لمنهجية (ARDL) فضلاً عن ذلك اخذت هذه الدراسة بنظر الاعتبار دراسة اثر تقلبات اسعار النفط في الموازنة العامة فقط من خلال المقارنة بين دولتين هما العراق والسعودية واهملت ادوات ومتغيرات السياسة المالية الاخرى	شيماء عبد الهادي حسين الشريفي (2016)	استخدمت الدراسة الحالية النماذج القياسية المتمثلة بأنموذج الانحدار الذاتي (VAR) ودوال استجابة النبضة (دوال الاستجابة الفورية) من اجل قياس مدى استجابة السياسة المالية في الاقتصاد العراقي لتقلبات اسعار النفط فضلاً عن ذلك المدة الزمنية للدراسة الحالية والتي تعد حديثة نسبياً.
اهتمت هذه الدراسة بدراسة تقلبات اسعار النفط واثرها في الاقتصاد الجزائري عن طريق استخدام مؤشرات الاقتصاد الكلي كالبطالة والتضخم والناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف واهملت متغيرات السياسة المالية.	بو الشعور شريفة (2012)	اهتمت الدراسة الحالية بدراسة قياس مدى استجابة السياسة المالية في العراق لتقلبات اسعار النفط والمتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة وكذلك الناتج المحلي الاجمالي وذلك عن طريق استخدام انموذج الانحدار الذاتي (VAR) ودوال الاستجابة الفورية واختبار التكامل المشترك وانموذج تصحيح الخطأ.

الدراسات الاجنبية		
ركزت هذه الدراسة على دراسة الصدمات النفطية وسلوك الانفاق الحكومي في الجمهورية الاسلامية الايرانية وبالتحديد النفقات العسكرية، واهملت متغيرات السياسة المالية الاخرى	Farzangan (2011)	ركزت الدراسة الحالية على دراسة مدى استجابة السياسة المالية في العراق لتقلبات اسعار النفط والمتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة وكذلك الناتج المحلي الاجمالي وذلك عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) ودوال استجابة النبضة.
اهتمت هذه الدراسة بدراسة صدمات اسعار النفط وأثرها في الاقتصاد النيجيري عن طريق استخدام مؤشرات الاقتصاد النيجيري والمتمثلة بالتضخم والنمو والبطالة والدخل القومي ولم تتطرق هذه الدراسة الى قياس اثر تلك الصدمات في الإيرادات والنفقات العامة للاقتصاد النيجيري	EMO&AKPAN (2009)	اهتمت الدراسة الحالية بدراسة قياس مدى استجابة السياسة المالية في العراق لتقلبات اسعار النفط والمتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة وكذلك الناتج المحلي الاجمالي وذلك عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) ودوال الاستجابة الفورية واختبار التكامل المشترك .
اخذت هذه الدراسة بعين الاعتبار دراسة تقلبات اسعار النفط وأثرها في الاقتصاد الاوكراني عن طريق استخدام مؤشرات الاقتصاد الكلي كالبطالة والتضخم والناتج المحلي الاجمالي، في حين لم تستخدم الدراسة المذكورة منهجية التكامل المشترك للكشف عن طبيعة العلاقة التوازنية في المدى الطويل واكتفت باستخدام نموذج تصحيح الخطأ بهدف معرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى القصير	Myronovych (2002)	اخذت الدراسة الحالية بعين الاعتبار دراسة تقلبات اسعار النفط وأثرها في ادوات السياسة المالية في العراق والمتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة وذلك عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) ودوال الاستجابة الفورية واختبار التكامل المشترك، فضلاً عن ذلك المدة الزمنية للدراسة الحالية والتي تعد حديثة نسبياً.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

الفصل الاول

مدخل مفاهيمي

عن تقلبات اسعار النفط الخام العالمية

والسياسة المالية

تمهيد:

يعد النفط الخام واحداً من اهم المتغيرات الاقتصادية لكافة دول العالم سواء أكان للدول المنتجة للنفط او الدول المستهلكة إذ يؤدي النفط دوراً مهماً وفعالاً في اعادة رسم الخارطة الدولية السياسية والاقتصادية، وهناك سوق عالمية للنفط الخام يتم من خلالها تبادل السلع النفطية بين البلدان التي تنتج النفط من جهة والبلدان التي تستهلكه من جهة اخرى وهذه السوق تشهد تضارب وتنافس شديد في المصالح الاقتصادية بين الدول المنتجة للنفط التي يكون هدفها من ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والدول المستهلكة للنفط التي تهدف الى ضمان امنها النفطي من خلال هيمنتها على منابع النفط في العالم.

تعد السياسة المالية من اهم الادوات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي وبالتالي المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من ازمات وضمان تحقيق الديمومة الاقتصادية ، إذ ان اعتماد الدولة على عوائد القطاع النفطي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية يجعل من السياسة المالية اكثر عرضة لمخاطر تقلبات اسعار النفط الخام لاسيما وان هذه الاسعار تتسم بالتقلبات وعدم الاستقرار والثبات بين مدة واخرى، وفي ضوء ما تقدم تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث الآتية:

- المبحث الاول: الاتجاه العام لأسعار النفط الخام والسوق النفطية العالمية.
- المبحث الثاني: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

المبحث الاول

الاتجاه العام لأسعار النفط والسوق النفطية العالمية

اولاً: مفهوم سعر النفط Concept of Oil Price

تعود تسمية النفط بالأساس الى الاصل اللاتيني لكلمتي بتر (Petra) ومفهومها الصخر وأوليوم (Oleum) وهي الزيت وبالتالي كان الاسم (Petroleum) بتروليوم وهي بدلالة زيت الصخر، والنفط هو سائل من اصل طبيعي يميل لونه بين البني الى الاخضر الداكن ويتكون من مزيج من الهيدروكربونات، ويحتل النفط الخام مكانة هامة في كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذلك كون النفط يعد المصدر الرئيس للطاقة المحركة للاقتصاد العالمي ومادة اولية واسباسية في العديد من الصناعات الاستراتيجية (حسين وسمايل، 2018:340). وقد تمكن الاقتصادي الأمريكي (هوتلينك) من وضع نظرية خاصة لسعر النفط الخام في مؤلفه المشهور (اقتصاديات الموارد الناضبة) "The Economics of exhaustible Resources" عام 1931 وتتص هذه النظرية على "يجب ان ينمو سعر المورد الناضب بمعدل مساوي لمعدل سعر الفائدة بوجود نمط استخراج كفوء وعند توازن صناعة الموارد التنافسية، اما في حالة وجود سوق احتكار فأن الايراد الحدي ينمو بمعدل سعر الفائدة وليس السعر" (درويش وعبد الرزاق، 2018:34).

ويمكن تعريف سعر النفط بانه: سعر مشتق ومستخلص وهو سعر السلعة النفطية التي يعبر عنه بوحدة نقدية بالدولار الأمريكي، تؤثر فيه القوى الفاعلة في السوق فضلاً عن العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Zhenbo& Keane, 2015:10).

كذلك يعرف السعر النفطي بانه "مؤشر مالي لتحديد القيمة التبادلية للنفط عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق النفطي، والسعر قد يساوي قيمة الشيء او قد لا يتساوى معها اي قد يكون السعر اقل او اكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج وعليه فأن السعر النفطي يعني قيمة النفط معبر عنها بالنقد (البيرماني وعبدالله، 2018:279).

وفي ضوء ما تقدم تعرف هذه الدراسة سعر النفط بانه "القيمة النقدية للسلعة النفطية الذي يتباين حسب المكان والزمان بالاعتماد على عدة عوامل منها الثقل النوعي ومكان استخراجه ومحتواه من الكبريت وتؤثر فيه عوامل عدة منها العوامل السياسية والاقتصادية والمناخية فضلاً عن الازمات والقوى الفاعلة في السوق النفطية.

ثانياً: التطور التاريخي لأسعار النفط Historical Development of Oil Prices

تتسم اسعار النفط الخام بكثرة التقلبات والصدمات ونظراً للدور الكبير الذي يلعبه النفط الخام في الحياة الاقتصادية فإن التقلبات والاحداث في السوق النفطية لها تأثير كبير في الاقتصاد الكلي، فعلى مدى السنوات الخمسين الماضية كانت اسعار النفط الخام تتحرك في نطاق واسع، وخلال المدة (1945-1972) كانت اسعار النفط ثابتة بشكل اساسي إذ تراوحت اسعار النفط الخام بين (2-3) دولار للبرميل الواحد، ونتيجة للصدمتين النفطيتين التي تعرض لهما الاقتصاد العالمي ومنها الصدمة النفطية الاولى عام 1973 والصدمة النفطية الثانية عام 1979 بسبب التخفيضات التي قامت بها منظمة اوبك وبالتالي ارتفعت اسعار النفط الخام من (2-3) دولار للبرميل الواحد الى (11-12) دولار للبرميل عام 1973، ثم تواصل الارتفاع بشكل ايجابي ليصل سعر النفط الخام الى (39) دولار للبرميل الواحد عام 1980، وبسبب هذه الصدمات النفطية شهدت الولايات المتحدة والكثير من الاقتصادات العالمية مرحلة ركود اقتصادي وارتفعت معدلات البطالة بشكل حاد (Kutasovic,2012:8-9). وبسبب اندلاع الحرب العراقية الايرانية في ايلول عام 1980 انخفضت صادرات الدولتين من النفط الخام الى (2) مليون برميل وانخفض انتاج الدول النفطية في اوبك الى (22.480) مليون برميل يومياً إذ وصلت اسعار النفط الخام الى (32.51) دولار للبرميل الواحد عام 1981، ثم بدأت اسعار النفط الخام بالانخفاض التدريجي حتى وصلت الى (11) دولار للبرميل الواحد عام 1987 وهو ما اطلق عليه بالصدمة النفطية الثانية، وفي مطلع التسعينات ونتيجة لحرب الخليج الثانية ارتفعت اسعار النفط الخام من (17.31) دولار عام 1989 الى (22.26) دولار للبرميل عام 1990، ثم بدأت بالانخفاض من جديد لتصل الى (12.28) دولار للبرميل عام 1998 ويرجع السبب في ذلك الى الاصرار على زيادة حصص التصدير من قبل الدول المنتجة للنفط فضلاً عن انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة الازمة المالية التي شهدتها اقتصادات دول جنوب اسيا (صالح وحمدان، 2017:54).

وخلال المدة (2000-2008) فقد كان للتباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم فضلاً عن احداث (11 سبتمبر 2001) في الولايات المتحدة الامريكية دوراً مهماً في تدني اسعار النفط الخام وعادة ما تؤدي تلك الاحداث الى ارتفاع مستوى الاسعار، الا ان الاسعار بقيت عند مستويات مقبولة في تلك المدة، وفي اواخر عام 2001 ونتيجة لخفض الانتاج النفطي من قبل منظمة اوبك بمقدار (1.5) مليون برميل يومياً ومع انطلاقة عام 2002 بدأت اسعار النفط الخام بالارتفاع لتصل الى (24.3)

دولار للبرميل، ويرجع ذلك بدوره الى جملة من العوامل من اهمها الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الاوسط، واضطراب الاوضاع في فنزويلا، اما في عام 2003 فقد ارتفعت اسعار النفط الخام لتصل الى (28.2) دولار للبرميل اي بنحو (3.8) دولار للبرميل ونسبة (15%) بالمقارنة بالعام 2002 (موسى وشكة، 2015:12). واستمر هذا الارتفاع بشكل ايجابي لتصل اسعار النفط الخام الى (54) دولار للبرميل عام 2005 بزيادة قياسية بنسبة (100%)، وفي عام 2008 بلغت اسعار النفط سعر (94) دولار للبرميل مسجلة بذلك اعلى مستوى قياسي شهدته السوق النفطية منذ عام 1973 ومع ذلك فأن هذا الارتفاع لم يستمر طويلاً بسبب الازمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية والتي عرفت (بأزمة الرهن العقاري) إذ انخفضت اسعار النفط الخام الى (61) دولار للبرميل عام 2009 مسجلة بذلك انخفاض بنسبة (30%) (بن الزين وقرنوق، 2016:88).

وخلال المدة (2010-2013) استعاد الاقتصاد العالمي عافيته بعد الازمة المالية العالمية عام 2008 وبالتالي انعكس ذلك في زيادة مستويات الطلب العالمي على النفط الخام الامر الذي ادى الى ارتفاع اسعار النفط وبلوغها اعلى مستوى لها عام 2012 والتي سجلت (106) دولار للبرميل متأثراً بالانتعاش الاقتصادي العالمي خلال المدة المذكورة بسبب العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط (صالح، 2017:99).

اما خلال المدة (2014-2017) فقد تدهورت اسعار النفط الخام وانخفضت الى مستويات قياسية وصلت فيها الى (40) دولار للبرميل عام 2016، وكان ذلك مخالفاً لتوقعات المختصين المتفائلة والتي كانت تشير الى استقرار اسعار النفط عند مستوى (100) دولار للبرميل، او التصاعد التدريجي الى (60) دولار خلال عام 2017 وهو التوقع الاكثر واقعية او الانخفاض الى مستوى (20) دولار كتوقعات متشائمة (محمد، 2017:265). ويعود التدهور في اسعار النفط الى العديد من العوامل سيجري توضيحها بشكل مفصل في الفقرات اللاحقة.

ثالثاً: خصائص النفط واهميته Characteristics and Importance of Oil

يحتل القطاع النفطي مكانة واهمية كبيرة لدى الدول المنتجة والمستهلكة للنفط إذ اثبتت التجارب الدولية بأن العوائد النفطية لها دور كبير في بلوغ مرحلة الرخاء الاقتصادي وبالتالي فإنه يسهم في الخروج من حالة الفقر والحرمان فضلاً عن ذلك انه وسيلة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية في الدول، وعلى هذا الاساس سيتم تناول كل من الخصائص التي يتميز بها النفط الخام والاهمية الاقتصادية التي يحظى بها النفط في كافة المجالات.

1- خصائص النفط الخام Characteristics of Oil

يتميز النفط الخام كسلعة استراتيجية للدول التي تنتج هذه السلعة بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها بالاتي:

أ- يكون تركيبه الكيماوي وحيد من نوعه إذ ان الهيدروجين المدمج مع الكربون يوفر خواص غير موجودة في غيره من المواد وبالتالي فإن هذا الدمج توفره الطبيعة مجاناً وقد حاول الانسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهضة جداً (Rankwane,2013:4).

ب- يعد النفط الخام مادة استراتيجية تؤثر فيها العوامل السياسية والاقتصادية الامر الذي يضيف له طبيعة دولية واهمية خاصة.

ت- يعد النفط مصدراً مستنفذاً يتناقص بكثافة استعماله.

ث- يعد النفط هو المنشأ الرئيس للطاقة إذ يعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الانتاجي السائد.

ج- تتواجد معظم منابع النفط في البلدان النامية في حين يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

ح- يصنف النفط ضمن الصناعات العملاقة التي تتضمن درجة عالية من المخاطر ويتطلب رؤوس اموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها (الربيعي،2016:63).

2- أهمية النفط الخام Importance of Crude Oil

تعتبر اهمية النفط الخام امتداداً لأهمية الطاقة ككل في الميدان الاقتصادي، إذ يؤدي النفط اهمية كبيرة في المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية نتيجة لأهميته المتزايدة عبر التاريخ والمكانة الهامة الذي يشغلها النفط في الاقتصاد العالمي، كما تظهر اهمية النفط في جوانب رئيسة متعددة يمكن تلخيصها بالاتي:

أ- **اهمية النفط في الصناعة:** ان العملية الصناعية لا يمكن لها الاستمرار بشكل منتظم دون الحاجة للنفط وبالتالي فإنه يعد مصدراً هاماً للحرارة والطاقة المحركة وكذلك الاساس في الصناعات البتروكيماوية، فضلاً عن ذلك يعد النفط الوقود الاساس لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل (برجاس،2000:74).

ب - **اهمية النفط في التجارة:** ويتمثل ذلك كون المنتجات النفطية تشكل سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية كبيرة وبالتالي فإن الشركات الاجنبية تشتري من الاسواق العالمية معظم النفط الذي يتم استخراجه من الدول النامية وتبيع المنتجات المصنعة منه لكل دول العالم إذ تحقق بذلك ارباح عالية.

ت- أهمية النفط في النقل والمواصلات: يعد القطاع النفطي الشريان الرئيسي للنقل الحديث إذ تقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع النقل والمواصلات (35%) من إجمالي النفط المستهلك في العالم.

ث- تبرز أهمية النفط في الطاقة الكهربائية كونه يؤمن معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في دول العالم وبالتالي فإنه الوقود الأفضل من جانب التكلفة.

ج- من الناحية السياسية: تكمن أهمية النفط كونه أداة ضغط سياسي حيث تمثل ذلك من خلال حرب أكتوبر عام 1973، ومن هنا فقد كان النفط المحور الأهم وراء الحروب، بهدف السيطرة على المناطق الغنية به (توفيق، 2011: 3-5).

رابعاً: انواع اسعار النفط Types Of Oil Prices

عند تناول اسعار النفط لابد من ذكر انواع اسعار النفط نتيجة لشيوع استخداماتها إذ ان كل نوع سعري يعبر عن معنى معين يميزه عن باقي انواع الاسعار وعليه يمكن توضيح ابرز انواع اسعار النفط بالاتي:

1- السعر المعلن posted price

يتم تحديد هذا السعر من قبل الشركات النفطية الاحتكارية في كارتل (الشقيقات السبع)*، بما يتلاءم مع مصالحها ومصالح الدول التي تنتمي اليها هذه الشركات ويكون محسوباً بالوحدات النقدية الأمريكية، وتم الاعلان عن هذه الاسعار للمرة الاولى من قبل الشركة الأمريكية ستاندر اويل نيوجرسي (Standard Oil of new Jersey) في عام 1880 في الوقت الذي كانت فيه الاسواق النفطية تمتاز بوجود العديد من منتجي النفط الامريكان، وقد فرضت هذه الشركة سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام عام 1873 واعلنت من جانبها عن اسعار النفط المستخرج من الابار مباشرة بدون اشراك اي من المستخرجين في عملية التسعير (الهيبي، 2011: 140).

2- السعر المتحقق (سعر السوق) Realized price

وهو سعر البرميل النفطي معبراً عنه بوحدة نقدية ويتحدد مقابل تسهيلات او حسومات متنوعة وتتم الموافقة عليها من قبل الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية وخصم من السعر المعلن وي طرح منها

* الشقيقات السبع: مجموعة من الشركات العملاقة، وهي شركات النفط السبع الاساسية المملوكة اساساً لصالح الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا، ويطلق عليها ايضاً تسمية شركات النفط العالمية الكبرى والتي كانت تسيطر على (80%) من الانتاج النفطي العالمي، و (70%) من صناعة التكرير العالمية (الرميحي، 1982: 15).

الحسومات او التسهيلات التي يتم منحها من قبل الطرف البائع للطرف المشتري بهدف كسب الزبائن او التخلص من بعض المشاكل المصاحبة لبعض قيود التسهيلات ويتم احتسابه بالشكل الاتي:

السعر المتحقق = السعر المعلن - التسهيلات

ويمكن توضيح اهم تلك التسهيلات بالاتي:

- تسهيلات الموقع الجغرافي: التي يتم منحها للدول النفطية التي لا تتمتع بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الى السوق النفطية العالمية.

- تسهيلات ذات المحتوى الكبريتي: تمنح مقابل النفط الذي تكون فيه نسبة الشوائب مرتفعة.

- تسهيلات درجة الكثافة: وتمنح حسب درجة كثافة النفط اي تكون بنسبة عالية للنفط الثقيل وبنسبة اقل للنفط الخفيف.

- تسهيلات قناة السويس: والتي يتم منحها للبلدان النفطية التي تصدر النفط الخام مباشرة الى السوق النفطية العالمية دون المرور بقناة السويس (محمود وعباس، 2007:258).

3- السعر الضريبي Tax price

وهو السعر المعادل لكلفة استخراج البرميل النفطي مضاف اليه المدفوعات النقدية ومبلغ الضريبة وعليه فإن هذا السعر يطلق عليه "سعر الكلفة الضريبية" ويصنف من الاسعار الداخلية التي يتم من خلالها الاتفاق بين الشركة النفطية وفروعها اي بين الشركات النفطية الداخلة في كارتل دولي بهدف تحديد السعر الضريبي للبرميل النفطي (الطائي والمكصوصي، 2018:725)

4- سعر الاشارة Reference price

هذا النوع من الاسعار ظهر في مدة الستينات من القرن الماضي ويكون متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق وبالتالي فإنه يكون اقل من السعر المعلن واعلى من السعر المتحقق إذ اعتمد هذا السعر لاحتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة للنفط والشركات النفطية الاجنبية المستقلة لغرض توزيع العوائد المالية النفطية بين الطرفين، وتعد الجزائر اول دولة تعاملت بهذا النوع من الاسعار وذلك عندما عقدت اتفاقية مع فرنسا عام 1965 ومن ثم فنزويلا مع الشركات الاجنبية عام 1967 (الدليمي، 2009:17). وهناك انواع عديدة من نفوط الاشارة منها:

- النفط العربي الخفيف (راس التنورة FOB/اوبك).

- نفط غرب تكساس (USA).

- نفط برنت (بحر الشمال).

5- سعر التحويل Transfer of price

ويعني هذا السعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات التابعة الى الشركة الام، او عملية انتقال النفط الخام ضمن نشاط معين داخل نفس الشركة ومثال ذلك الانتاج والتكرير والنقل في حدود الشركة ذاتها، وفي هذه الحالة يكون هنالك اتفاق على سعر صوري او حسابي يأخذ بنظر الاعتبار الحد الأدنى لمبلغ الضرائب على عوائدها النفطية لدى الدول المسجلة فيها (عبد الحميد، 2011: 14).

6- السعر الفوري Spot price

ظهر هذا النوع من الاسعار في سوق النفط العالمية اواخر عام 1978 نتيجة لتوقف الصادرات الايرانية عن الدول المستهلكة المتعاقد معها الامر الذي دفع الدول المستهلكة للنفط الى البحث عن بدائل بسبب زيادة الطلب العالمي تجاه المعروض منه ونتيجة لذلك قامت الشركات النفطية الكبرى والشركات النفطية المستقلة ببيع كميات من النفط الخام المتحصل عليه وفق خصومات معينة في الاسواق الفورية والانية للنفط، ويعبر هذا النوع من الاسعار عن القيمة النقدية للسلع النفطية في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الجهات العارضة والجهات المشترية بصورة آنية (دحاوي، 2016: 59).

خامساً: العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط Factors Affecting Oil Price Fluctuations

يتأثر سعر النفط الخام كثيراً بالعديد من العوامل مما يشغل الكثير من المهتمين والمختصين الذي يعدون ان النفط الخام سلعة لا تخضع فقط لقانون السوق "قوى العرض والطلب" إذ ان الانتاج يزداد احياناً ولكن السعر يبقى ثابت او السعر يزداد ويبقى الطلب ثابت وهكذا (البصام والشريدة، 2013: 4). وعليه يمكن توضيح اهم العوامل التي تؤثر في اسعار النفط الخام بالاتي:

1- الطلب العالمي على النفط World Oil Demand

ينقسم الطلب العالمي على النفط الخام الى نوعين، النوع الاول الطلب على النفط بغرض الاستهلاك والنوع الثاني الطلب على النفط بغرض المضاربة، بالنسبة للنوع الاول الطلب بغرض الاستهلاك فإنه يتأثر بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي والذي ساهم بارتفاع الطلب على المنتجات النفطية، اما النوع الثاني الطلب بغرض المضاربة او الاسواق المستقبلية للنفط فأن هذه الاسواق قد عرفت منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي دخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية بغرض تحقيق الارباح (المزيني، 2013: 334). ويتسم الطلب على النفط بشكل عام بانه غير مرن في الاجل القصير وذلك نتيجة لعدم توفر مصادر الطاقة البديلة وهذا ما يساهم في

حساسية الاسعار، اما في الأجلين المتوسط والطويل فأن النفط سيبقى مصدر رئيس للطاقة لأسباب تتعلق بخواصه مقارنة بالبدايل المتوفرة او التي من الممكن ان تتوفر في المستقبل (الياسري،2010:152).

ان الطلب العالمي على النفط الخام يعتمد اعتماداً كبيراً على معدلات النمو الاقتصادي العالمي والزيادة في عدد السكان إذ يزداد معدل الاستهلاك النفطي العالمي بمقدار (1.76%) سنوياً، وان ارتفاع اسعار النفط العالمية الى مستويات قياسية في منتصف عام 2008 وبلوغه سعر (94) دولار للبرميل قد اثر سلباً على الاقتصاد العالمي، إذ ادى الى انخفاض الطلب العالمي على النفط من ناحية، ومن ناحية اخرى فأن انخفاض اسعار النفط الى اقل من (40) دولار للبرميل عام 2016 يوقف عجلة الاستثمارات في المشاريع النفطية وكذلك يكون له تأثيراً سلبياً على نمو الامدادات النفطية المستقبلية وعليه من الضروري وجود اسعار نفطية عادلة تعود بالمنفعة على المنتجين والمستهلكين (فرج،2015:43) .

إذ ان الطلب العالمي على النفط الخام يرتفع عند توقع استمرار عجلة النشاط الاقتصادي لمدة معينة او حتى عند احتمال بدء تعافي الاقتصاد من مرحلة الانكماش والعكس صحيح، بالإضافة الى ذلك ان الطلب على النفط قد يرتفع في حالة وجود اختلال في امداداته المستقبلية نتيجة لوجود ازمات او اضطرابات سياسية او كوارث طبيعية حيث يضطر الراغبون فيه لزيادة ما يمتلكون من خزين وذلك تجنباً لانخفاضه في المستقبل فهو بذلك يعد سلعة استراتيجية هامة وضرورية لا يمكن الاستغناء عنها (الضامن،2016:205) .

وهناك جملة من العوامل التي تؤثر في الطلب العالمي على النفط يمكن توضيحها بالاتي:

أ- معدل النمو الاقتصادي Economic Growth Rate

يعتبر ارتفاع اسعار النفط مصدر خطر بالنسبة للدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، ومهما ارتفعت اسعار النفط وتعددت مخاطرها فإنه يبقى المصدر الأرخص بالنسبة للبدايل الاخرى، ويرى "شوماخر"* ان سعر النفط يظل سعراً معتدلاً مهما ارتفعت اسعاره في الوقت الحاضر ويعود ذلك الى عدم توفر البدائل التي من الممكن ان تأخذ مكانة وحجم النفط (التتير،2007:41). ان ما يؤثر في الطلب العالمي على النفط الخام هي التغيرات التي تحدث في مستويات الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في البلد ومع ذلك وبالرغم من اختلاف هذه التغيرات من

* شوماخر: خبير في الشؤون النفطية

دولة الى اخرى في ضوء مستوى النمو الاقتصادي فيها وحجم التطور والتقدم لكن يمكن القول ان زيادة معدلات النمو الاقتصادي من الممكن ان تقود الى ارتفاع في حجم الطلب على النفط الخام والعكس صحيح (جعاز والعامري، 2016: 136).

ويؤدي النفط الخام دوراً كبيراً في دفع عجلة النمو الاقتصادي لدى البلدان المنتجة والمصدرة له لان هذه البلدان تعتمد وبشكل كبير على مداخل صادرات النفط المنتج في تمويل وتغطية العديد من مشاريعهم التنموية، ومن المهم التمييز بين اثار صدمات اسعار النفط التي تحدث في المدى القصير والطويل فعلى مستوى المدى القصير فأن ارتفاع اسعار النفط يكون له تأثير ايجابي اما على مستوى المدى الطويل فأن ذلك سيكون له تأثير سلبي وهذا ما يعرف في الادبيات الاقتصادية بلعنة الموارد (Resources Curse) كما يمكن التعبير عنها ايضا (بالمرض الهولندي) * (بلقاسم، 2017: 158).

ب- النمو السكاني والتقدم التكنولوجي Population Growth

يعد معدل النمو السكاني والتقدم التكنولوجي عاملاً أساسياً لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، وبالرغم من اهمية النمو السكاني الا ان تأثيره في الطلب العالمي على النفط الخام قد يكون نسبياً، إذ ان المناطق المتطورة صناعياً يكون سكانها حوالي (28%) من مجمل سكان العالم الا انهم يستهلكون نسبة (70%) من النفط العالمي، اما ما يخص بقية سكان دول العالم والذين يشكلون ما نسبته (72%) من سكان العالم فأنهم يستهلكون نسبة (30%) من اجمالي النفط العالمي وبالتالي يتضح من ذلك ان الدول الصناعية هي الاكثر استهلاكاً للنفط الخام (عبد المنعم وبنعمر، 2016: 12).

ت- ترشيد استهلاك الطاقة والبحث عن الطاقة البديلة

يعد مدى وجود الطاقات البديلة للنفط الخام وتوفرها بتكلفة تنافس اسعار النفط عاملاً مؤثراً في الطلب على النفط وبالتالي كثرة اعتماد الدول المستهلكة للنفط على هذه المصادر إذ تعمل الدول المتقدمة وفي اطار الزيادة المتواصلة في اسعار النفط الخام وتزايد الطلب عليه الى وضع استراتيجيات

* مصطلح المرض الهولندي: ويقصد به ان الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجئ في الدخل والناجم عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة، او الارتفاع الكبير لأسعار الموارد الطبيعية في الاسواق العالمية سينتج عنها اثار وخيمة على القطاعات الانتاجية ولا سيما القطاعات الزراعية والصناعية مما يؤدي الى تدهورها وانخفاض انتاجها، وسمي بالمرض الهولندي نسبة الى حالة الكسل والتراخي التي اصابته الشعب الهولندي في النصف الاول من القرن الماضي (1900-1950) بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال حيث هجع الى الترف والراحة واستلطف الاتفاق الاستهلاكي ولكن سرعان ما دفع ضريبة ذلك عندما افاق على حقيقة نضوب الابار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج (الشمري، 2010: 11).

طاقوية وطنية بديلة بهدف تأمين مصادر اضافية ودائمية لسد ما يطلبه الاستهلاك المحلي وبأفضل طريقة ممكنة وبتكلفة اقل (حمزة، 2016: 269).

ث - سعر النفط الخام ومنتجاته المكررة

يصنف سعر النفط الخام من العوامل الاساسية التي يكون لها تأثير في الطلب على النفط وبالتالي فإن انخفاض سعر النفط يؤدي الى ارتفاع الطلب والعكس في حالة ارتفاع سعر النفط سواء تعلق الامر بالنفط الخام او منتجاته المكررة وبما ان الطلب على النفط يعد طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات النفطية المكررة فإن اسعار هذه المنتجات سيكون لها تأثير في اسعار النفط الخام (علة، 2016: 202-203).

ج - المضاربات النفطية (عقود المستقبلات) Oil Speculation

تعد المضاربات النفطية من اهم العوامل التي يكون لها تأثير في التقلبات الحاصلة في اسعار النفط الخام وبالتالي فإنها تقوم على اساس التوقعات المستقبلية للأسعار إذ تركز على مجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات السياسية والمناخية، فعلى سبيل المثال عندما تكون هناك توقعات بارتفاع اسعار النفط فإن المضاربون يبدؤون بشراء النفط فترتفع اسعاره، والعكس بالعكس (Hamilton, 2008: 13-14).

ان كافة الدلائل تشير الى ان للمضاربين يد في انخفاض اسعار النفط الحالية عن طريق توقعاتهم بانخفاض اسعار النفط فقاموا ببيع مخزوناتهم النفطية، الامر الذي ادى الى ارتفاع المعروض من النفط الخام وبالتالي انخفاض اسعار النفط التي وصلت الى (50) دولار للبرميل بداية عام 2015 بعد ان كان (115) دولار للبرميل منتصف عام 2014 (مهدي، 2015: 110).

2- العرض العالمي على النفط World Oil Supply

يخضع العرض العالمي من النفط لعدد من العوامل والتي يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره بالإضافة الى الامكانات الانتاجية والاحتياطيات النفطية المتوفرة في وقت معين واللذان يعتمدان على كل من مستوى الاستثمارات الموجه نحو عمليات التنقيب ومدى تطور التقنية المستخدمة في هذه العمليات (عبدالله، 2006: 136-137). وقد بدأت الصناعات النفطية كما اسلفنا سابقاً منذ نشأتها بثلاث شركات ثم سبع شركات نفطية عالمية فرضت سيطرتها على الانتاج العالمي للنفط واحتكرته لصالحها فضلاً عن سيطرتها علي اليات الطلب والعرض، إذ كان هنالك توجه من قبل الدول المنتجة

للنفط الخام بأنشاء كيان مؤسسي او كارتل يكون الهدف منه تنسيق وتنظيم العلاقة بين كافة المتعاملين في السوق النفطية (ابو ميري، 2016: 37).

ان العرض النفطي يتحدد من خلال سياسة الدولة المنتجة للنفط الخام وكذلك حاجتها للنفط لغرض الاستهلاك المحلي والتصدير من اجل الحصول على العملة الاجنبية ويأتي هنا دور منظمة اوبك وبالتحديد سياساتها المستخدمة في تحديد سقف الانتاج وتوزيع الحصص إذ تنقسم مصادر العرض النفطي الى مصدرين رئيسيين، الاول البلدان المنتجة للنفط الخام اي بلدان منظمة اوبك وتسيطر على (40%) من اجمالي انتاج العالم من النفط الخام، والثاني البلدان المنتجة للنفط الخام خارج منظمة اوبك (خضير وعلوان، 2014: 276).

ويتأثر العرض العالمي على النفط الخام بجملة من العوامل يمكن توضيحها بالاتي:

أ- المخزون النفطي Oil Inventory

يتوفر لدى البلدان الكبرى المستهلكة للنفط الخام خزين تجاري يعتبر احد اهم الوسائل المستخدمة لخلق التوازن في السوق النفطية في ظل التقلبات التي تشهدها اسعار النفط بين مدة واخرى، وتشير التقارير في هذا الصدد الى ان دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثلاثية (OECD) يضاف لها جنوب افريقيا قد اتجهت الى بناء مخزونات استراتيجية جديدة للنفط بسبب تزايد معدل الاستهلاك اليومي لها من النفط الخام، إذ يعتمد حجم المخزون النفطي على مستويات الاسعار الحالية والمتوقعة وعلى تكاليف التخزين وغير ذلك من عوامل ذات طبيعة تجارية (ابراهيم، 2010: 124).

ب- احتياطات النفط العالمية World Oil Reserves

تؤدي الاحتياطات النفطية والطاقة الانتاجية دوراً كبيراً للتأثير في عرض النفط وعليه كلما كانت احتياطات النفط المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد بأن هناك مقدرة على الانتاج وتؤكد تقديرات منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط على ارتفاع احتياطات النفط العالمية من (1266.45) مليار برميل في أواخر عام 2012 الى (1277.7) مليار برميل في نهاية عام 2013 اي بزيادة قدرها (11.25) مليار برميل محققة بذلك ارتفاع بنسبة (0.9%) (حمزة، 2015: 168).

ت- سعر النفط Price Oil

بما ان عدداً من الدول تعتمد بالأساس على عوائد القطاع النفطي فأن انخفاض اسعار النفط يدفع هذه الدول المنتجة للنفط الى زيادة انتاجها المصدر بهدف الحصول على عوائد اضافية لتمويل احتياجاتها الخاصة، أما اذا كانت هذه الدول من الدول الصناعية فأنها تسعى الى زيادة انتاجها الصناعي بهدف تقليل استيراداتها النفطية والتأثير على اسعار النفط لتخفيضها، في حين اذا كانت

الاسعار منخفضة بالأساس فأن المنتجون يسعون لتقليص الامدادات وبالأخص اذا وصلت الى مستويات لا تتوافق مع تكلفة استخراج النفط وهذا ما قامت به منظمة اوبك خلال الثمانينات من القرن الماضي عندما انخفضت اسعار النفط الى مستويات دنيا، اما بالنسبة للدول التي تستهلك النفط فأنها تسعى الى تقليل استهلاكها من النفط وتكوين خزين نفطي يعتمد عليه عندما ترتفع اسعار النفط الخام (العمرى، 2008:35).

3- القوة الشرائية للدولار Purchasing Power the Dollar

تعد القوة الشرائية للدولار من العوامل التي تؤثر في تقلبات اسعار النفط الخام ومن المتعارف عليه ان التجارة الدولية للنفط تتم بالدولار، وبالتالي فأن ارتفاع او انخفاض سعر الدولار سيكون له تأثير ايجابي او سلبي في اقتصادات الدول التي تنتج النفط (كواحلة، 2015:205). وعليه فأن انخفاض قيمة الدولار يؤدي الى ارتفاع سعر النفط في الاسواق من خلال أثر مباشر وغير مباشر، إذ يتمثل الأثر المباشر (قصير الاجل) لانخفاض الدولار في اسواق النفط العالمية في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع اسعار النفط، في حين يتمثل الأثر غير المباشر (طويل الاجل) لانخفاض الدولار في اسواق النفط العالمية في تغيير اساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط (Beckmann et al, 2017:11).

4- التغيرات المناخية Weather Changes

يعد النفط الخام العنصر الاساس في عمليات توليد الطاقة وبالتالي فأن التغيرات العنيفة في درجات الحرارة من ارتفاع او انخفاض يترتب عليه ارتفاع او انخفاض الطلب على النفط، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع او انخفاض الطلب العالمي على النفط مما ينعكس بشكل مباشر في اسعار النفط الخام (عبد الرضا، 2011:113).

5- العوامل الاقتصادية Economic Factors

يرى بعض الباحثين المختصين في مجال النفط ان تقلبات اسعار النفط تعود ايضاً الى اسباب اقتصادية يمكن توضيحها بالاتي:

أ- انكماش الاستهلاك العالمي

كانت توقعات العديد من الخبراء تشير الى ان اسعار النفط الخام ستشهد ارتفاعاً نتيجة الصراعات والازمات العالمية ولكن النتائج جاءت عكس المتوقع إذ انخفضت اسعار النفط الى اقل من (100) دولار للبرميل الواحد عام 2014 وانخفاض الاستهلاك العالمي من النفط ، وبالتالي فأن ذلك يعني ان

هناك لعبة سياسية واقتصادية تهدف الى السيطرة على القطاع النفطي عن طريق دخول منتجين غير شرعيين فضلاً عن عقد صفقات خلف الكواليس هدفها انهيار اسعار النفط الخام.

ب- العقوبات الاقتصادية ضد روسيا وإيران

استخدمت الولايات المتحدة الامريكية النفط بهدف فرض عقوبات على كل من جمهورية روسيا والجمهورية الاسلامية الايرانية وذلك عن طريق الاتفاق مع كبار المنتجين للنفط الخام في العالم على زيادة انتاج النفط وتخفيض سعره، الامر الذي ادى الى وجود العجز في موازنتها والحاق الضرر في اقتصادها.

ت- ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية

شهدت الولايات المتحدة الامريكية طفرة كبيرة في انتاج النفط الصخري الامر الذي ادى الى انخفاض الطلب العالمي على النفط ومن ثم انخفاض اسعار النفط نتيجة اعتمادها على الانتاج المحلي بشكل كبير (علي وآخرون، 2016: 447). إذ أصبح النفط الصخري مركز قوة ودعم في اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ويتجلى ذلك من خلال انخفاض كلفة الاستهلاك المحلي من الطاقة وانخفاض الايرادات الى اكثر من (60%) من الطاقة ويقدر الاحتياطي الامريكي من النفط الصخري بحوالي (169) مليار برميل إذ يشكل منه نسبة (2.3%) قابل للاستخراج تقنياً وبالمقارنة مع حجم الاستهلاك المحلي الذي يقدر بحوالي (7.5) مليار برميل فأن هذه النسبة تعتبر قليلة الامر الذي يجعل احتياطي النفط الصخري القابل للاستخراج اقل من نصف معدل الاستهلاك السنوي في الولايات المتحدة (بن قديم وباحويرث، 2016: 50).

وبالمقارنة مع انتاج النفط التقليدي فأن انتاج النفط الصخري يتطلب توفر امكانات كبيرة ورؤوس اموال ضخمة وتكنولوجيا متطورة إذ تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من اكبر المنتجين للنفط الصخري، إذ وصل انتاجها عام 2012 الى حوالي (2) مليون برميل في اليوم اي ما يشكل نسبة (20%) من اجمالي الانتاج النفطي في الولايات المتحدة واهم الحقول المنتجة لهذا النوع من النفط هما حقول (باكين) في داكوتا الشمالية وحقول (ايجل فورد) الموجود في جنوب تكساس (صالح ولوسي، 2017: 311).

6- العوامل السياسية (التطورات الجيوسياسية) Geopolitical Developments

تعد التطورات والتغيرات الجيوسياسية من اهم العوامل التي تؤثر في اسعار النفط الخام، إذ يظهر اثر هذه التطورات الجيوسياسية في تغيير التحالفات واستعراض الدول لقوتها السياسية والاقتصادية

والعسكرية وإبراز قوتها في اوقات السلم والحرب ولكن الامر الذي يصعب فهمه ورؤيته هو الدور غير المعلن للعوامل الجيوسياسية وكيف تدرك الدول هذه العوامل وتدفعها الى اتخاذ اجراءات معينة والابتعاد عن اجراءات اخرى في سعيها لتحقيق اهدافها (والتر، 2011:221).

وفي النصف الثاني من عام 2014 ونتيجة لتدهور الاوضاع الامنية في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج التي تهيمن على مخزون عالمي ضخم من النفط فقد كان لذلك تأثير كبير على توقعات التدفقات النفطية في الاسواق العالمية فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي وتدهور الاوضاع الامنية في العراق الذي ازدادت معه الشكوك لدى المتعاملين في السوق النفطية بخصوص قدرة العراق على زيادة صادراته النفطية في المستقبل، وكذلك تعد الازمة النووية الايرانية مع الغرب من العوامل التي كان لها اثر في ارتفاع اسعار النفط الخام في الآونة الاخيرة (عبد الحميد، 2015:159-160).

سادساً: الاسواق النفطية Oil Markets

تحتل الاسواق النفطية بقدر كبير من الاهتمام العالمي إذ انها تختلف عن باقي الاسواق الاخرى بالنظر لكونها سلعة استراتيجية تتوقف عليها معدلات النمو الاقتصادي للعديد من بلدان العالم فضلاً عن ذلك انها تعد سلعة سياسية ضرورية، وتتسم الاسواق النفطية بتطورات ديناميكية وبصورة متسارعة تتأثر ليس بعوامل السوق من عرض وطلب بل هنالك عوامل اخرى خارج حدود تلك الاليات والتي اخذت دوراً كبيراً خلال السنوات الاخيرة وكما اشرنا الى ذلك سابقاً.

1- مفهوم السوق النفطية Concept of Oil Market

مما لا شك فيه ان النفط الخام يعد مصدر الطاقة الرئيس في جميع انحاء العالم بسبب كثافته العالية للطاقة وسهولة الاستخراج والنقل والتكرير ويظهر ذلك من خلال الدور الذي يؤديه النفط في الدول المنتجة والمصدرة له، إذ يمثل النفط الخام فيها حصة كبيرة من اجمالي الصادرات ويساهم بشكل حاسم في الموازنة العامة لها، ان الاسواق النفطية متقلبة للغاية مقارنة بالسلع الاخرى كون ان العرض والطلب على النفط الخام لهما مرونة سعرية منخفضة الامر الذي يجعل سعر النفط يتسم بالتقلبات على نطاق واسع وبالتالي فإن لها تأثير مباشر في اقتصادات الدول المصدرة للنفط التي تعتمد اعتماد شبه كامل على ايرادات تصدير النفط لتمويل المقدار الاكبر في الموازنة العامة (Alekhina&Yoshino,2018:2).

ويمكن تعريف السوق النفطية بانها: " السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر ضروري وحيوي من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحكم هذه السوق قانون العرض والطلب فضلاً عن العوامل الاقتصادية

بالإضافة الى عوامل اخرى تتمثل بالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية (Smith,2009:162).

2- التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية Historical Development of World Oil Prices

شهدت السوق النفطية العالمية مراحل وتطورات عديدة يمكن اجمالها بالاتي:

أ- التطور خلال المدة (1857-1870) "منذ انطلاق الصناعة النفطية وحتى ظهور الشركات النفطية الكبرى": في هذه المرحلة كانت الاسواق النفطية يغلب عليها طابع المنافسة بين الشركات النفطية الصغيرة التي اخذت بالاستثمار في النفط لاسيما في الولايات المتحدة الامريكية إذ كانت المنافسة قوية بين هذه الشركات الامر الذي نتج عنه اندماج بعض هذه الشركات وزوال البعض الآخر حتى اصبحت شركات كبيرة وقوية (عبدالله، 2006:247).

ب- التطور خلال المدة (1871-1960) "منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى وحتى تأسيس منظمة اوبك": تمثلت الاسواق النفطية في هذه المرحلة بسوق احتكار القلة بين الشركات التي فرضت سيطرتها على الصناعة النفطية الامريكية ومن ثم تعدى الامر ذلك الى السوق النفطية العالمية وذلك من خلال تحكمها بعمليات الاستكشاف والاستخراج والتوزيع والنقل والتسعير، وعقدت اتفاقية (اكنا كاري) عام 1927 بين الشركات التي يطلق عليها تسمية "الشقيقات السبع" وتنص هذه الاتفاقية على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم وعليه اصبحت السوق النفطية سوق احتكارية لهذه الشركات.

ت- التطور خلال المدة (1961-1973) منذ تأسيس منظمة اوبك حتى حرب عام 1973: وفي هذه المرحلة تحولت السوق النفطية الى سوق احتكار المنتج وقلة احتكار الشقيقات السبع حيث تأسست منظمة اوبك عام 1960 ومن خلال وجود منظمة اوبك عملت الدول المنتجة على دعم مركزها والحفاظ على مصالحها، ففي عام 1973 ، وعندما اتخذت الدول الاعضاء في اوبك قرار وقف الامدادات النفطية احتجاجاً على دعم حكومات الدول الكبرى لإسرائيل انتهى دور الشركات النفطية الكبرى (بيطام، 2015:29).

ث- التطور خلال المدة (1974-1980): اصبحت السوق النفطية خلال هذه المرحلة سوق احتكار قلة دول اوبك، إذ ان ارتفاع اسعار النفط الخام وتعرض مصالح الدول المستهلكة للنفط الى الاضرار، قد شجع البلدان النفطية من خارج اوبك على زيادة انتاجها النفطي مما اثر بشكل سلبي على موقف منظمة اوبك وبالتالي بدأت تفقد قوتها (الهييتي، 2011:150).

ج- التطور خلال المدة (1981-2010) سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية: أصبحت السوق النفطية خلال هذه المرحلة سوق تنافسية تضم عدد كبير من المنتجين والمستهلكين وفي عام 1981 وبعد اختلال العرض والطلب نتيجة زيادة الامدادات النفطية خارج اوبك عمت حالة من عدم الاستقرار في السوق النفطية وبالتالي أصبحت تعرف بالتقلبات بين مدة وأخرى.

ح- التطور خلال المدة (2011-2017): شهدت السوق النفطية خلال هذه المرحلة ارتفاعاً كبيراً في اسعار النفط الخام وبالتحديد في الاعوام (2011,2012,2013)، وبالتالي أصبحت سوق ضخم يضم قدر كبير من المنتجين والمستهلكين وزاد حجم العرض فيه الامر الذي ادى الى انهيار اسعار النفط الخام للمدة (2014-2017) (حسين وكرفاح، 2017:12).

3- خصائص السوق النفطية Characteristics Of The Oil Market

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها السوق النفطية يمكن تلخيصها بالاتي:

أ- سوق احتكار القلة: ويتمثل ذلك من خلال احتكار السوق النفطية لعدد قليل من الشركات "احتكار القلة" إذ ان السمة التي يتميز بها سوق احتكار القلة هي قلة عدد المنتجين وينتج كل منهم حجماً كبيراً في الناتج الكلي بالمستوى الذي يجعل كل منهم يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد السياسة السعرية او الانتاجية سياسات تنافسية اي بمعنى ان لكل منهم القدرة على التأثير في السوق من خلال تخفيض او زيادة منتجاته .

ب- الاتجاه نحو التكامل الرأسي: ويظهر ذلك من خلال التحكم في انتاج النفط من قبل منتجي القلة من النقل والتكرير والتسويق وبالتالي فأن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط الخام لغاية اظهاره على شكل مشتقات مختلفة.

ت- الاتجاه نحو التكتل: ان حركة الشركات في السوق النفطية تشير الى الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها من اجل وصول سلعة النفط ومشتقاته الى الاسواق الامر الذي يجعلها تتجه نحو التكامل الكلي (فرج وجراح، 2018:68).

ث- عدم مرونة الطلب في الاجل القصير: يتسم الطلب في الاجل القصير بعدم مرونته وعليه فأن الصناعات القائمة على اساس استعمال النفط لا يمكنها الانتقال منه لمصدر اخر بسبب ارتفاع اسعاره مثلاً، ذلك لان هذه العملية تستلزم بعض الوقت للانتقال الى مصادر الطاقة البديلة او ترشيد استخدام الطاقة.

ج- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: ويظهر ذلك من خلال مدى تأثر السوق النفطية العالمية بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي بدورها تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط الامر الذي يؤدي الى اعتبار الاسعار الفورية للناقلات على انها اسعار إنموذج المنافسة الكاملة، وعليه فأن انخفاض الطلب العالمي على النفط يؤدي الى انخفاض تكاليف الشحن وبالتالي فأن ذلك يشجع الشركات النفطية على الشراء من الاسواق البعيدة والعكس في حالة الزيادة في الطلب العالمي على النفط فأن ذلك يكون له اثار عكسية وتؤثر التقلبات في الطلب العالمي كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنقي النفط من الشوائب الكبريتية (يوسف ورشيد، 2017:12)

4- انواع السوق النفطية Types Of Oil Market

ان الاحداث التي مرت بها الصناعات النفطية بعد تغيير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط ادت الى تطور طرق تسويق النفط الخام الامر الذي نتج عنه انواع من الاسواق النفطية يمكن توضيحها بالاتي:

أ- السوق النفطية الفورية Spot Oil Market

لقد عرفت الصناعة النفطية السوق الفورية منذ مدة طويلة كونها وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة فضلاً عن تحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج حدود العقود طويلة الامد التي كانت تسعر بنظام تسعيري ثابت ومستقر (ميلودي، 2017:12). وتسمى هذه الاسواق ايضاً بالأسواق الحرة او الاسواق الانية واهمها سوق روتردام في هولندا، وقد ظهرت هذه الاسواق منذ نشوء الصناعة النفطية في العالم الا انها تطورت وتقدمت بخطى سريعة منذ عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وتشكل هذه السوق نسبة غير قليلة من مجموع السوق النفطية حيث تتراوح حدودها بين (15-20%) من اجمالي الكميات المتبادلة دولياً، وتعد هذه الاسواق عنصر اساس في التأثير في مستويات الاسعار حيث يتم التعرف على مستوى الاسعار في الوقت الحاضر عن طريق تداول عدد من النفوط تبعاً لمعيار جودة نفط الاشارة في هذا السوق (البوعلي، 2010:51).

وتتم هذه الصفقات في الغالب بين طرفين باستخدام الهاتف وعلى هذا الاساس فأنها سوق بالتراضي إذ لا يوجد مصرف معين تسجل فيه هذه العمليات واذا لم تكن هناك ضرورة للالتقاء من اجل ابرام العقد فأن اقتراب المشتري من البائع سوف يسهل الاعمال مما يعني تمركزهم في اماكن جغرافية معينة (Mourez, 1998:69).

ب- السوق النفطية الآجلة Futures Oil Market

ظهرت هذه الاسواق في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إذ تتعامل هذه السوق بالعقود المستقبلية الذي تعرف على انها "اتفاق بين طرفين احدهما بائع والاخر مشتري على تسليم كمية محدودة من بضاعة ما في مكان وسعر ووقت محدد" (عبد الرضا، 2011:95). وتظهر اهمية هذه الاسواق في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التكهّن والتنبؤ بها ومثال ذلك المنتجات الزراعية وهذه الاسواق لا تنتعش الا في ظل اسعار تنصف بالتذبذب وعدم الاستقرار، ويتم التعامل بهذا النوع من الاسواق يومياً في (البراميل الورقية)* وبما يزيد على عدة مرات مقدار التعامل في براميل النفط الحقيقية وبذلك انحرفت هذه الاسواق عن مبتهاها الاصلي وهو تأمين الاحتياجات المستقبلية للمستهلك وبأسعار مستقرة (مباني، 2008:76).

وهناك ثلاث اسواق رئيسة للسوق النفطية الآجلة هي كما يلي:

- 1- اسواق نيويورك للتبادل التجاري (New York Mercantile Exchange).
- 2- سوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا (International Petroleum Exchange).
- 3- سوق سنغافورة النقدي العالمي (Singapore International Monetary).

سابعاً: الصدمات النفطية ومسبباتها Oil Shocks

تعد الصدمات والظروف المناخية والاحداث الطارئة من العوامل التي تؤثر في اسعار النفط الخام وبالتالي فإن عدم استقرار السوق النفطية ناتج عن الاختلال في محددات العرض والطلب او كلاهما، وترى النظرية الاقتصادية بأن هناك نوعين من الصدمات الاولى صدمة العرض الكلي الناتجة عن حدوث تغير في احد مكونات دالة العرض الكلي، والثانية صدمة الطلب الكلي التي تحدث نتيجة تغير احد مكونات دالة الطلب الكلي وعليه يمكن تعريف الصدمات على انها "حدث يكون غير متوقع ودون انذار مسبق تؤدي الى تغير كبير ومفاجئ سواء على مستوى الدول او المنظمات او الافراد وهي اما ان تكون صدمة ايجابية تؤدي الى تحسن في قيمة المتغير او سلبية تؤثر في قيمة المتغير الاقتصادي ويتم التعامل معها بأسلوب الامتنصاص والاستيعاب" (الساعدي والفيصل، 2016:115). وعادة ما يطلق على الصدمة النفطية تسمية (قفزات الضفدع) "Frog Leap" إذ تصف هذه الظاهرة

* البراميل الورقية: عقود نفطية (مضاريات) التي اخذ المستثمرون يتداولها في السوق النفطية المستقبلية، إذ بدأ التعامل بهذا النوع من العقود خلال السنوات القليلة الماضية في السوق المستقبلية يرتفع من سنة الى اخرى ومن شهر الى اخر بحيث فاقت كمياته وبحدة مراحل الكميات الفعلية للإنتاج والاستهلاك العالمي من النفط (بلقلة، 2013:11)

ما يتعلق بتذبذبات اسعار النفط الخام اي بمعنى ان تستقر الاسعار حول مستوى معين وبصورة مفاجئة تصبح كل العمليات المتعلقة بالإنتاج النفطي من تخزين وتكرير واستخراج ..الخ تمثل مشكلة حقيقية تجعل الاسعار تقفز الى ما يشبه الصدمة او الطفرة (محمد، 2012:300).

ويمكن توضيح اهم الصدمات النفطية بالاتي:

1- الصدمة النفطية عام 1973

تعرف هذه الصدمة بصدمة تصحيح الاسعار النفطية اي بمعنى تقييم برميل النفط بقيمته الحقيقية التي كانت منخفضة الى مستويات قياسية وبالتالي فقد قررت منظمة اوبك عام 1973 رفع اسعار النفط من (3) دولار للبرميل الى (12) دولار (بن بوزيان ولخديمي، 2013:202). وكانت هذه الصدمة النفطية بداية لانطلاق مرحلة جديدة من العلاقة بين المنتجين والمستهلكين للنفط في اطار التداعيات السياسية والاقتصادية التي ولدتها تلك الصدمة ومنها: تأسيس الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي عام 1973 ومصرف التنمية الاسلامية عام 1975 والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية أفريقيا وصندوق الاوبك للتنمية الدولية عام 1976 فضلاً عن اشراك مجموعة من المنظمات المالية العربية ذات الطبيعة الدولية وانتشار ظاهرة التضخم الركودي (Stagflation) في البلدان الرأسمالية والتي امتدت اثارها التضخمية لأسعار الطاقة لدول عديدة إذ بلغت معدلات التضخم عام 1974 مستويات قياسية والتي وصلت في اليابان الى (24%) وفي الولايات المتحدة الامريكية (11%) وفي اوربا (13%) الامر الذي ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة ارتفاع اسعار الوقود (حسن، 2005:129).

وهناك العديد من الاسباب التي ادت الى حدوث هذه الصدمة النفطية يمكن تلخيصها بالاتي:

أ- الارتفاع الكبير في الطلب على النفط وبالأخص في البلدان الصناعية الكبرى التي تركت بعض مصادر الطاقة كالفحم الحجري واتجهت الى القطاع النفطي بشكل كبير بهدف الاحتفاظ بخزين نفطي استراتيجي.

ب- عدم قدرة البلدان الصناعية على خفض استهلاكها نتيجة لتكيف هذه البلدان مع سياسة النفط الرخيص خلال عقد الستينات من القرن الماضي.

ت- تضاعل حجم الفجوة بين الطلب والعرض في السوق والتي كانت سائدة طوال عقد الستينات وما صاحبها من انخفاض في اسعار النفط الخام.

ث- تدهور القوة الشرائية للعوائد النفطية بسبب صدمة الدولار الأمريكي وانعكاساتها وخاصة بعد اعلان الرئيس الأمريكي نيكسون (Richard Nixon) عن إيقاف تحويل الدولار الى الذهب.

ج- توقف صادرات النفط السعودية وبالأخص ضخ النفط السعودي عبر انابيب (التابلاين) التي تعد الممر الرئيس لصادرات النفط السعودية الى موانئ البحر المتوسط، فضلاً عن استعمال النفط كسلاح سياسي في حرب اكتوبر عام 1973 وفرض الحظر النفطي على الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا.

(الكبيسي واللامي، 2017:260).

2- الصدمة النفطية عام 1979

بعد الصدمة النفطية عام 1973 عقدت عدة مؤتمرات من قبل منظمة اوبك لغرض تصحيح مسار اسعار النفط وبما يتناسب مع الاعتبارات المختلفة، إذ شهد العالم صدمة نفطية ثانية عام 1979 بسبب بلوغ اسعار النفط الخام حدها الأقصى إذ بلغ سعر البرميل النفطي (36) دولار عام 1980 (السعيد ومصباحي، 2015:109).

ويمكن توضيح اهم الاسباب التي ادت الى حدوث هذه الصدمة النفطية بالاتي:

أ- تدهور الاوضاع السياسية في ايران الامر الذي ادى الى انخفاض انتاجها من النفط الخام من (5241.7) برميل في اليوم عام 1978 الى (3167.9) برميل عام 1979 مما ادى الى ارتفاع الاسعار بسبب المنافسة من قبل البلدان الصناعية الكبرى على النفط وذلك لتجنب احتمالية تأثير منطقة الشرق الاوسط بالأحداث الجارية في ايران آن ذاك.

ب- اندلاع الحرب العراقية الايرانية عام 1980 وما رافق ذلك من تخريب للمنشأة النفطية في كلا الدولتين او تحول مساحات واسعة من المناطق النفطية فيها الى ساحات قتال مما ادى الى تناقص الانتاج النفطي لكلا البلدين (دحاوي، 2016:76-77).

3- الصدمة النفطية عام 1986

شهدت اسعار النفط الخام تدهوراً كبيراً وصلت فيه الى ادنى مستوياتها إذ انخفضت تدريجياً بحدود (12) دولار للبرميل الامر الذي اثر بشكل سلبي على العائدات النفطية للبلدان المنتجة للنفط الخام لاسيما دول منظمة اوبك وبالتالي خلقت ازمة نفطية حقيقية لها اطلاق عليها (الازمة النفطية العكسية) لكونها تختلف عن الازمة الاولى والثانية اللتان نتجتا من النقص في العرض النفطي وهذه الازمة لم تحدث بطريق الصدفة او المفاجئة بل انها حدثت من خلال السياسات التي استخدمتها الدول الصناعية الغربية، وخلال المدة (1975-1985) ازداد انتاج الدول غير الاعضاء في منظمة اوبك

بتشجيع من الدول الصناعية الكبرى بمقدار (8) مليون برميل في اليوم وفي مقابل ذلك انخفض الاستهلاك العالمي من النفط بمقدار (6) مليون برميل في اليوم ويرجع ذلك لتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة وإيجاد مصادر بديلة تحل محل النفط الخام (رمال، 2018: 51-52). وشهد الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1988 بعضاً من التحسن في أسعار النفط الخام والتي وصلت إلى (17.70) دولار للبرميل ومع اقتراب فصل الربيع بدأت حرب أسعار شاملة تدهورت فيها أسعار النفط الخام والتي انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من (13) دولار للبرميل، ومن الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الصدمة النفطية هي مايلي:

أ- مرحلة الانتعاش والازدهار التي كانت تعيشها السوق الفورية والتي أضحت تمثل السوق الحقيقية لبيع النفط الخام أي مرحلة من الانتقال في نظام التسعير من العقود الكلاسيكية الطويلة الأجل الأكثر استقراراً إلى السوق الفورية الأكثر ربحية الأمر الذي ولد معه نوع من المنافسة الشديدة بين أعضاء أوبك (Mangeri, 2006: 137)

ب- وفرة المخزون النفطي لدى الدول الصناعية واعتمادها على نفط بحر الشمال.

ت- عدم التزام بعض الدول في منظمة أوبك بحصص الإنتاج المخصصة لها بهدف المحافظة على الحصة السوقية (عبد القادر، 2018: 398).

ث- قيام المملكة العربية السعودية بالتخلي عن دورها كمنتج بديل في السوق النفطية إذ اتضح ذلك من خلال كلمة وزير النفط السعودي في مؤتمر أكسفورد عام 1985 والذي شغل انتباه منتجي النفط داخل منظمة أوبك وخارجها إذ أشار في كلمته إلى ضعف التنسيق وعدم الالتزام بالحصص المقررة للبلدان الأعضاء (Carollo, 2012: 35).

4- الصدمة النفطية عام 2004

تميزت أسعار النفط خلال عام 2004 بالارتفاع المتواصل لمعظم السنة وبلغها مستويات قياسية لم تشهدها أسعار النفط الاسمية من قبل إذ بلغ سعر سلة أوبك (36) دولار للبرميل عام 2004 وبالتالي يعد هذا السعر هو الأعلى منذ العمل بنظام السلة عام 1987 فضلاً عن ذلك ارتفاع الطلب على النفط في الاقتصادات الناشئة في دول جنوب شرق آسيا لاسيما الصين والهند، وبشكل عام فأن هذه الدول تواجه ارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادية فضلاً عن زيادة الاستهلاك من النفط الخام وتلعب هذه الدول في الوقت الحاضر دوراً كبيراً في ارتفاع أسعار النفط الخام (بوسالم ولخديمي، 2014: 187-188).

- ويعود ظهور هذه الصدمة النفطية الى اسباب عديدة يمكن تلخيصها بالاتي:
- أ- توفير حاجات النمو الاقتصادي في البلدان الاوربية والولايات المتحدة الامريكية .
- ب- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الاسيوية وخاصة الصين.
- ت- الظروف والمشاكل التي عانت منها الشركة الروسية "بوكس" نتيجة زيادة حجم الضرائب مما تسبب في وقف الانتاج الامر الذي ساهم بارتفاع الاسعار بنسبة (23%).
- ث- عدم استقرار الاوضاع السياسية لكل من فنزويلا والعراق.
- ج- الظروف المناخية التي تعرضت لها المكسيك ومنها اعصار ايفان والتخوف من قدوم شتاء قارس.
- ح- توسع نشاط المضاربات على النفط الخام بسبب التخوف من النقص والانقطاع في الامدادات النفطية (دحاوي، 2016:80).

5- الصدمة النفطية عام 2014

شهدت اسواق النفط العالمية في النصف الثاني من عام 2014 انخفاض حاد في اسعار النفط وبلغها مستويات منخفضة لم تسجلها اسعار النفط من قبل، إذ بدأت بالانخفاض المفاجئ وغير المتوقع لتبلغ (59.5) دولار للبرميل الواحد واصبح الامر اكثر تعقيداً بعد القرار الذي اتخذته منظمة اوبك بخصوص الابقاء على سقف الانتاج لدولها الأعضاء بحدود (30) مليون برميل في اليوم لتصل اسعار النفط في النصف الاول من عام 2015 الى (50) دولار للبرميل مسجلة بذلك ادنى مستوى لها منذ خمسة سنوات (بوستة، 2018:48).

وتعد هذه الصدمة النفطية من اعقد الصدمات التي مرت بها اسعار النفط بسبب تعدد العوامل واختلاف نسب تأثيرها في الاسعار إذ شملت كافة العوامل المفسرة لصدمات اسعار النفط والمؤثرة في السوق النفطية بالإضافة الى ذلك ظهرت بدائل جديدة للنفط الخام وظهور النفط غير التقليدي او ما يسمى بالنفط الصخري بكميات كبيرة وكما اشرنا الى ذلك سابقاً (الكبيسي واللامى، 2017:269).

ان الارتفاع الكبير الذي شهدته اسعار النفط العالمية شجع وبشكل كبير على زيادة انتاج النفط من البلدان خارج منظمة اوبك ويعود ذلك الى التقدم التكنولوجي الحديث المتمثل بالحفر الافقي والتكسير الهيدروجيني والتي ساعد كثيراً في عمليات البحث عن اماكن عديدة ومتنوعة مثل المياه العميقة والاسكا وغيرها والتي تعد من بين الاسباب المهمة لانهايار اسعار النفط عام 2014، وهذه التقنيات تكون مرتفعة التكاليف ولكن بفعل التطور والتقدم التكنولوجي التي ساهم بدرجة كبيرة في التخفيض من

تكاليف الاستخراج والانتاج في بلدان عديدة منها المملكة المتحدة وكندا والنرويج والبرازيل والارجنتين وكولومبيا (Mc Cafferty,2015:5) .

وهناك العديد من العوامل المفسرة لهذه الصدمة النفطية يمكن توضيحها بالاتي (عبد الرحمان،2016:436-437):

أ- ارتفاع الفائض من المعروض النفطي بحوالي (2) مليون برميل يومياً وعدم امتصاصه من قبل كبار المستهلكين والمنتجين بهدف تخفيض اسعار النفط.

ب- ارتفاع انتاج الولايات المتحدة الامريكية من النفط الصخري الى (4) مليون برميل يومياً عام 2015.

ت- اصرار دول الخليج العربي الاعضاء في منظمة اوبك على عدم تخفيض انتاجهم من النفط بهدف المحافظة على حصصهم السوقية.

ث- ارتفاع قيمة الدولار حيث يتم تسعير النفط بالدولار نظراً لقوة واستقرار الدولار وبالتالي فإن ارتفاع او انخفاض سعر صرف الدولار يكون له تأثير في سعر النفط وكما أشرنا الى ذلك في الفقرات السابقة.

ج- ارتفاع المخزون الاستراتيجي العالمي من النفط والذي جاء كخطوة دفاعية لمنع اي زيادة محتملة نتيجة الحروب من شأنها ان تؤدي الى ارتفاع الاسعار.

المبحث الثاني

السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن

والاستقرار الاقتصادي

أولاً: مفهوم السياسة المالية Concept Of Fiscal Policy

ان مفهوم السياسة المالية مشتق بالأصل من الكلمة الفرنسية "Fisc" التي تعني محفظة النقود او الخزنة إذ ليس هناك تعريف محدد للسياسة المالية بل ان هذا التعريف يعتمد بالأساس على الاهداف والوظائف التي تحققها السياسة المالية والمراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي مرت بها السياسة المالية التي تكون مختلفة من دولة الى اخرى وذلك حسب النظام الاقتصادي للدولة ودرجة التطور الاقتصادي (عايب،2010:93) .

وقد عرفت السياسة المالية على انها" التدخل المباشر من قبل السلطة المالية بهدف التأثير على مستوى الفعاليات الاقتصادية وبأسلوب الذي يضمن التأثير على الناتج القومي ومستويات الدخل والاستخدام وذلك من خلال استخدام ادوات السياسة المالية الفعالة المتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة" (Colander,2010:260).

وكذلك تعرف السياسة المالية بانها" مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الدولة لتعديل حجم النفقات العامة او الحصيلة الضريبية لغرض تحقيق الاهداف المنشودة وتجنب الاثار غير المرغوبة في الدخل والانتاج والتوظيف (الاشقر، 2007:338). في حين يعرف خبير البنك الاحتياطي الفدرالي (سامويلسون) السياسة المالية الفاعلة على انها: "مجموعة من التفاعلات والاجراءات التي تتعلق بالضرائب والانفاق العام من اجل تقليل التذبذبات الاقتصادية وزيادة معدلات النمو وتصحيح مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الضاوي،2016:239).

وفي ضوء ما تقدم تعرف هذه الدراسة السياسة المالية على انها: "السياسة التي تهتم بدراسة مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والمالي وهي التنظيم الذي تستخدمه الدولة في توجيه البرامج الاقتصادية لها والمتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة من اجل ضمان تحقيق اعلى مستويات التوازن الاقتصادي والاجتماعي ومنع حدوث اختلال في جوانب الموازنة الاتحادية العامة للدولة.

ثانياً: خصائص السياسة المالية Characteristics Of Fiscal Policy

ان السياسة المالية كغيرها من السياسات الاخرى لها خصائص عديدة يمكن تلخيصها بالاتي (كنعان واخرون،2011:227):

- 1- السياسة المالية هي اجراءات وتدابير تقوم الدولة بإصدارها بشكل قوانين وقرارات مالية وذلك في ضوء ما يخدم المصلحة المالية للدولة.
- 2- للدولة السلطة في استعمال نفوذها لاتخاذ السبل المالية الكفيلة والمناسبة والتي يتم فرضها على كل من القطاع العام والخاص.
- 3- من الضروري ان تقوم الدولة بوضع سياساتها بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي لها فعلى سبيل المثال في اوقات الرواج تزداد الضرائب وعند فترات الركود يزداد الانفاق العام.
- 4- هنالك العديد من الادوات للسياسة المالية منها الايرادات العامة والانفاق العام والقروض والاعانات التي تستخدمها الدولة لمعالجة مشكلة معينة فضلاً عن ان لكل مرحلة لها ما يناسبها من ادوات.
- 5- ان لأدوات السياسة المالية تأثيراً على كافة المتغيرات الاقتصادية مثلاً نجد ان الضرائب تخفض الدخل في حين ان الانفاق العام يوفر دخول جديدة .

ثالثاً: اهمية السياسة المالية Importance Of Fiscal Policy

ان السياسة المالية لها اهمية كبيرة في كل دولة سواء كانت دولة متقدمة او نامية وتتمثل اهمية السياسة المالية في الدول المتقدمة بالحفاظ على العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي اما اهميتها في الدول النامية فيمكن تلخيصها بالاتي: (Popa & Codreanu, 2010: 2-3)

- 1- **تعبئة الموارد:** تتسم اقتصادات البلدان النامية بمستويات متدنية من الدخل والاستثمار تكون مرتبطة بحلقة مفرغة يمكن كسرها بنجاح من خلال تعبئة الموارد للاستثمار بالشكل الامثل.
- 2- **التعجيل بالنمو الاقتصادي:** لم تكن مهمة الحكومة بتعبئة الموارد للاستثمار فقط وانما ايضاً لتوجيه الموارد لتلك القنوات الاستثمارية ونتيجة لذلك يكون العائد اعلى وايضاً يكون هناك قبول اجتماعي للسلع المنتجة.
- 3- **التقليل الى ادنى حد من عدم المساواة في الدخل والثروة:** وتتمثل هذه الاهمية عن طريق استخدام ادوات السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الاجتماعية الفقيرة وذلك من خلال انفاق الايرادات التي تنثر على أنشطة الرعاية الاجتماعية.
- 4- **زيادة فرص العمل:** تتمثل هذه الاهمية في الدول النامية عن طريق استخدام الحوافز الضريبية بشكل تنازلات ضريبية وذلك لضمان تعزيز نمو الصناعات التي تتمتع بإمكانات توظيف عالية.
- 5- **استقرار الاسعار:** ويكون ذلك عن طريق استخدام الادوات المالية لاحتواء المسارات والاتجاهات التضخمية والانكماشية في اقتصاد الدولة المعنية.

رابعاً: السياسة المالية وفقاً لآراء المدارس الاقتصادية

لقد مرت السياسة المالية عبر التاريخ بالعديد من التطورات منها ما يلي:

1- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لقد اهتم الاقتصاديون التقليديون بدراسة المالية العامة اذ ان فلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي كان لها الاثر في ذلك الاهتمام وبالتالي يجب ان يركز دور الدولة بالدرجة الاولى في مجالات الامن والدفاع حيث يشبهها الاقتصادي ادم سميث (رجل الحراسة الليلي) وان النظرية المالية التقليدية هي نتيجة منطقية لواقع الاقتصاد التقليدي الذي يستند بالأساس الى قانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب) وبدلالة (اليد الخفية) للاقتصادي ادم سميث وبيئة تتوفر فيها كل مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة اي ما معنى ان النظام الرأسمالي يتوجه وبصورة تلقائية نحو التوازن المستقر لموارد المجتمع الانتاجية عند مستوى التشغيل الكامل (العزوي والشمري، 2018:365).

ومن الافكار التي سادت عند الاقتصاديين التقليديين هي ان الادخار والاستثمار يتجهان نحو التعادل من خلال التغيرات التي تحصل في سعر الفائدة وعند حجم التشغيل الكامل دائماً وبالتالي فأن عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفي اطار مستوى التشغيل الكامل فأن كافة موارد المجتمع الانتاجية تكون في حدها الاقصى من التوظيف (الربيعي، 2013:67).

ومن النتائج التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية هي:

أ- تتركز وظيفة الدولة عند التقليديين بتوفير الامن والدفاع والعدالة ولا يوجد ما يعارض من اقامة بعض المرافق العامة اي انها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل فيه.

ب- ان مبدأ الحياد المالي يعد المبدأ السائد عند التقليديين في المالية العامة اي تعطيل الجانب الاقتصادي للموازنة العامة للدولة إذ لا تتدخل الدولة بنفقاتها وإيراداتها في الحياة الاقتصادية.

ت- ان السياسة المالية والنظام المالي يهدفان الى احداث التوازن المالي فقط واهمال التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توازن بين مصالح الافراد ومصالح المجتمع ويستنتج من ذلك ان دور الدولة في الحياة الاقتصادية كان محدود (محي الدين، 2018:30).

2- السياسة المالية في الفكر الكينزي

لقد انتقد الاقتصادي جون ماينرد كينز افكار الاقتصاديين التقليديين من خلال كتابه (النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود) ويشير كينز بذلك الى ان الادخار والاستثمار يتجهان الى التعادل

عن طريق التغيرات التي تحصل في الدخل وان شرط التوازن ليس بالضرورة ان يوجد عند حجم التشغيل الكامل كما هو معروف عند الكلاسيك اي انه من الممكن ان يحدث عند اي مستوى من مستويات الدخل والعمالة وليس عند مستوى التشغيل الكامل فقط (الجبري، 2017:205).

لقد ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات التي تحصل فيه كأسلوب اساس للتغيرات التي تحصل عند المستوى التوازني للدخل القومي فضلاً عن ذلك اعتقد كينز ان مقدار العجز الحاصل في الطلب الكلي هو السبب في حالة الكساد الاقتصادي التي شهدتها دول العالم في بداية الثلاثينات وعليه فأن زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مكونات الطلب ستؤدي الى ارتفاع مستوى العمالة والتوظيف ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل، وعليه كانت النظرية الكينزية محور التحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية وقد رفض التحليل الكينزي قانون ساي للأسواق الذي جاء به الفكر الكلاسيكي والذي ينص على ان العرض يخلق الطلب المساوي له فضلاً عن تلقائية التشغيل الكامل (السريتي ونجا، 2013:230).

ويمكن تلخيص الافكار الذي جاءت بها النظرية الكينزية بما يلي:

- أ- احلال التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي.
- ب- اهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- ت- الادوات المالية هي بالأساس ادوات اقتصادية.
- ث- في حال اذا كانت هناك بطالة اجبارية فأن السياسة المالية التوسعية تزيد من الطلب الكلي وصولاً الى مستوى الناتج عند الاستعمال الكامل.
- ج- اذا كان هناك تضخم فأن السياسة المالية الانكماشية تتكفل بتخفيض حجم الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الانفاق الكلي وصولاً الى حجم الناتج بدون التضخم (بحيت، 2016:335).

3- السياسة المالية في التحليل النقودي

في الستينات من القرن الماضي احرزت وجهة نظر النقوديين تقدماً واسعاً بعد ان ساد الاعتقاد بأن النظرية الكينزية قد اخفقت في احتواء التضخم الركودي (Stagflation) في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات البطالة والتضخم بنسب عالية (Hemming et al, 2002:6). ومن زعماء هذه المدرسة (ملتن فريدمان)، اذ يرى انصار هذه النظرية ان السياسة المالية على الاقل في المدى القصير غير قادرة في التأثير في المستوى العام للأسعار وكذلك في النشاط الاقتصادي وان عدم استعمالهم للسياسة المالية يعود بالنتيجة الى التدخل الحكومي الواسع في القطاع الاقتصادي وبالتالي فقد رفض النقديون

هذا التدخل واعتقدوا بأن الاقتصاد الحر الخاص يعد اقتصاد مستقر وبالتالي ليس هناك حاجة لتدخل الدولة حسب اعتقادهم (العراقي، 2013: 169).

ويعتقد النقوديون ان استخدام سياسة مالية توسعية بحتة من قبل الدولة من الممكن ان يؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص في اسواق المال وبالتالي فأن ذلك سوف يكون له تأثير سلبي على الانفاق الاستثماري الخاص من خلال ما يسمى بأثر المزاحمة وعليه فأن هذا الاثر سوف يقلل من فاعلية السياسة المالية التوسعية والسبب في ذلك يعود الى ان السياسة المالية في هذه الحالة لا تؤدي سوى اثار توزيعية بين القطاع العام والخاص وذلك لان توسع نطاق النفقات الحكومية يرافقها في الغالب انخفاض في النفقات الخاصة بالمقدار نفسه (الدعيمي، 2010: 56).

خلاصة لما تقدم يمكن القول ان النقوديون وعلى راسهم (ملتن فريدمان) قد رفضوا اي تدخل عبر السياسة المالية من الممكن ان يؤدي في النهاية الى زيادة العجز الحكومي وكذلك التضخم وهم بذلك يفضلون الرجوع الى الاسس والقواعد التقليدية للسياسة المالية.

4- السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية

تعود اصول هذه المدرسة الى مجموعة من الاقتصاديين الذين ظهوروا في مدة السبعينات من القرن الماضي وهم (لوكاس، سرجنت، ولكاس) الذين اطلق عليهم اصحاب نظرية التوقعات العقلانية، ويعتقد اصحاب نظرية التوقعات العقلانية ان تعظيم المنافع الى اقصى حد ممكن يتحدد من خلال سلوك الوحدات الاقتصادية وان التوقعات تكون رشيدة في حالة اذا كان التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يتم على اساس قواعد واسس النظرية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكي) والتي تقوم على اساس ان الافراد يستعملون المعلومات المتاحة لديهم وان هناك مرونة في الاسعار واسواق العمل والاجور وتكون متكيفة طبقا لظروف العرض والطلب، وفي اوقات الكساد فأن البطالة تزداد بسبب ان الافراد يبحثون عن فرص عمل اكثر وبالتالي فأنهم يرون ان امكانية تصحيح الاختلالات التي تتمثل بالركود والبطالة المرتفعة يستلزم توفر الحرية الاقتصادية وحصر دور الدولة في الامور الاقتصادية فضلاً عن المرونة التامة في الاسعار والاجور وشفافية الاسواق (الدوسكي والواللي، 2010: 195). وحتى تكون التوقعات عن المتغيرات الاقتصادية واقعية وصحيحة فأنهم يؤكدون على الاتي:

أ- معالجة المشاكل الاقتصادية وذلك من خلال وجود سياسة مالية مستقرة ومعلومة بدلاً من السياسات الكينزية إذ انهم اكتفوا بالإشارة الى قيام الدولة بتحديد مرتكزات اللعبة الاقتصادية دون توضيح ماهي طبيعة السياسات المطلوب اتخاذها.

ب- يجب على الدولة ان تكشف عن توجهاتها العامة عن طريق السياسة المالية المطروحة وبالصورة التي يستطيع من خلالها الافراد ان يدركوا نتائج قراراتهم الاقتصادية (سلمان، 2009: 55). وبالرغم من ان مدرسة التوقعات العقلانية قد حظيت بالقبول من الناحية النظرية الا انها واقعياً واجهت العديد من الانتقادات من قبل المفكرين الاقتصاديين جعلت من صلاحيتها كأداة تحليل لرسم السياسات الاقتصادية موضع شك وتساؤل ومن هذه الانتقادات مايلي: (بن يوسف، 2016: 61-62)

(1)- تشير الدلائل الاحصائية الى عدم تغير الاسعار بمرونة كبيرة وحتى في حالة تغيره، فإنه يكون تغير بطئ وكذلك الحال بالنسبة للأجور وبالأخص في البلدان الرأسمالية الغربية حيث تقود اسواق العمل نقابات العمل القوية ويتم تحديد الاجور العمالية بعقود لا تقل مدتها عن سنة واحدة.

(2)- تحمل هذه المدرسة قصوراً في فرضياتها ويكمن هذا القصور في اقتصادات الدول النامية والتي تعاني من النقص الواضح في البيانات والتضارب الرقمي فضلاً عن عدم وجود تناسق في المعطيات واساليب توصيف الاقتصاد بالشكل المطلوب.

(3)- تقوم مدرسة التوقعات الرشيدة على اساس ان الوحدات الاقتصادية تقوم ببناء توقعاتها التضخمية عن طريق الانموذج القياسي الصحيح للاقتصاد الا ان بارو وفيشر يرون ان هذه المدرسة تتجاهل عدم التأكد لدى الوحدات الاقتصادية المتعلق بطريقة اختيار الانموذج القياسي الصحيح.

4- السياسة المالية في اطار مدرسة اقتصاديات جانب العرض

برزت هذه المدرسة على يد نخبة من الاقتصاديين ابرزهم (ارثر لافر، نورمام، كريستول، انيسكي، بول كريج) الذي يطلق عليهم تسمية الاقتصاديين الحافزين نتيجة تركيزهم على الحوافز وتأثيرها في السلوك الاقتصادي الفردي، إذ دعا مؤيدي هذه النظرية الى النظر في جانب العرض (Supply Side) واهميته في انعاش جانب الاقتصاد عن طريق الاعتماد على سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات والعودة الى السياسات التقليدية القائمة على الموازنة في تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية (Aktan, 2017: 190).

ان الاهتمام بجانب الطلب الكلي من قبل النظرية الكينزية والذي دعت الى ضرورة تدخل الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي ترتب عليه عجز الحكومة في معالجة معدلات التضخم المرتفعة والمصاحبة لمعدلات البطالة العالية والذي يطلق عليه تسمية التضخم الركودي (Stagflation)، إذ ان اصحاب هذه المدرسة ركزوا على الحوافز واهميتها في تحديد النمو الاقتصادي والعرض الكلي وذلك عن طريق سمتين اساسيتين:

أ- تجنب معدلات الضريبة المرتفعة التي تعيق الحوافز وذلك من خلال التأكيد على أهمية الحوافز ودورها في المجال الاقتصادي للحصول على العوائد من العمل والادخار .

ب- تخفيض الضرائب لغرض زيادة الاستثمار والادخار الامر الذي يؤدي الى زيادة الانتاج ورفع مستوى الدخل والتوظيف فضلاً عن ذلك ان تخفيض الضرائب يؤدي الى زيادة العرض ويخفض المستوى العام للأسعار .

ومن اهم الافكار التي ركزت عليها هذه المدرسة هي مايلي: (كاظم، 2016: 32-33).

(1)- القيام بتخفيضات كبيرة في الضرائب المباشرة إذ يعطي اصحاب هذه المدرسة أهمية خاصة لتخفيض المعدلات الحدية للضرائب على الدخل ورأس المال.

(2)- ان يكون النظام الضريبي اقل تصاعدياً بمعنى الحد من التصاعد الضريبي المباشر.

(3)- ان يكون تخفيض الضرائب مصحوباً بتخفيض الانفاق الحكومي.

(4)- ان يعمل النظام الضريبي على تشجيع العرض والانتاجية بدلاً من التلاعب في الطلب الاجمالي.

خامساً: اهداف السياسة المالية Objectives Of Fiscal Policy

تهدف السياسة المالية الى تحقيق اهداف السياسة العامة من خلال استخدام ادواتها المتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة من قبل الحكومة وذلك على النحو الاتي:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي Achieve Economic Stability

يقصد بالاستقرار الاقتصادي "توفير التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتجنب التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار والاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي" (النسور، 2013: 153). إذ تؤدي السياسة المالية دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لاسيما في اوقات الرواج والكساد وذلك نتيجة لتأثيرها في مستوى الدخل الوطني ومستوى التشغيل والاسعار (دراوسي، 2006: 76-77). ويتضمن الاستقرار الاقتصادي هدفين اساسيين تعمل السياسة المالية مع غيرها من السياسات الاخرى لتحقيقهما وهما:

أ- المحافظة على مستوى التشغيل الكامل لكافة الموارد الاقتصادية المتاحة.

ب- توفير مقدار مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ومن اجل تحقيق هذا الهدف يتم استعمال السياسة المالية بشقيها الضريبي والانفاقي فمن خلال السياسة الانفاقية التوسعية يتم رفع حجم الطلب عن طريق اقامة المشاريع الاستثمارية العامة وقيام

الحكومة بتقديم مختلف الاعانات الاجتماعية للأفراد والمتمثلة بإعانات البطالة ..الخ وبالتالي ونتيجة لذلك ترتفع الدخل الشخصية للأفراد الامر الذي يؤدي بالنهاية الى زيادة الاستثمار والتشغيل(مصباح،2012:9). كما يتم استعمال السياسة المالية في شقها الضريبي في رفع مستوى الطلب الكلي وذلك لأن تخفيض الضرائب يمكن ان يسهم في زيادة الاستثمار والاستهلاك وذلك من خلال رفع مستوى الدخل للفئات المنخفضة الدخل بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات (خلف الله،2017:46).

2- تحقيق النمو الاقتصادي Achieve Economic Growth

يعد ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من اهم اهداف السياسات الاقتصادية للدول كونه يعد المؤشر الاكثر دلالة على قدرة وفاعلية السياسة المالية فضلاً عن ذلك انه يعطي صورة على مدى تطور القدرة الانتاجية في الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الافراد بطرق عدة منها الحد من الفقر، وتعزيز البنى التحتية والمرافق التعليمية... الخ (Madni et al,2017:80).

ولم يبرز دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي الا من خلال ظهور نظرية النمو الداخلي "Endogenous Growth Theory" والتي بدورها توضح الكثير من الخصائص الضرورية للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي وعليه عندما يكون النمو داخلياً فأن السياسة المالية تؤثر في معدل الادخار ويمكن اعتبار ذلك مثلاً أنموذجياً لمثل هذه السياسة الامر الذي يعني ان تأثير السياسة المالية في معدل نمو الحالة المستقرة يكون من خلال النمو المتوازن وليس فقط الانتقال من حالة مستقرة الى اخرى (الهيبي وخلف،2009:14).

وخلال المدة ما بين الحربين العالميتين بدأ الاهتمام بهذا الهدف يتبلور وذلك نتيجة للعديد من الاسباب التي يمكن توضيحها بالاتي:

- أ- سيطرة الولايات المتحدة الامريكية واحتلالها المركز الرئيس في الاقتصاد الدولي.
- ب- تأسيس المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بهدف العودة الى الاستقرار والمحافظة على استقرار النمو في البلدان الغنية.
- ت- توجه الدول النامية الى تحقيق النمو وبخطى مسرعة لغرض تقليص الفجوة الكبيرة بينها وبين الدول الاقتصادية المتقدمة.

وعليه اصبح من الضروري تدخل حكومات هذه الدول للتوسع في مقدراتها الانتاجية من خلال العمل على زيادة النمو في الطاقة الانتاجية بمستويات متقدمة وذلك من خلال الاعتماد على سياسة

مالية فعالة قادرة على احداث زيادة مستمرة في الطاقة الانتاجية وتنمية الموارد بالشكل الامثل (الشمري، 2015:11).

3- تحقيق العدالة الاجتماعية Achieve Social Justice

تساهم السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال استخدام ادواتها المتمثلة بالضرائب والانفاق العام ... الخ فعلى سبيل المثال ان الدولة تستطيع القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة او زيادة الانفاق العام على المشاريع الخدمية والقطاعات غير الانتاجية في الاقتصاد كالصحة والرياضة والتعليم والثقافة فضلاً عن ذلك فأن الدولة تقوم بتقديم المساعدات الى العاطلين عن العمل بشكل عام وكذلك الكبار والمسنين وبذلك قد سعت الدولة الى اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الاجتماعية الفقيرة (دياب واخرون، 2015:43).

وحتى يصل المجتمع الى اعلى مستوى من الرفاهية يجب ان لا تقف السياسة المالية عند زيادة الانتاج بل ينبغي ان يقترب هذا الهدف بتحسين اساليب توزيع المنتجات وبالتالي يمكن اغراق المنافع التي يحصل عليها المجتمع عند مستوى معين من المنتجات وذلك من خلال تحقيق العدالة في توزيعها على افراد المجتمع الامر الذي يتطلب تدخل الدول عن طريق استخدام ادوات السياسة المالية (خلوط، 2014:26).

4- تحقيق التوازن الاقتصادي Achieve Economic balance

يتحقق ذلك عن طريق تحقيق التوازن بين نشاط القطاع العام ونشاط القطاع الخاص إذ كلما كانت المشاريع في القطاع الخاص لها قدرة على الانتاج بشكل اكبر من المشاريع في القطاع العام كلما لزم ذلك الدولة على الامتناع عن التدخل المباشر بحيث يقتصر نشاطها في ذلك على التوجيه بواسطة الضرائب والاعانات اذا دعت الضرورة لذلك (مناصرية، 2016:22).

وقد دعا التحليل الكينزي الذي اكتملت أدواته بعد الكساد الكبير (1929-1933) الى اهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث اثبتت هذه الازمة عدم امكانية حدوث التوازن التلقائي في الاقتصاد وعليه لابد من تدخل الدولة عن طريق استخدام السياسة المالية والتركيز على مبدأ (المالية الوظيفية) بهدف محاربة الكساد والتدخل في النشاط الاقتصادي لا عادة التوازن وبذلك تخلت السياسة المالية عن مفهومها التقليدي واتجهت نحو المفهوم الوظيفي "جهود الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي" (الذبحاوي، 2013:41).

5- تحقيق مستوى التشغيل الكامل Achieve Full Operating Level

ان ازمة الكساد الكبير التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي (1929-1932) قد اقلت بتأثيرها على اقتصادات الدول المختلفة ونتيجة لذلك برزت مسألة تحقيق التشغيل والاستخدام الكامل للقدرات الانتاجية المتاحة حيث اصبح من الضروري على الدول التدخل لتحقيق هذا الهدف وذلك من خلال استخدام السياسة المالية لاسيما ما يتعلق بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق تخفيض الضرائب وزيادة مستوى الانفاق الحكومي او الاثنان معاً الامر الذي يعني زيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي وزيادة الطلب على العمالة (شندي ونجم، 2015:11).

سادساً: آلية عمل السياسة المالية Working Mechanism Of fiscal policy

تعد ادوات السياسة المالية من العوامل التي يكون لها تأثير جوهري وفعال في تنفيذ واشباع الحاجات العامة والجماعية وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والعدالة الاجتماعية من خلال العمل على:

- 1- الانتفاع من مختلف الامكانيات والموارد المتاحة للمجتمع وتوجيهها للقطاعات المحددة في اطار خطة التنمية والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي بديلاً للتوازن المالي التقليدي.
- 2- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع واعادة توزيع الدخل بصورة عادلة بين مختلف الفئات الاجتماعية وبالشكل الذي يحد من التفاوت في هيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع (غدير، 2010:25-26).

ان الفجوة الركودية والتضخمية يمكن للحكومة معالجتها عن طريق استخدام ادوات السياسة المالية وكما يلي:

أ- حالة الكساد الاقتصادي (حالة وجود فجوة ركودية)

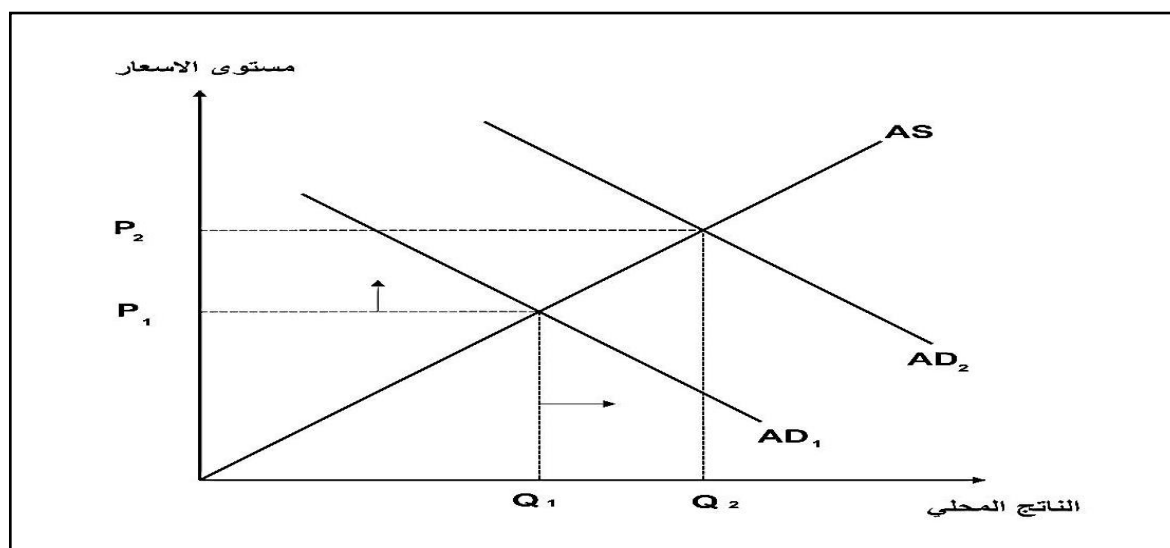
وهي تعني وجود العجز في ترويج وتصريف المنتجات اي بمعنى ان العرض الكلي يكون اكبر من الطلب الكلي ويترتب على ذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بمختلف انواعها وبالتالي فإن الاقتصاد يمر في هذه الحالة بمرحلة تباطؤ في معدل نموه ولتفادي ذلك تلجأ الدولة الى استخدام السياسة المالية التوسعية (Expansionary Fiscal Policy) فتزيد من حجم الانفاق العام او تخفض الضرائب وحسب ما تراه مناسباً (Cicek&Elgin,2010:12).

وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق ما يلي:

- (1)- زيادة مستوى الانفاق العام: ويتمثل ذلك في زيادة مشتريات الدولة من السلع والخدمات او زيادة الدخل التي يحصل عليها الافراد وذلك لأن الانفاق الحكومي يعد بمثابة دخل يحصل عليها افراد المجتمع، وعليه فأن زيادة دخول الافراد سيؤدي الى زيادة في الطلب وبدورها تؤدي زيادة الطلب في المؤسسات الى زيادة انتاجها وتكون هناك حاجة الى ايدي عاملة جديدة والتوسع في التوظيف وبالنتيجة يتم علاج مشكلة البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية الى الامام (الشاذلي، 2014:8).
- (2)- ان الدولة قد تتجه الى تخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الانفاق العام او منح المواطنين اعفاءات ضريبية الامر الذي يؤدي الى زيادة دخول الافراد لان نسبة الاقتطاعات في دخول الافراد تصبح قليلة جراء هذا التخفيض في الضرائب ونتيجة لذلك تزداد دخول الافراد المخصصة للأنفاق الاستهلاكي والادخار وبالتالي زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.
- (3)- ومن اجل دفع عجلة الاقتصاد للأمام والخروج من حالة الكساد الاقتصادي فأن الدولة قد تستخدم الاثنان معاً اي زيادة مستوى الانفاق العام وتخفيض الضرائب (فاضل، 2017:125).
- وبوضح الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية لمواجهة حالة الكساد الاقتصادي من خلال الرسم البياني.

الشكل (1)

السياسة المالية التوسعية



المصدر: خضر عقل، ياسر عريبات، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص201.

حيث ان:

AS: العرض الكلي ، AD1: الطلب الكلي قبل اتباع سياسة توسعية ، AD2: الطلب الكلي بعد اتباع سياسة توسعية.

ب- حالة التضخم الاقتصادي (حالة فجوة تضخمية)

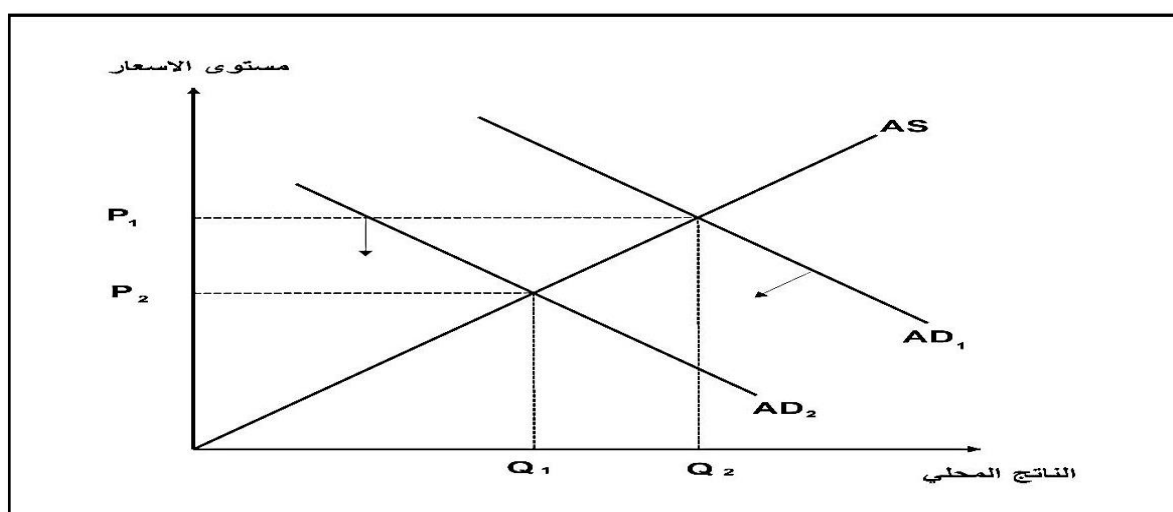
وتتمثل هذه الحالة بالارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار ويأتي دور السياسة المالية في هذه الحالة عن طريق تخفيض مستوى الطلب فضلاً عن تخفيض القدرة الشرائية للأفراد وذلك من خلال اتباع سياسة مالية انكماشية (Anderson&Nielsen,2010:2). وتهدف الدولة من خلالها الى تخفيض حجم الطلب الكلي وكبح ارتفاع الاسعار وذلك عن طريق:

(1)- تخفيض الانفاق العام وترشيده : وتعد هذه الطريقة من الطرق المباشرة التي تستخدمها الدولة للسيطرة على المستوى العام للأسعار وعليه فأن تخفيض الانفاق العام سيؤدي الى انخفاض الطلب الاستهلاكي وذلك من خلال وجود اثر المضاعف وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وبالنتيجة يؤدي الى كبح ارتفاع المستوى العام للأسعار.

(2)- تعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب بهدف القضاء اولاً على العجز الموجود في الموازنة العامة وثانياً تخفيض دخول الافراد وبالتالي تخفيض الانفاق الخاص الامر الذي يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم كبح ارتفاع المستوى العام للأسعار وتعتبر هذه الطريقة من الطرق غير المباشرة التي تستخدمها الدولة لتخفيض حجم الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار (بوشلوش,2016:382-381). ويبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية الانكماشية للتضخم من خلال الرسم البياني الآتي:

الشكل (2)

السياسة المالية الانكماشية



المصدر: خضر عقل، ياسر عريبات، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص201.

حيث ان: AS: العرض الكلي، AD1: الطلب الكلي قبل اتباع سياسة انكماشية، AD2: الطلب الكلي بعد اتباع سياسة انكماشية.

سابعاً: أدوات السياسة المالية fiscal policy Tools

تستخدم الحكومة أدوات السياسة المالية وذلك للسيطرة على المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التأثير في حجم الطلب الكلي إذ تؤدي السياسة المالية دوراً كبيراً في الاقتصاد وذلك من خلال مجموعة من الأدوات التي تستخدم لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وعلى هذا الأساس يمكن تبويب أدوات السياسة المالية الى ثلاث انواع هي:

1- السياسة الايرادية

2- السياسة الانفاقية

3- الموازنة العامة

1- السياسة الايرادية

أ- مفهوم الايرادات العامة Concept Of Public Revenue

ان مفهوم الايرادات العامة قد تطور مع تطور دور الدولة إذ يلاحظ في ظل الدولة الحارسة ان مفهوم الايرادات يرتكز على الاكتفاء بالحد الأدنى من الموارد المتحصلة من الافراد وفي هذه الحالة فأن مفهوم الايرادات اقتصر على تأمين الايرادات الضرورية لتمويل النفقات، ويعود ذلك الى ان الاقتصاديون التقليديون اعتقدوا بأن الادخار والاستثمار يميلان الى التعادل من خلال التغيرات في سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل (المهاني والخطيب، 2005:175).

اما في الفكر الاقتصادي الحديث فأن الايرادات العامة اصبحت اداة هامة من أدوات السياسة المالية التي تتمكن الدولة من خلالها التأثير في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وحسب الأهداف التي تطمح الدولة الى تحقيقها.

وقد عرفت الايرادات العامة بانها: "مجموع الاموال التي تحصل عليها الحكومة خلال السنة المالية من مصادر عديدة سواء كانت المصادر الاعتيادية للتمويل (ومثال ذلك ايرادات الدومين العام اي ايرادات المؤسسات النفطية وايرادات الضرائب والرسوم ..الخ) والمصادر غير الاعتيادية (والمتمثلة بالقروض العامة او الايرادات التي يتم الحصول عليها من اقامة مشروعات عامة او خدمات عامة بشكل عرضي) (العنكي، 2008:2).

وكذلك تعرف الايرادات العامة على انها: "اداة من أدوات السياسة المالية تتمثل بمجموع الاموال التي تجبها الدولة من مختلف الجهات والمصادر لغرض تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي " (عمارة، 2015:32).

ومن خلال ما تقدم تعرف هذه الدراسة الإيرادات العامة بأنها " مجموع الإيرادات الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة بشكل تدفقات نقدية لغرض تمويل النفقات العامة وإشباع الحاجات العامة وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ب- أنواع الإيرادات العامة Types Of Public Revenue

(1) - الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين)

الأصل في الدومين هو مصطلح فرنسي يستخدم للتعبير عن أملاك الدولة ويقصد بالدومين (Domaine) كافة الأملاك العقارية والتجارية والصناعية التي تعود ملكيتها للدولة إذ تدر إيراداً مالياً يتم تحويله إلى الخزينة العامة وهذه الأملاك قد تمتلكها الدولة ملكية خاصة أو ملكية عامة وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم إيرادات الدولة من ممتلكاتها إلى قسمين وهما إيرادات الدولة من الدومين العام وإيرادات الدولة من الدومين الخاص (دردوري، 2014: 62).

أ- الدومين العام Domaine Public

يقصد بالدومين العام مجموعة من الأموال التي تعود ملكيتها للدولة أو إحدى الشخصيات الاعتبارية العامة ملكية عامة والتي تكون خاضعة لأحكام القانون العام إذ يكون الغرض منها تحقيق المنفعة العامة بحكم طبيعتها وفي إطار رغبة السلطة العامة (عبد الحميد، 2001: 44).

ب- الدومين الخاص Domaine Special

يشمل الدومين الخاص كافة ممتلكات الدولة العقارية والصناعية والتجارية التي تكون خاضعة لأحكام القانون الخاص والتي يكون الغرض منها تحقيق إيراد مالي اقتصادي ومنفعة خاصة للفئة التي تملكها (ناشد، 2008: 94).

ويمكن توضيح أهم الاختلافات بين الدومين العام والدومين الخاص بالنقاط التالية:

« يعد الدومين العام لغرض الاستخدام العام وتقديم منفعة عامة لجميع أفراد المجتمع، أما الدومين الخاص فيتم إعداده لغرض الحصول على منفعة خاصة.

« يخضع الدومين العام لأحكام القانون العام إذ لا يمكن بيعه أو امتلاكه من قبل الأفراد وذلك لأنه يخصص لغرض المنفعة العامة وفي خدمة المصلحة العامة، أما الدومين الخاص فإنه يكون خاضعاً لأحكام القانون الخاص كما هو الحال عند الأفراد والمشروعات ذات الملكية الخاصة وبالتالي يمكن بيعه من قبل الأفراد.

« يكون الغرض من الدومين العام هو تحقيق المنفعة العامة دون الحصول على مقابل وعليه فانه لا يغفل دخلاً، وفي بعض الاحيان تقوم الدولة بفرض رسوم مالية رمزية على الانتفاع بها ومثال ذلك الرسوم التي تفرض مقابل زيارة المتاحف والحدائق والمدارس والمستشفيات وهذا الايراد لا يعتمد عليه في تمويل النفقات العامة، اما الدومين الخاص فانه يحقق ايراداً محسوماً يكون بطبيعته اكبر من الايراد الذي يحققه الدومين العام (نصر الله، 2015:15).

(2) - ايرادات الدولة من الضرائب Taxes

تمثل الضرائب بوصفها اداة هامة من ادوات السياسة المالية ومصدراً هاماً من مصادر ايرادات الدولة والتي تشمل الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة بمختلف انواعها مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات، ويمكن تعريف الضريبة بانها " مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الافراد بشكل اجباري اي تحويل الزامي من الملكية الخاصة الى الملكية العامة دون مقابل بهدف تغطية نفقاتها العامة وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والوطنية (Daved, 2010:414).

وفي ضوء ذلك ترى هذه الدراسة بأن الضريبة هي " مساهمة مالية نقدية تقوم الدولة بفرضها على الاشخاص المكلفين بها جبراً وفق قوانين نافذة تنظم ذلك بهدف تغطية نفقاتها العامة وتحقيق الاهداف التي تتبع من مضمون فلسفة الدولة السياسية".

أ - الخصائص العامة للضريبة General Tax Characteristics

يمكن تحديد اهم خصائص الضريبة بما يأتي:

« الضريبة فريضة اجبارية

مما لا شك فيه ان فرض الضريبة وجبايتها يعد عملاً من الاعمال التي تقوم بها السلطة العامة اي ان فرض الضريبة او جبايتها يستند الى الجبر بمعنى ان النظام القانوني الخاص بالضريبة هو من اختصاص الدولة حصراً اذ لا يمكن ان يكون محلاً للاتفاق بين الدولة والافراد اي ان تحديد سعر الضريبة وطرق تحصيلها والمكلف بأدائها وتحديد وعائها يتم بإرادة الدولة المنفردة، ومن ناحية اخرى فأن عنصر الاجبار في الضريبة يعني عندما يقومون الافراد بالامتناع عن دفع الضريبة فأن الدولة تقوم باللجوء الى وسائل التنفيذ الجبري في تحصيل الضريبة من اموال المدين الامر الذي يعني ان عنصر الاجبار الذي تمتاز فيه الضريبة هو اجبار قانوني وغير معنوي (الزمراني، 2002:231).

وحتى يكتسب هذا العنصر مشروعيته القانونية فأن الدساتير في الدول كافة تنص على ان فرض الضريبة وتعديلها والغائها لا يمكن ان يتم الا بقانون ولا يجوز ان يكون بناءً على قانون يحدد الاحكام

المتعلقة بها الامر الذي يجعل من الضريبة فريضة مختلفة عن موارد الدولة الاخرى مثل الثمن العام والقروض الاختيارية والاعانات والرسوم...الخ.

﴿ الضريبة مبلغ من المال

ان الاصل في الضريبة انها مبلغ من النقود وبالتالي فأنها اقتطاع نقدي وهذا ما هو عليه الحال في العصر الحديث فاذا قامت الدولة بالاستلاء على مبلغ غير نقدي فأن الامر يخرج من نطاق الضريبة واصبح مصادرة بالنسبة للمنقولات وهذا الامر لا يتم الا في حالات استثنائية مثل الدفاع الوطني عن الدولة بهدف تغطية نفقات الحرب كذلك لا يمكن اعتبار تقديم الخدمات الاجبارية كالخدمة العسكرية او السخرة ضريبة (العلي، 2007: 92-94).

﴿ الضريبة فريضة تتم بدون مقابل

ويعني ذلك عدم حصول المكلف بدفع الضريبة على نفع خاص به وبالتالي فأنه يدفع الضريبة بصفته من الجماعة السياسية، وقد حاولت الكثير من النظريات في القرن التاسع عشر ان تفسر فكرة المقابل الذي يحصل عليه المكلف بدفع الضريبة، إذ نادى هؤلاء بوجود عقد مالي بين المكلف بدفع الضريبة والدولة الا انها اختلفت في تحديد طبيعة هذا العقد هل هو عقد تأمين ام عقد بيع، ومع ذلك فقد واجهت هذه النظريات انتقادات عديدة كونها لم تقدم اي دليل تاريخي على حصول تعاقد بين المكلف والدولة، وانها تتجاهل طبيعة النشاط الحكومي واهدافه عن طريق تطبيقها لقواعد صالحة للنشاط الخاص وليس للنشاط العام (الخطيب وشامية، 2012: 147).

﴿ الضريبة تفرض وفقاً للمقدرة التكلفة للمكلفين

في هذه الحالة يتم فرض الضريبة تبعاً للمقدرة المالية للشخص المكلف فالضريبة هي طريقة لتقسيم الاعباء العامة بين الافراد وبما يتناسب مع مقدرتهم التكلفة وهذا ما اشار اليه ادم سميث من خلال قاعدة العدالة اي بمعنى ان يساهم كافة افراد المجتمع في تحمل اعباء الدولة وفقاً لقدرتهم النسبية على الدفع (جمام، 2010: 16).

ب- الاهداف العامة للضريبة General Tax Objectives

يمكن حصر الاهداف العامة للضريبة بالاتي:

﴿ الهدف المالي: ويتجلى هذا الهدف في تغطية النفقات التي تخص الدولة اي تحقيق الموازنة العامة وذلك باعتبار ان الضريبة تعد جزءاً من ايرادات الدولة والتي تستخدمها لتغطية نفقاتها العامة.

◀ **الهدف الاقتصادي:** اذ يتم استخدام الضريبة كوسيلة في التقويم الاقتصادي اي في حالة التضخم وحالة الانكماش ففي حالة التضخم تقوم الدولة برفع نسبة الضرائب يكون الهدف منه امتصاص الكتلة النقدية اما في حالة الانكماش فأن الدولة تقوم بتخفيض سعر الضريبة مع زيادة التحفيزات والاعفاءات بهدف تنشيط الاستثمار.

◀ **الهدف الاجتماعي:** يساعد ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باعتبار ان الضريبة يتم فرضها على الافراد اصحاب الدخل المرتفعة ومن ثم توزيعها على اصحاب الدخل المنخفضة (العلاوي، 2015:9).

(3)- ايرادات الدولة من الرسوم Drawing

تعد الرسوم قديماً من اهم موارد الدولة بعد ريع املاك الدولة الخاصة، إذ يعد الرسم مصدراً هاماً من مصادر الايرادات العامة في الدولة وان كانت اهمية الرسم لا تصل الى اهمية الضرائب لكن صفة الدورية والانتظام اهم ما يميز الرسم مما يسهم في تمويل النفقات العامة وتنظيم الخدمة والحد من الاستغلال.

ويعرف الرسم على انه: "مبلغ نقدي يقوم المكلف بتقديمه مقابل خدمة يطلبها ويحصل عليها من الدولة وهذه الخدمة قد تكون على شكل عمل قام به الموظف المختص لا نجاز معاملة جواز سفر لمواطن او حصول المواطن على رخصة سياقة...الخ و تتفاوت قيمة الرسم بمقدار ما لسلعة معينة او المادة الخاضعة لها من اهمية الضرورة" (خليل واللوزي، 1999:161).

وفي ضوء ما تقدم يمكن تلخيص اهم خصائص الرسم بالنقاط التالية (الحاج، 2009:100)

- أ- ان الدولة تحصل على الرسم من خلال مؤسساتها ودوائرها المختلفة.
- ب- تتم جباية الرسم بشكل مبالغ نقدية فالأصل في الرسم ان تتم جبايته بشكل نقدي وهناك حالات استثنائية كالحروب التي يتم فيها جباية الرسم بشكل عيني مثل السلع.
- ت- يتم تحديد قيمة الرسم بقانون وبالتالي فأن اي رسم لا يجبي الا بقانون سواء بالطريقة او حجم المبلغ وبصرف النظر عن الوضع المالي للفرد.

وبوضح الجدول (2) اهم اوجه التشابه والاختلاف بين الضريبة والرسم.

الجدول (2)

الاختلافات والتشابه بين الضريبة والرسم

الضريبة	الرسم
مبلغ نقدي	مبلغ نقدي
فريضة تكون اجبارية	اختياري في بداية الامر ومن ثم يتحول الى صفة اجبارية
فريضة تتم بدون مقابل	يدفع مقابل حصول المكلف على منفعة خاصة
تكون عامة على كل الافراد وحسب المقدرة التكلفية	يكون خاص بجماعة معينة (طالب الخدمة)
الهدف منها تحقيق منافع اجتماعية واقتصادية	يكون الهدف منه تغطية كلفة الخدمة محل الرسم

المصدر: الباحث بالاستناد الى ما ورد اعلاه

(4)- ايرادات الدولة من القروض Loans

يعد القرض العام أحد مصادر الإيرادات العامة للدولة وتلجأ اليه عندما تعجز مواردها الاخرى عن تغطية نفقاتها سواء الجارية منها او الاستثمارية، او عند مواجهة نفقات الحروب وتعويض الخسائر الناتجة عنها او مواجهة عجز مؤقت في الإيرادات العامة للدولة او لمعالجة وضع اقتصادي معين كالتضخم (محمد، 2018:202).

والاقتراض العام: هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الافراد الطبيعيين او المعنويين في داخل الدولة أو خارجها، مقابل ذلك تتعهد الدولة بسداد أصل القرض بالإضافة الى مبلغ اضافي يتم الاتفاق عليه في عقد القرض ويسمى بفائدة القرض (علام، 2012:192).

2- السياسة الانفاقية

أ- مفهوم النفقات العامة Concept Of Public Expenditure

تعد النفقات العامة من اهم ادوات السياسة المالية والتي يتم اتباعها في العديد من الدول، إذ يكون الهدف منها دعم وتنشيط حركة النشاط الاقتصادي وذلك من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتزايد في حجم العمالة وهي بذلك تتماشى مع اسلوب ونهج التحليل المالي للفكر الكينزي الذي يركز على فعالية السياسة المالية وبالذات النفقات العامة في دعم الانتعاش الاقتصادي باعتبارها احدى اهم عناصر الطلب الكلي والتي من شأنها ان تؤثر في حجم الناتج ومن ثم حجم الدخول والعمالة، ويمكن تعريف النفقات العامة على انها "المبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها او انها مبالغ نقدية يقوم شخص عام بأنفاقها بهدف تحقيق منفعة عامة" (طاقة والعزاوي، 2010:33).

كما يمكن تعريف النفقات العامة بأنها: مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للحكومة أو احد الهيئات التابع لها بهدف تحقيق منفعة اجتماعية أو اشباع احدى الحاجات العامة (عواد، 2013: 59). وفي ضوء ما تقدم تعرف هذه الدراسة النفقات العامة على انها: مبلغ من المال يتم استخدامه من قبل الدولة أو احدى مؤسساتها أو شخص عام بقصد سد حاجة عامة أو تحقيق منفعة عامة للمجتمع.

ب- قواعد الانفاق العام Characteristics Of Public Expenditure

يمكن التطرق الى قواعد الانفاق العام بما يلي:

(1) - النفقة العامة مبلغ نقدي

تستخدم الدولة الانفاق العام وذلك بهدف الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتيسير المرافق العامة وهي تقوم بهذا الانفاق من اجل الحصول على الاموال الانتاجية للقيام بالعديد من المشاريع الاستثمارية فضلاً عن ذلك انها تقوم بصرف مبالغ نقدية بهدف تقديم المساعدات والاعانات المختلفة وهذا الانفاق يكون بشكل نقدي ذلك نتيجة الانتقال من مرحلة الاقتصاد العيني الى مرحلة الاقتصاد النقدي والذي تتم فيه المبادلات والمعاملات بواسطة النقود فتحصل الدولة على السلع والخدمات التي تحتاجها من خلال هذا الانفاق النقدي (شباط، 2010: 98).

(2) - النفقة العامة تدفع من قبل شخص عام

من خصائص النفقة العامة انها تصدر عن شخص من اشخاص القانون العام ومثال ذلك الدولة، الهيئات العامة أو الاشخاص المعنوية الاخرى وبالتالي فإن النفقات التي تصدر عن الاشخاص الطبيعيين لا تعد نفقات عامة حتى وان كانت الغاية منها تحقيق مصلحة عامة والسبب في ذلك كون هذه الاموال التي يتم انفاقها تعد اموال خاصة وليست عامة وتصنف ضمن الانفاق الخاص. وهنالك معيارين يعتمد عليهم الفكر المالي للتمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة اذ يركز المعيار الاول على الجهة التي تصدر النفقات العامة وهذا ما يطلق عليه المعيار القانوني، في حين يركز المعيار الثاني على الوظيفة التي تقدمها النفقة العامة وهذا ما يسمى بالمعيار الوظيفي (العكام، 2018: 34).

(3) - الغرض من النفقة تحقيق المنفعة العامة

هنالك العديد من وجهات النظر والجدل التي اثارته فكرة المنفعة العامة بين كتاب المالية العامة والاقتصاد حول التوصل الى معيار دقيق لقياس هذه المنفعة وبالتالي فقد بذلت العديد من المحاولات

للتوصل الى مثل هذا المعيار ومن هذه المحاولات هي "تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع" اي يجب ان تتجه النفقة العامة لتحقيق المنفعة العامة ولا تتجه نحو تحقيق منافع خاصة كما هو الحال في بعض الدول النامية التي يحظى البعض من افرادها بمقدار مميز من الانفاق العام وذلك لما يمتلكون من نفوذ سياسية واقتصادية واجتماعية، ومع ذلك فقد واجهت هذه المحاولات العديد من الانتقادات بحيث يمكن القول انه لا يوجد هناك معيار دقيق لقياس المنفعة العامة بل ان فكرة المنفعة العامة يمكن القول بانها قد تختلف من دولة الى اخرى ومن نظام اقتصادي الى اخر في الدولة الواحدة (الجنابي، 2012: 19).

ت - اقسام النفقات العامة Section Of Public Expenditure

هناك العديد من التقسيمات للنفقات العامة للدولة وبشكل عام يتوقف بنيان النفقات العامة على ما تنقسم اليه من انواع وكذلك على العلاقات القائمة بين هذه الانواع ويمكن القول بانه لا يوجد تقسيم موحد للنفقات العامة فكل دولة تقوم بتقسيم النفقات العامة استناداً الى التقسيم الذي يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية ولعل اهم هذه التقسيمات هي:

(1) - التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

تظهر النفقات العامة للدولة تبعاً للوظائف التالية:

◀ **النفقات العامة الاقتصادية:** وتتمثل هذه النفقات بالأموال التي يتم تخصيصها للقيام بالخدمات التي تهدف الى تحقيق اغراض اقتصادية مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة والمنح والاعانات الاقتصادية "النفقات التي يكون الهدف منها تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الاساسية كالطاقة والنقل"

◀ **النفقات العامة الاجتماعية:** وتشمل هذه النفقات الاموال اللازمة للقيام بالخدمات الاجتماعية كالمبالغ التي يتم منحها لبعض الفئات الاجتماعية بالإضافة الى النفقات المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

◀ **النفقات العامة الادارية:** يشمل هذا النوع من النفقات المبالغ المخصصة لتيسير المرافق العامة للدولة والمتمثلة بالرواتب واجور العاملين في الدوائر الحكومية فضلاً عن المبالغ التي يتم تخصيصها للجهاز الاداري بهدف اعداده وتدريبه.

◀ **النفقات العامة العسكرية:** هذا النوع من النفقات يتمثل بالمبالغ المخصصة لمرافق الدفاع الوطني والمتمثلة برواتب واجور ونفقات اعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في اوقات السلم والحرب (احمد، 2017: 30).

(2) - تقسيم النفقات حسب دوريتها وانتظامها

إذ يتم تقسيم النفقات العامة في ظل هذا النوع الى :

➤ **النفقات العادية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تتكرر سنوياً وتظهر بصفة منتظمة في الموازنة والتي يختلف مقدارها من سنة الى اخرى وتتمثل هذه النفقات بالمبالغ المخصصة للإدارة الحكومية من مرتبات وفوائد قروض ومصاريف صيانة ونفقات تحصيل الضرائب.. الخ والمقصود بالتكرار ليس تكرار حجمها وانما تكرار نوعها في كل موازنة وان اختلف مقدارها من وقت لآخر (مساعدة وعقلة، 2011:82).

➤ **النفقات غير العادية (الاستثنائية):** ويقصد بها تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام وتنفق الى صفة الدورية وبالتالي فهي نفقات تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومثال ذلك النفقات العامة الاستثمارية الضخمة (بناء السدود والخزانات) ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة الضرورية لمواجهة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين والمجاعات (الوادي، 2010:122).

(3) - تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها

يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الانفاق وفي هذا التقسيم يوجد نوعين من النفقات وهي:

➤ **النفقات المركزية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تهم المجتمع بكافة قطاعاته وافراده وهذا النوع من النفقات تستخدمه السلطات الحكومية المركزية والمتمثلة بالوزارات وتشكيلاتها لاسيما تلك المتعلقة بالخدمات العامة والمرافق العامة كنفقات الامن الداخلي والخارجي والعدالة والصحة والتربية والتعليم والتمثيل الدبلوماسي اذا يتحمل عبء هذه النفقات جميع رعايا الدولة بما يدفعونه من ضرائب.

➤ **النفقات اللامركزية (المحلية):** هذا النوع من النفقات يستخدم على مستوى الوحدات الادارية اللامركزية المحلية والمتمثلة بالمحافظات والولايات ومجالس المدن والقرى وبالتالي هذه النفقات يتحمل عبئها مجتمع المحافظة او الاقليم عن طريق الموازنة المحلية مثل نفقات اىصال الكهرباء والماء والهاتف (العلي، 2011:76).

(4) - تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها

تنقسم النفقات العامة حسب طبيعتها الاقتصادية الى قسمين رئيسيين هما:

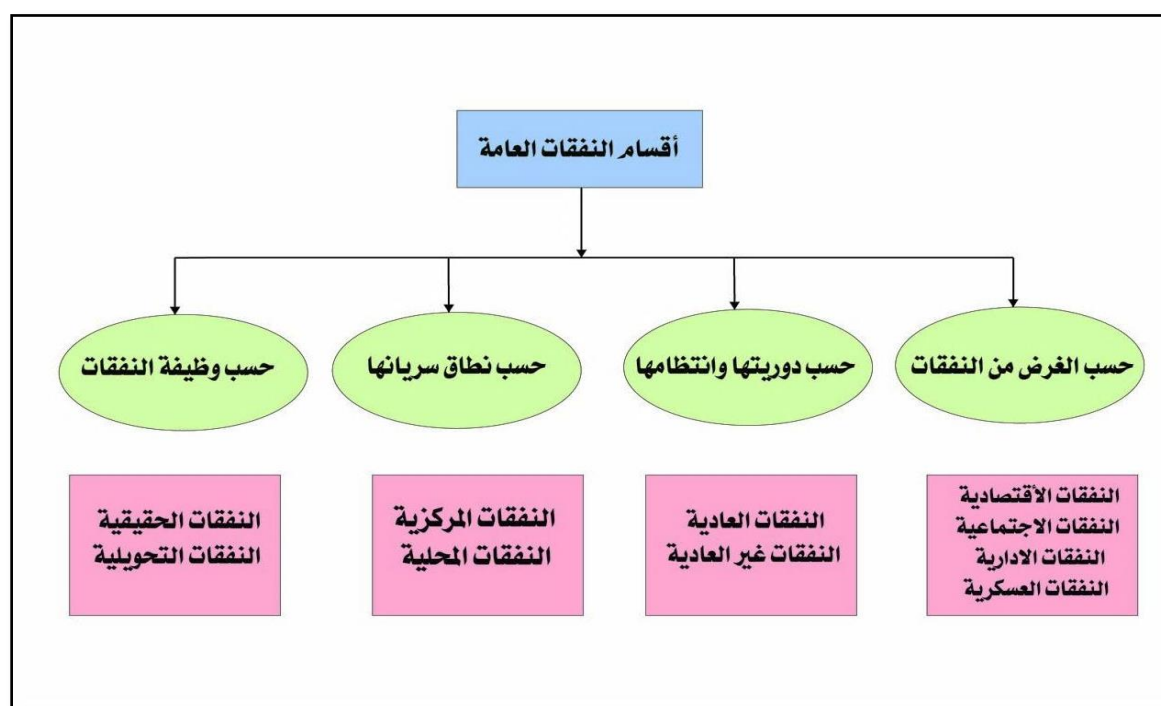
➤ **النفقات الحقيقية:** وهي النفقات التي تصرف من قبل الدولة مقابل الحصول على خدمات او سلع او رؤوس اموال انتاجية كنفقات الرواتب واثمان اللوازم والمواد التي تحتاجها

الأجهزة الحكومية لأغراض تشغيلها والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية (عصفور، 2012: 264).

◀ **النفقات التحويلية:** وهي النفقات التي لا يقابلها حصول الدولة على السلع والخدمات مثل الإعانات التي يتم منحها للأفراد وتمول من الإيرادات الضريبية، بل إنها تمثل تحويل الموارد من جهة معينة في المجتمع من خلال اقتطاع جزء من دخولها عن طريق الضرائب إلى الجهات الأخرى في المجتمع على شكل خدمات أو إعانات وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة دخولهم (خلف، 2008: 128).

الشكل (3)

اقسام النفقات العامة



المصدر: من اعداد الباحث في ضوء ما ورد اعلاه.

3- الموازنة العامة Public Budget

أ- نشأة الموازنة العامة

من المتعارف عليه ان الموازنة العامة للدولة في اطار مفهومها العلمي الحديث قد نشأت بعد سلسلة من التطورات السياسية والاقتصادية، إذ لم تكن هنالك حاجة ملحّة لظهور الموازنة العامة كون المجتمع يعيش حياة بدائية، ولكن بعد تمدن المجتمع والتطور الذي حصل في الحياة الاقتصادية

تبنّت الحكومة فكرة الموازنة العامة من أجل تسهيل أعمالها وتوفير الإيرادات الضرورية لتمويل نفقاتها العامة (الزمداني، 2002:21).

وفي انكلترا استخدمت الموازنة العامة عام 1822 وكان يطلق عليها مصطلح الحقبة الجلدية التي يحملها وزير المالية خلال حضوره اجتماعات مجلس العموم البريطاني إذ تضم بيانات ومقترحات الوزير حول إيرادات ونفقات الدولة (الشايحي، 2005:32).

وفي عام 1820 اعتمدت فرنسا الموازنة العامة وطبقها بعد ذلك روسيا عام 1836، وفي مصر صدرت أول موازنة للدولة عام 1880 في عهد الخديوي اسماعيل. أما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فقد طبقت الموازنة العامة عام 1921، ومن ثم بدأ استخدام الموازنة العامة في كافة دول العالم (مشكور والحلو، 2016:161).

ب- مفهوم الموازنة العامة The Concept of the Public Budget

تمثل الموازنة العامة للدولة أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية في أي بلد والتي تعكس الوضع السياسي والاقتصادي والمالي للدولة وتستطيع الدولة من خلال الموازنة القيام بمختلف وظائفها في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتتضمن الموازنة كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، إذ إن زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة يؤدي إلى وجود فائض في الموازنة وبالعكس في حالة زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة فأن ذلك يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة للدولة، وتتطلب عملية إعداد الموازنة العامة في أي دولة متقدمة كانت أم نامية عملية دقيقة يتطلب فيها توفر درجة عالية من التخطيط والمتابعة وذلك نظراً لتعدد دوائر الدولة والوحدات الحكومية والاموال الضخمة التي تتضمنها تلك الموازنة، وتتم الموازنة العامة بعدة مراحل يطلق عليها " دورة الموازنة" .

لقد تنوعت وتعددت مفاهيم الموازنة العامة وذلك حسب اختلاف الناحية أو الجهة التي ينظر الباحث من خلالها وفيما يلي بعض مفاهيم الموازنة:

الموازنة العامة هي " مخطط مالي تقديري تكون مدته سنة واحدة تعكس من خلاله الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة من خلال برامجها في توفير الخدمات العامة وهي أداة السلطة التشريعية لمراقبة السلطة التنفيذية وتعتبر برنامج لعمل الحكومة لمدة مقبلة تكون سنة واحدة" (Collier, 2003:207).

وقد عرفت الموازنة العامة للدولة بالقوانين المالية لدول العالم وكما يلي:

« عرف القانون الأمريكي الموازنة على انها " صك تقدر فيه نفقات السنة التالية للدولة وايراداتها استناداً الى القوانين النافذة عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها" »
« وقد عرف القانون الروسي الموازنة بانها " النموذج المالي الرئيسي لتكوين الصندوق المركزي العام للدولة واستخدامه من الموارد النقدية للدولة" »
« كما عرفها القانون الفرنسي بانها " بيان للتنبؤ واقرار الايرادات والنفقات السنوية للدولة او لأنواع الخدمات التي تخضع هي الاخرى لنفس الاجراءات والتنظيمات القانونية" (شيحان، 2014:186). »
ومما سبق يمكن القول بأن الموازنة العامة هي: بيان تقديري تفصيلي وخطة مالية لتمويل مشروع او حكومة خلال فترة محددة متضمنة الايرادات العامة التي يتوقع ان تحصل عليها الدولة والنفقات العامة التي يتم انفاقها خلال السنة من اجل تحقيق الاهداف المحددة في البيان والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ت - خصائص الموازنة العامة Characteristics of Public Budget

يمكن توضيح خصائص الموازنة العامة للدولة بالنقاط التالية:

- (1)- الموازنة العامة تعبير مالي لبرنامج العمل الحكومي وبالتالي فإن الموازنة ما هي الا اثر لدور الدولة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى هذا الاساس فإن الموازنة العامة للدولة تشكل الخطة المالية السنوية لبرنامج الحكومة للسنة المعينة.
- (2)- الموازنة العامة أنموذج العمل المعتمد والذي تلتزم الدولة بتنفيذه في السنة المحددة وهي بهذا تبنى على دراسات مستقبلية تأخذ بنظر الاعتبار امكانات التغيير الداخلي الاقتصادي والاجتماعي واتجاهات المتغيرات الاقتصادية منها على وجه الخصوص (عليوي، 2009:203).
- (3)- ان الموازنة العامة للدولة هي تقدير مفصل عن الايرادات والنفقات العامة للدولة وبالتالي فإنها توضح الارقام التفصيلية لإيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة ولا تكتفي بطرح الارقام الاجمالية وهي بذلك تختلف عن الميزانية الختامية التي تعبر عن ارقام فعلية حيث ان هناك ايرادات من الصعب تحديدها فضلاً عن وجود نفقات لا يمكن تقديرها بدقة.
- (4)- الموازنة العامة اداة للتنسيق بين أنشطة وإدارات الدولة المختلفة
- (5)- تصدر الموازنة العامة للدولة بموافقة السلطة التشريعية (البرلمان) وبالتالي لا يجوز للسلطة التنفيذية انفاق اي مبلغ من الموازنة قبل الحصول على اذن من السلطة التشريعية

التي تمنحها الاذن المسبق بالإنفاق وجباية الإيرادات وينتهي ذلك بانتهاء السنة المالية (عيسى، 2011:21).

ث - أهمية الموازنة العامة Importance of Public Budget

ان الموازنة العامة للدولة لم تعد مجرد وثيقة محاسبية لإيرادات الدولة ونفقاتها بل أصبحت تتمتع بأهمية اقتصادية وسياسية واجتماعية في كثير من الدول ذات الانظمة النيابية، إذ يشترط لتنفيذ بنود الموازنة ان تكون هنالك موافقة عليها من قبل البرلمان وعليه يمكن توضيح اهمية الموازنة بالنقاط التالية (حسين وهادي، 2015:342):

- (1)- تنفيذ السياسة المالية للدولة ويظهر ذلك من خلال معالجة الآثار الناتجة عن الكساد والتضخم عن طريق السيطرة على الطلب بزيادته او تخفيضه وبالتالي زيادة الانفاق العام او تقليله من خلال التحكم في قيمة الضرائب المفروضة.
- (2)- اداة رقابية فعالة إذ تقوم السلطة التشريعية من خلالها بمحاسبة السلطة التنفيذية والاشراف عليها.
- (3)- حماية الصناعات المحلية إذ يمكن استخدام الموازنة العامة كأداة فعالة لغرض حماية المنتج المحلي من منافسة المنتجات والسلع التي تستورد من الخارج عن طريق فرض الضرائب والرسوم الكمركية.
- (4)- وسيلة اجتماعية فعالة إذ يمكن من خلالها اعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.
- (5)- تحسين مستوى اداء الخدمات التي تقدمها الدولة.

ج- انواع الموازنة العامة Types of Public Budget

تمثل الموازنة العامة للدولة الوسيلة الأكثر فاعلية في انجاز توجهات واهداف القوى المهيمنة في المجتمع وبالتالي فأنها ليست مجرد تخمينات رقمية حسابية ومالية لتوفير التمويل اللازم لأنشطة وفعاليات الدولة فحسب وانما ترجمة عملية لجميع اهدافها، ومن اهم انواع الموازنة العامة هي ما يلي:

(1) - موازنة البنود (التقليدية) Traditional Budget

تعد من اقدم انواع الموازنات وتتسم بالبساطة والسهولة في اعدادها وتنفيذها والرقابة عليها، وتعتمد هذه الموازنة على التصنيف النوعي في تصنيف النفقات والإيرادات حيث تصنف بشكل اجمالي ويتفرع منها تصنيفات ثانوية وفرعية بالإضافة الى التصنيفات الأخرى كالتصنيف الاقتصادي والتصنيف الإداري (Kask, 2001:13).

لقد بدأت فكرة هذه الموازنة في الولايات المتحدة الامريكية عام 1921 ففي هذا النوع من الموازنات يتم تحديد الايرادات والنفقات العامة في ضوء التقديرات وبالتالي لابد من الالتزام بتلك التقديرات عند تنفيذ الموازنة والابلاغ عن الانحرافات، وتركز هذه الموازنة على مراقبة الانفاق الحكومي لغرض التأكد من الصرف قد تم وفقاً لما هو مخطط وفي اطار الاعتمادات المخصصة له وتبعاً للقوانين واللوائح والتعليمات للحد من الاختلاسات ومنعها، ويتم تطبيق هذا النوع من الموازنة بشكل كبير في الدول النامية (محمد وكامل، 2018:391).

وتتمتع موازنة البنود بالعديد من المزايا يمكن اجمالها بالاتي:

- ◀ سهولة تبويب النفقات العامة الى نفقات جارية واخرى استثمارية لكل وحدة.
- ◀ سهولة اعدادها إذ لا توجد قواعد او قيود يمكن من خلالها تبويب الموازنة.
- ◀ بساطة تبويب النفقات وفهمها ومقارنتها إذ ان بياناتها صالحة للمقارنة ويتم تجميعها لعدة سنوات متتالية بهدف معرفة اتجاه الانفاق والتحصيل.
- ◀ السهولة في حل الخلافات والمشاكل لاسيما اذا كان جوهر المشكلة هو ارتفاع او انخفاض بعض الاعتمادات وليس مشكلة سياسات او برامج (عمر، 2016:52).

(2) - موازنة البرامج والاداء Performance Programming Budget

ظهرت فكرة موازنة البرامج والاداء في الولايات المتحدة الامريكية عام 1954 على يد (ديفيد نوفيك) وتبنتها الحكومة الفيدرالية عام 1965 ومن العوامل التي ادت الى انتشار هذا النوع من الموازنات ان موازنة الاداء لم تأخذ بعين الاعتبار عنصر التخطيط للمدى البعيد فضلا عن كبر حجم النفقات العامة وتأثيرها على الحياة الاقتصادية الامر الذي دعى المفكرين الى التفكير في ادخال تعديلات على الموازنة العامة للربط بين الخطط الحكومية والموازنة العامة (سلوم والمهايني، 2007:107).

ويعد هذا النوع من الموازنات اتجاهاً متطوراً في اعداد الموازنات والذي يعرف بالاتجاه الاداري مما ادى الى ان يطلق عليها " موازنة الادارة" ويمكن تعريف موازنة البرامج والاداء حسب التعريف الذي وضعه مكتب الموازنة في الولايات المتحدة الامريكية بانها " خطة توضح الاهداف التي تطلب لها التخصيصات المالية وتكاليف البرامج المقترحة لبلوغ تلك الاهداف والبيانات والمعلومات الكمية التي تقيس الانجازات وكافة الاعمال المنجزة والمدرجة تحت كل برنامج (عبدالله وخضير، 2016:457).

- ولهذه الموازنة العديد من المنافع يمكن توضيحها بالاتي: (مزيد، 2013: 92)
- ◀ انها تزيد من مسؤولية الادارة ورقابتها المحاسبية حيث يقدم التقسيم الاداري اداة اضافية للتحليل ترفع من حرص الوحدات الادارية على مساهمتها في برامج الادارة الامر الذي يؤدي الى زيادة كفاءتها.
 - ◀ الاستخدام الامثل للموارد وذلك عن طريق المرونة في توزيع المخصصات على المهام والانشطة وفقاً لأهميتها النسبية.
 - ◀ توفير نظام محاسبي بدرجة عالية من الكفاءة لغرض تسجيل البيانات المالية وتقييد تكاليف الحكومة واعداد التقارير الموثوق بها.
 - ◀ استخدام بيانات هذه الموازنة لخدمة الخطط الطويلة الامد.
 - ◀ لكن ما يعاب على هذه الموازنة هو: (النواب، شبكة النبا المعلوماتية، <https://m.annabaa.org>)
 - ◀ نقص الموظفين المؤهلين علمياً وفنياً لتنفيذ مثل هذه الأسس.
 - ◀ صعوبة قياس الانشطة في صورة وحدات ناتج او تحديد كلفة الوحدة.
 - ◀ صعوبة ربط الاداء بالهدف وكذلك صعوبة قياس الفاعلية.
 - ◀ عدم ملائمة الهياكل التنظيمية للجهاز الاداري للدولة لتطبيق مثل هذا النموذج.

(3) - موازنة التخطيط والبرمجة Planning Programming Budget

ظهر هذا النوع من الموازنات والشائع اختصاراً (PPBS) لمعالجة القصور في موازنة البرامج والاداء من خلال الربط بين الموازنات الفرعية للوحدات الادارية وبين الاهداف القومية واقتصار موازنة البرامج والاداء على الاجل القصير فقط وغياب المفاضلة بين البرامج لاختيار الافضل منها وقد تم تعريفها من قبل لجنة التنمية الاقتصادية الامريكية على انها " اسلوب لصياغة وتحقيق اهداف محددة بشكل كمي ويركز تصميم هذا النظام على الوسائل والطرق البديلة لغرض تحقيق الاهداف التي تساهم بمقارنة النتائج بالتكاليف " (يوسف، 2015: 184).

- ويتم اعداد موازنة التخطيط والبرمجة من خلال الخطوات الاساسية التالية:
- ◀ التركيز على الاهداف المكلفة بها الوحدات الحكومية.
 - ◀ البحث عن البرامج التي يمكن ان تحقق تلك الاهداف.
 - ◀ تقييم كل البرامج عن طريق تحليل الكلفة مقابل المنفعة لتحديد المساهمة لكل برنامج في تحقيق الهدف.

◀ اعداد موازنة رئيسة توحد البرامج المختارة حديثاً مع البرامج القائمة.

◀ وضع الموازنة موضع التنفيذ.

◀ الرقابة والاشراف على التنفيذ وتأمين المعلومات المسترجعة عن نتائج التطبيق.

◀ اختيار البديل الافضل من البرامج (الحجامي، 2013:10).

(4) - الموازنة الصفريّة Zero-Based Budgeting

وتعرف اختصاراً (ZBB) وهي برنامج طويل الامد وتقوم على اساس البداية من الصفر وتعرف بانها " نظام يقوم على افتراض عدم وجود اي نفقات او خدمات في البداية بهدف الحصول على مجموعة من النتائج او المخرجات مع الاخذ بنظر الاعتبار الحد الادنى للتكلفة وتقييم مدة فاعلية الانفاق وفقاً لهذا الاعتبار " (عليوي، 2009:6). وتتطلب فكرة هذه الموازنة من مبدأ وجوب اجراء المراجعة وتقييم شاملين لكافة البرامج والمشاريع التي تنفذها الاجهزة الحكومية وهي بذلك تتطلب من كل مدير اداري ان يبرز المبررات والدراسات التي تدعم البرامج القديمة وكأنها برامج جديدة تنطلق من نقطة الصفر، وفي اطار الموازنة الصفريّة فأن البرامج والمشاريع لا يعاد تقييمها عن طريق الكلف فحسب بل عن طريق فاعليتها وكفاءتها ومدى الصلة بالأهداف الطويلة الامد المتوقعة وبالتالي فأن هذه الموازنة تعمل على تحقيق كل من الفعالية والكفاءة (هادي، 2014:187).

ويتم اعداد الموازنة الصفريّة من خلال الخطوات الاساسية الاتية:

◀ تحديد كل نشاط بشكل مفصل سواء كان نشاط جديد او قائم او ما يطلق عليه برزم القرارات.

◀ ترتيب وتقييم رزم القرارات حسب الاهمية وعلى اساس تحليل التكلفة والعائد.

◀ التخصيص الامثل للأنشطة الأكثر منفعة وجودة بصرف النظر سواء كانت أنشطة قائمة او أنشطة جديدة (عبد، 2017:197).

وتتسم الموازنة الصفريّة بالعديد من السمات يمكن اجمالها بالاتي (Shelby, 2013:20):

◀ التحليل السنوي والافصاح التام لكافة الميزانيات الاساسية حسب النشاط.

◀ توفير كفاءة عالية في توزيع الموارد بما يتلاءم مع الخطة الاستراتيجية التي تضعها المنظمة.

◀ استبعاد النفقات غير الضرورية وتوفير افضل المعلومات اللازمة لتقديم افضل الخدمات.

◀ تقييم الاجهزة سنوياً واخضاع جميع البرامج لتحليل التكلفة العائد.

ومن عيوب الموازنة الصفريّة هي: (حسين وهادي، 2015:345-346).

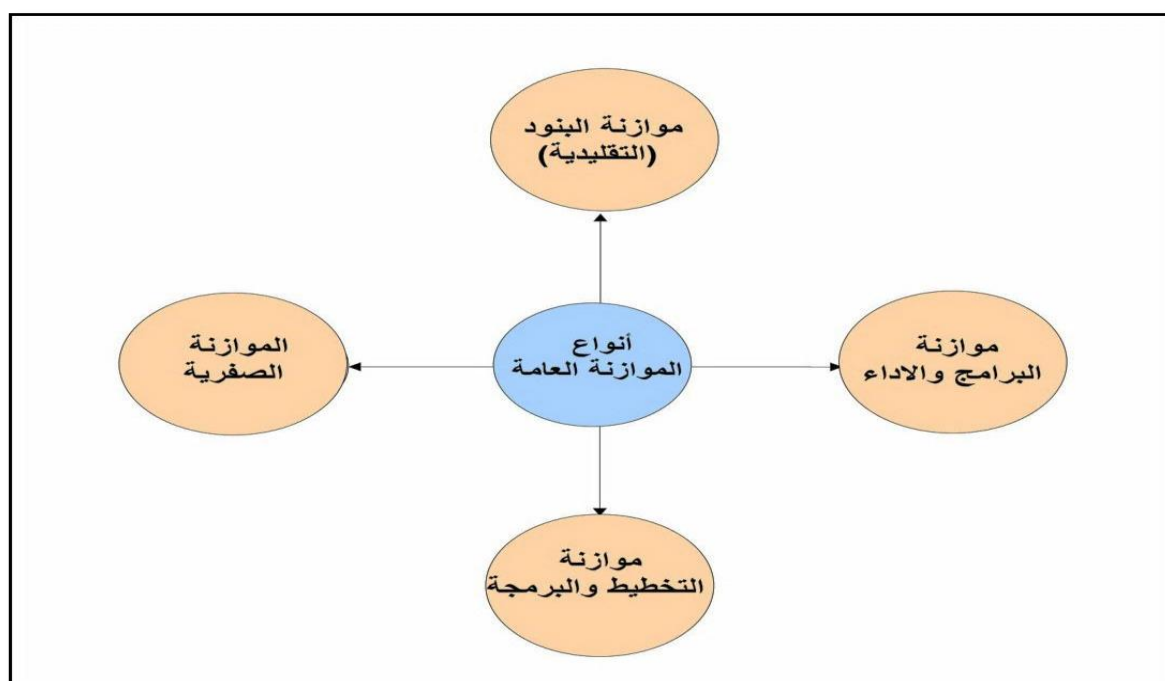
◀ عدم توفر البيانات الكافية والمعايير الاساسية والضرورية عن البرنامج الحكومي.

◀ بالمقارنة مع الوقت التي تطبق فيه الموازنة التقليدية فأن هناك زيادة في الوقت المصروف والعبء في السنوات الاولى لأعداد الموازنة الصفرية

◀ المشكلة في توفر عدد كبير من المدراء ذوي الكفاءة العالية والذين لا يترددون في اتخاذ القرارات المهمة ويتمتعون بالقدرة الكافية لتسليط الضوء على الأنشطة الأساسية في دوائهم.

◀ هنالك صعوبة في اخضاع بعض البرامج لمتطلبات الموازنة الصفرية نتيجة عدم التعاون والتضارب بين الوحدات الادارية إذ انها ذات طابع اجتماعي وتخضع لاعتبارات سياسية واخرى اجتماعية

الشكل (4)
انواع الموازنة العامة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما ورد اعلاه.

الفصل الثاني

**تقلبات اسعار النفط والسياسة المالية في
العراق للمدة (2004-2017)**

تمهيد:

ان التقلبات والتغيرات الكبيرة التي تحصل في اسعار النفط الخام قد توفر فرصة جيدة للدولة التي يقوم اقتصادها على الثروات النفطية بهدف تصحيح مسار نشاطها الاقتصادي واعادة هيكلة القطاع الاقتصادي والمالي باتجاه التنويع الاقتصادي بعيداً عن التركيز على عوائد القطاع النفطي وبالتالي فإن الدولة تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تبني سياسة مالية فعالة وذلك انطلاقاً من كونها اسلوباً لإدارة الاقتصاد الوطني.

ان السياسة المالية لها تأثير كبير في النشاط الاقتصادي كونها ذات علاقة متشابكة مع باقي السياسات الاقتصادية الاخرى ، وتكمن فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد العراقي من خلال مدى قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق استخدام ادواتها والمتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة والضرائب في مواجهة الازمات والمشاكل الاقتصادية. وفي ضوء ما تقدم تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث هما:

المبحث الاول: اهمية ودور القطاع النفطي في دعم الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي في ظل تقلبات اسعار النفط الخام.

المبحث الثالث: تحليل واقع السياسة المالية في العراق من خلال ادواتها للمدة 2004-2017.

المبحث الاول

أهمية القطاع النفطي ودوره في الاقتصاد العراقي

اولاً: نبذة عن القطاع النفطي في العراق

بدأت شركة نفط العراق الشهيرة (IPC) * باستخراج النفط للمرة الاولى في حقل بابا كركر في عام 1927 بعد ان حصلت الشركة المذكورة على موافقات متعددة لاستخراج النفط في المملكة العربية السعودية والكويت ودبي كونها تمتلك حقوق استخراج النفط في تلك الحقول وبعد اثني عشر عاماً وتحديداً عام 1939 تم اكتشاف حقل اخر من قبل شركة نفط الموصل وهو حقل عين زاله في لواء الموصل (انذاك)، وشهد العام 1949 اكتشاف احد الحقول النفطية العملاقة وهو حقل الزبير العملاق في محافظة البصرة من قبل شركة نفط البصرة (زيني، 2007:126). وفي عام 1961 قام العراق بتشريع القانون رقم (80) والذي قيد بموجبه عمل الشركات الاجنبية بالحقول التي كانت تعمل بها دون الموافقة لها باكتشاف حقول جديدة وفي عام 1964 اعلن العراق تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية ليكون الغرض منها البحث عن حقول جديدة واستثمارها وطنياً وفي عام 1967 اتفق العراق مع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) على توقيع بروتوكول يلتزم بموجبه الاتحاد السوفيتي بتقديم المساعدات المالية والفنية لشركة النفط الوطنية العراقية (داود، 2016:1037). وقد حصلت شركة نفط العراق المتعددة الجنسيات (IPC) على ثلاثة امتيازات من الدولة العراقية، إذ كانت كل من شركة يرتش بتروليم (British Petroleum) وشركة شل بتروليم (Shell Petroleum) وشركة اكسون موبيل (Mobil Exxon) شركاء لشركة نفط العراق (IPC) في عملية استخراج واستثمار النفط العراقي (شندي، 2011:324-327).

ويؤدي القطاع النفطي دوراً مهماً في تطوير الاقتصاد العراقي وكانت ايراداته تمثل مصدراً اساسياً ووحيداً لتمويل برامج الاعمار وخطط التنمية الاقتصادية اذ يعتمد العراق على القطاع النفطي اكثر من اي بلد اخر في الشرق الاوسط وافريقيا ويمثل الانتاج النفطي في العراق حوالي ثلثي الناتج المحلي الاجمالي و 95% من الايرادات الحكومية ويشكل نسبة 99% من اجمالي الصادرات، فضلاً عن ذلك فأن المستوى المرتفع من الانفاق الحالي يجعل من الصعب التكيف مع الصدمات الخارجية دون تخفيض هذا الانفاق (Sassoon, 2016:4).

* شركة نفط العراق (IPC) Iraq Petroleum Company: شركة نفطية تم تأسيسها عام 1912 باسم شركة البترول التركية الهدف منها هو لتلقيب النفط داخل العراق وكان اكبر الشركات المساهمة فيها شركة النفط الانجلو - فارسية (BP) وكانت تملكها مجموعة من الشركات الاوربية، إذ قامت الشركة باستخراج النفط لأول مرة في حقل بابا كركر عام 1927، وقد حصلت شركة نفط العراق على امتيازات عديدة من السلطات العثمانية ولكن بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى توقفت عمليات الاستكشاف (العبيدي، 2017:35) .

ومن هنا تبرز اهمية النفط بالنسبة للاقتصاد العراقي منذ اكتشافه وتصديره بكميات تجارية ومن خلال مساهمته الكبيرة في رفد وتكوين الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة للدولة واجمالي الصادرات، اذ يعاني الاقتصاد العراقي وبشكل كبير من انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى في تمويل الموازنة العامة للدولة وتكوين الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن توفير العملات الاجنبية وذلك كون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي احادي الجانب (الضامن، 2016: 196). وكما اشرنا الى ذلك سابقاً.

ثانياً: الية تسعير النفط العراقي Iraq Oil Pricing Mechanism

ان معظم الصادرات النفطية العراقية تأتي من اكبر حقلين نفطيين وهما حقل كركوك الشمالي وحقل الرميثة الجنوبي حيث ينتج حقل كركوك الشمالي النفط الخام بدرجة كثافة (37) وبمحتوى كبريتي (2%)، في حين ينتج حقل الرميثة الجنوبي النفط الخام بثلاث مستويات من الجودة وهما: البصرة العادي بدرجة كثافة (34) والمحتوى الكبريتي (1 و 2%)، والبصرة المتوسط بدرجة كثافة (30) والمحتوى الكبريتي (2 و 6%)، والبصرة الثقيل بدرجة كثافة تتراوح بين (22-24) والمحتوى الكبريتي (3 و 4%) وذلك بحسب مقياس معهد البترول الامريكي (API) (الحلي وعبدالرضا، 2013: 120).

تقوم شركة تسويق النفط العراقي (سومو) بتحديد سعر النفط العراقي وذلك عن طريق اعلان الاسعار الرسمية خلال الايام العشرة الاولى من الشهر الذي يسبق شهر التسعير في ضوء معدلات سعرية ذات صلة بنفوط الاشارة وحسب كل سوق من اسواقها التقليدية ومن اهم هذه المعادلات السعرية للنفط العراقي هي:

1- أنموذج معادلة احتساب سعر النفوط الخام العراقية العامة

$$(س) = (م) (متغير) \pm (ف) (ثابت لشهر التحميل فقط) \pm (ح) (متغير لكل شحنة) \pm (ن) (متغير)$$

حيث ان :

(س) = السعر الصافي للنفط الخام العراقي.

(م) = معدل سعر نفط الاشارة ويكون حسب نشرات الاسعار العالمية ولكل سوق.

(ف) = الفروقات السعرية الشهرية التي تحددها اللجنة.

(ح) = حيد الكثافة (API Gravity) للشحنة الفعلية عن المواصفات التعاقدية = (40 سنت × مقدار الحيد).

(ن) = نسبة من اجور النقل (Freight Rate) والتأمين والمخاطر لإيصاله الى السوق المعنية حسب النشرات اليومية العالمية (زيارة وعباس، 2016:322).

2- نموذج المعادلات السعرية للنفوط الخام العراقية (موزعة حسب الاسواق)

أ- نفط خام البصرة:

◀ السوق الاسيوية: ويكون التسعير على اساس المعادلة التالية:

السعر النهائي (دولار/برميل) = المعدل الشهري لمعدل خامي دبي وعمان (لشهر قبل التحميل) $\pm$ الفروقات السعرية التي تحدد شهرياً $\pm$ الفرق سعري لتذبذب الكثافة النوعية (API)

◀ السوق الاوربية: ويكون التسعير حسب المعادلة التالية:

السعر النهائي (دولار/برميل) = معدل خمس نشرات لسعر خام (Brent Dated) بعد (15) يوم من تاريخ تحميل الناقل $\pm$ الفروقات السعرية التي تحدد شهرياً $\pm$ الفرق سعري لتذبذب الكثافة النوعية (API) $\pm$ فرق اجور النقل

◀ السوق الامريكية: ويكون التسعير وفق المعادلة التالية:

السعر النهائي (دولار/برميل) = معدل خمس نشرات لسعر خام (WTI2) بعد (15) يوم من تاريخ تحميل الناقل $\pm$ الفروقات السعرية التي تحدد شهرياً $\pm$ الفرق سعري لتذبذب الكثافة النوعية (API) $\pm$ فرق اجور النقل

ب- نفط خام كركوك:

◀ السوق الاوربي: ويكون التسعير وفق المعادلة التالية:

السعر النهائي (دولار/برميل) = معدل خمس نشرات لسعر خام (Brent Dated) من تاريخ تحميل الناقل $\pm$ الفروقات السعرية التي تحدد شهرياً $\pm$ الفرق سعري لتذبذب الكثافة النوعية

ثالثاً: الاحتياطي النفطي في العراق

يعد الاحتياطي النفطي من العوامل التي تؤثر في اسعار النفط، إذ يقدر الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد ب(147.2) مليار برميل من النفط وذلك وفقاً لبيانات النشرة الاحصائية الصادرة عن منظمة أوبك لعام 2018، اي بنسبة تصل الى (12.1%) من احتياطي اوبك و (9.9%) من الاحتياطي العالمي (Opec Annual Statistical Bulletin, 2018:26). وبذلك اصبح العراق يحتل المرتبة الرابعة عالمياً بعد فنزويلا والمملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الايرانية، فضلاً عن ذلك فأن النفط العراقي يتميز بانخفاض تكاليف الاستكشاف والتطوير والتي تقل كمعدل عن دولار

امريكي واحد للبرميل (الشمري والنداوي، 2012: 256). وتشير الاوساط الامريكية الى ان هنالك احتياطات اخرى في العراق لم يتم اكتشافها بعد بحدود (214) مليار برميل، وعليه فاذا ما تم اعتماد (75%) من هذا الاحتياطي، فأن العراق سيرفع احتياطيه من النفط الى (275) مليار برميل، مما يجعله في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية ونسبة (21%) من الاحتياطي العالمي (المعموري والجميلي، 2011: 234).

ان المقدار الاعظم من احتياطات النفط العراقية تأتي من الحقول الموجودة في جنوب البلاد ومع ذلك فأن بعض الخبراء يرون ان المكامن النفطية العميقة الموجودة معظمها في منطقة الصحراء الغربية من الممكن ان تكون مصادر نفطية اضافية قد تصل الى (100) مليار برميل اخرى او اكثر من ذلك لكن هذه المناطق لم يتم استكشافها بعد (الطائي، 2012: 320-319). ويبين الجدول (3) والشكل (5) الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد للمدة (2004-2017)

الجدول (3)

الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد للمدة (2004-2017) (مليار برميل)

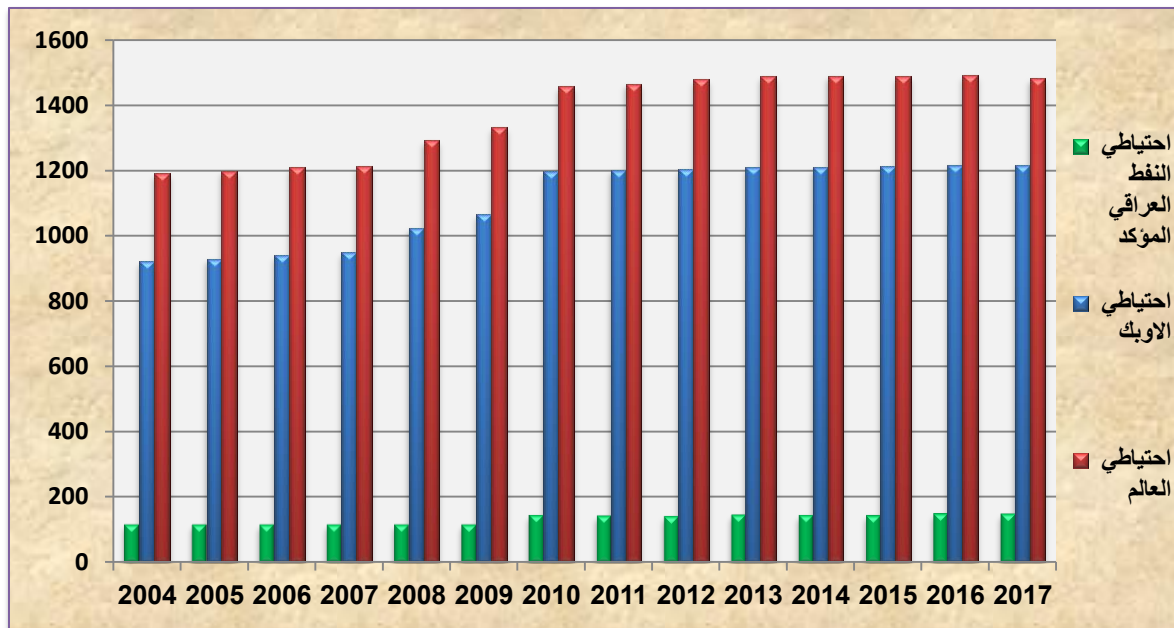
السنة	احتياطي النفط العراقي	احتياطي الاوبك	احتياطي العالم	نسبة احتياطي العراق من اوبك %	نسبة احتياطي العراق من العالم %	معدل نمو الاحتياطي العراقي %
2004	115	921.2	1190.3	12.5	9.7	—
2005	115	928.5	1198.9	12.4	9.6	0
2006	115	940.2	1209.5	12.2	9.5	0
2007	115	948.1	1213	12.1	9.5	0
2008	115	1023.4	1292.3	11.2	8.9	0
2009	115	1064.3	1332.8	10.8	8.6	0
2010	143.1	1196.7	1457.2	11.9	9.8	24.4
2011	141.3	1200.9	1465.8	11.8	9.6	-1.3
2012	140.3	1204.1	1478.8	11.7	9.5	-0.7
2013	144.2	1209.5	1489.4	11.9	9.7	2.8
2014	143.06	1209.7	1490.5	11.8	9.6	-0.8
2015	142.5	1211.4	1487.9	11.8	9.6	-0.4
2016	148.8	1216.8	1492.2	12.2	10	4.4
2017	147.2	1214.2	1482.8	12.1	9.9	-1.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: OPEC Annual Statistical Bulletin (2008-2018) p26

إذ يتضح ان الاحتياطي النفطي في العراق خلال المدة (2004-2009) بلغ (115) مليار برميل وبنسبة تراوحت من (10.8%-12.5%) من مجمل احتياطي اوبك ونسبة (8.6%-9.7%) من اجمالي احتياطي العالم ولم تطرأ عليه اي زيادة خلال المدة المذكورة والسبب في ذلك يعود الى التقصير في عمليات البحث والتنقيب، وفي عام 2010 ارتفع الاحتياطي النفط العراقي من النفط الخام الى (143.1) مليار برميل وبنسبة شكلت (11.9%) من اجمالي احتياطي اوبك ونسبة (9.8%) من اجمالي احتياطي العالم وتعود هذه الزيادة في الاحتياطي النفطي الى وجود الشركات الاجنبية التي قامت وزارة النفط بالتعاقد معها بالإضافة الى اجراء مسح شامل للحقول النفطية العراقية ضمن جولات التراخيص بالإضافة الى ذلك التوسع في المجالات الاستكشافية، ونتيجة لذلك ارتفع سقف الاحتياطي النفطي في العراق عام 2013 الى (144.2) مليار برميل اي بنسبة (11.9%) من احتياطي اوبك ونسبة (9.7%) من احتياطي العالم، وبسبب التوسع في الانشطة الاستكشافية واكتشاف العديد من الحقول النفطية في العراق ادى ذلك الى ارتفاع مستوى الاحتياطي العراقي من النفط الخام اذ بلغ اعلى مستوى له خلال مدة الدراسة في عام 2016 والذي وصل الى (148.8) مليار برميل وبنسبة شكلت (12.2%) من اجمالي احتياطي اوبك و نسبة (10%) من اجمالي احتياطي العالم.

الشكل (5)

الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد للمدة (2004-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

وبين الجدول (4) احتياطات النفط الخام في حقول النفط العراقية والتي توزع على جنوب ووسط وشمال العراق والذي يبلغ الاحتياطي النفطي المؤكد فيها (64.6) مليار برميل.

الجدول (4)

الاحتياطي المقدّر والمعروف لبعض حقول النفط المطورة في العراق (مليار برميل)

التسلسل	الحقول النفطية	الاحتياطي النفطي
اولاً	حقول الجنوب	
	حلفاية	3.5
	ابن عمر	6
	مجنون	21
	غرب القرنة	15
	غراف	1
	الناصرية	2
	الرافدين	0.5
	العمارة	0.3
	توبة	1
	الرطايي	2
	المجموع	52.3
ثانياً	حقول الوسط	
	شرقي بغداد	11
	الاحدب	0.2
ثالثاً	المجموع	11.2
	حقول الشمال	
	خور ملا	1
	حمرين	0.1
	المجموع	1.1
	مجموع الاحتياطي المعروف	64.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: www.crudedesigns.org الملحق (3) بيانات حقول النفط العراقي.

إذ يلاحظ من خلال بيانات الجدول (4) مايلي.

1- **حقول الجنوب:** والتي احتلت المرتبة الاولى في الاحتياطي النفطي إذ تضم هذه الحقول كل من حقل (حلفاية ، ابن عمر، مجنون، غرب القرنة، غراف، الناصرية، الرافدين، العمارة، نوبة، والرطاوي) والذي يبلغ الاحتياطي النفطي المؤكد فيها (52.3) مليار برميل.

2- **حقول الوسط:** احتلت هذه الحقول المرتبة الثانية في الاحتياطي النفطي والتي تضم حقلين نفطيين هما حقل (شرقي بغداد و الاحدب) اذ يبلغ الاحتياطي النفطي المؤكد فيها (11.2) مليار برميل.

3- **حقول الشمال:** وتأتي هذه الحقول في المرتبة الثالثة على مستوى الحقول النفطية المطورة في العراق والتي تضم حقلين نفطيين هما حقل (خورمالا وحميرين) وذلك بامتلاكها احتياطي نفطي مؤكد بلغ (1.1) مليار برميل.

وهناك نوعين من الحقول النفطية في العراق النوع الاول الحقول النفطية (المطورة) ويبلغ عددها (24) حقلاً نفطياً وتمتلك احتياطي نفطي يبلغ (86.630) مليار برميل، والنوع الثاني الحقول النفطية (غير المطورة) التي يبلغ عددها (47) حقل نفطي ويبلغ الاحتياطي النفطي فيها (24) مليار برميل ويظهر ذلك من خلال الجدول (5) والشكل (6).

الجدول (5)

الاحتياطي النفطي في الحقول النفطية المطورة حسب المحافظات (مليار برميل)

ت	المحافظة	عدد الحقول النفطية المطورة	الاحتياطي النفطي في الحقول النفطية المطورة	الاهمية النسبية في الحقول المطورة %
1	البصرة	10	61360	70.8
2	كركوك	4	12350	14.3
3	بغداد	1	6500	7.5
4	ميسان	3	2650	3.1
5	اربيل	1	2200	2.5
6	الموصل	3	1040	1.2
7	صلاح الدين	1	500	0.6
8	ديالى	1	30	0.03
	المجموع	24	86.630	%100

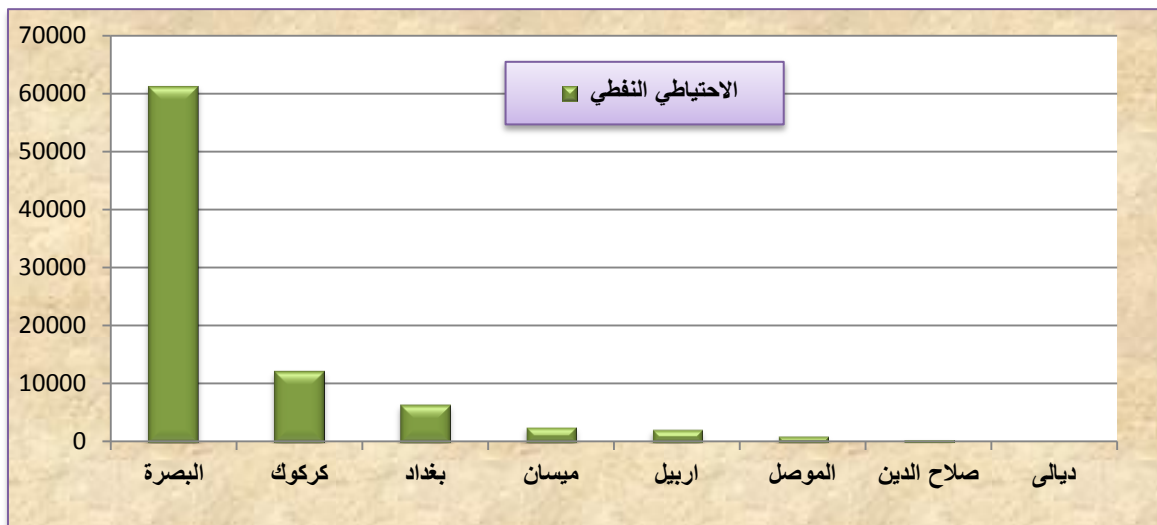
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-Kamil al-Mehaidi "Geographical Distribution of Iraq Oil Fields and Its Relation With The New Constituttion : [hppt://Iraq potitics and constitution.htm](http://Iraq potitics and constitution.htm).

إذ يلاحظ ان محافظة البصرة تأتي في المرتبة الاولى في الاحتياطي النفطي في الحقول المطورة والذي يبلغ (61360) مليار برميل ونسبة (70.8%) من اجمالي الاحتياطي النفطي في العراق وبواقع (10) حقول نفطية، في حين احتلت محافظة كركوك المرتبة الثانية في الاحتياطي النفطي والذي يبلغ (12350) مليار برميل ونسبة شكلت (14.3%) من اجمالي الاحتياطي النفطي العراقي وبواقع (4) حقول نفطية، ومن ثم جاءت محافظة بغداد في المرتبة الثالثة بامتلاكها احتياطي نفطي مثبت يبلغ (6500) مليار برميل ونسبة (7.5%) من اجمالي الاحتياطي النفطي العراقي وبواقع حقلاً نفطياً واحداً، كذلك يتضح بأن محافظة ديالى قد احتلت المرتبة الاخيرة في الاحتياطي النفطي المثبت والذي بلغ (30) مليار برميل ونسبة (0.03%) من مجمل الاحتياطي النفطي العراقي وبواقع حقول نفطي واحد.

الشكل (6)

الاحتياطي النفطي في الحقول النفطية المطورة حسب المحافظات (مليار برميل)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

ويلاحظ من الجدول (6) والشكل (7) واللذان يوضحان الحقول النفطية المكتشفة (غير المطورة) حسب المحافظات والذي يبلغ عددها (47) حقول نفطي والتي يقدر احتياطي هذه الحقول ب(24) مليار برميل بأن محافظة ميسان احتلت المرتبة الاولى في احتياطي النفط في الحقول المكتشفة غير المطورة بامتلاكها احتياطي يقدر ب (5825) مليار برميل ونسبة (23.6%) من اجمالي الاحتياطي النفطي في العراق وبواقع (8) حقول نفطية تلتها محافظة ذي قار باحتياطي نفطي يقدر ب (5070) مليار برميل ونسبة (20.6%) من اجمالي الاحتياطي النفطي في العراق، اما محافظة البصرة فقد

جاءت في المرتبة الثالثة في الاحتياطي النفطي للحقول المكتشفة غير المطورة والتي يقدر احتياطها النفطي ب (4450) مليار برميل ونسبة شكلت (18%) من اجمالي الاحتياطي النفطي العراقي، واخيراً يلاحظ بأن محافظة المثنى قد احتلت المرتبة الاخيرة في الاحتياطي النفطي للحقول المكتشفة غير المطورة والتي يبلغ الاحتياطي النفطي فيها ب(20) مليار برميل ونسبة شكلت (0.1%) من مجمل الاحتياطي النفطي في العراق .

الجدول (6)

الاحتياطي النفطي في الحقول النفط المكتشفة غير المطورة في العراق
حسب المحافظات (مليار برميل)

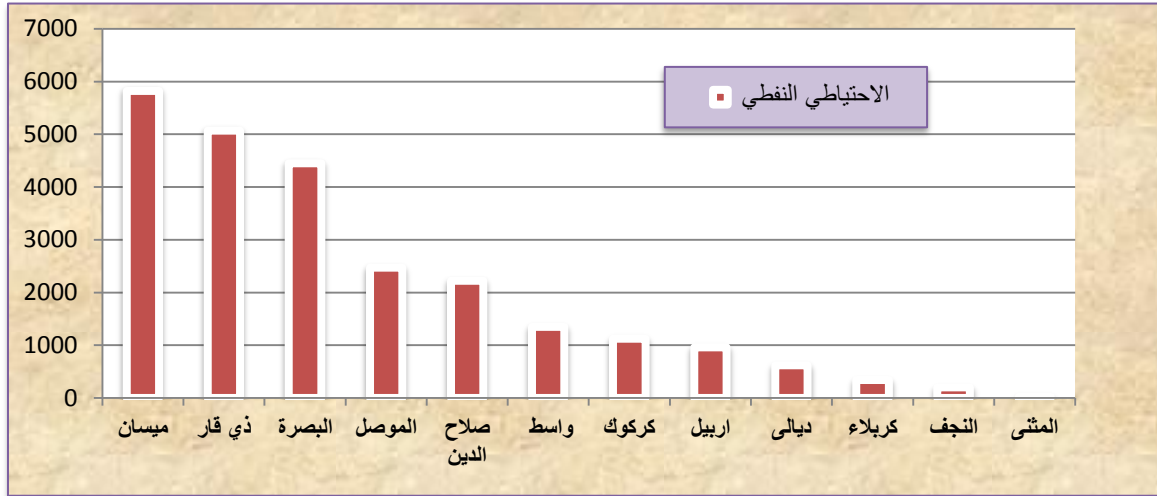
ت	المحافظة	عدد الحقول النفطية	الاحتياطي النفطي في الحقول النفطية غير المطورة	الاهمية النسبية في الحقول النفطية غير المطورة %
1	ميسان	8	5825	23.6
2	ذي قار	3	5070	20.6
3	البصرة	5	4450	18
4	الموصل	7	2470	10
5	صلاح الدين	4	2225	9
6	واسط	3	1350	5.5
7	كركوك	2	1125	4.6
8	اربيل	4	960	3.9
9	ديالى	7	620	2.5
10	كربلاء	2	340	1.4
11	النجف	1	200	0.8
12	المثنى	1	20	0.1
	المجموع	47	24.655	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-Kamil al-Mehaidi "Geographical Distribution of Iraq Oil Fields and Its Relation With The New Constitution : <http://Iraq politics and constitution.htm>.

الشكل (7)

الاحتياطي النفطي في الحقول النفطية المكتشفة غير المطورة في العراق حسب المحافظات (مليار برميل)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

رابعاً: انتاج النفط في العراق

يعد القطاع النفطي من القطاعات الهامة التي يكون لها تأثير مباشر في اقتصادات دول العالم نظراً لطبيعته الاستراتيجية وبالتالي فإن التقلبات التي تحصل في اسعار النفط بين مدة واخرى سيكون لها تأثير جوهري على ارصدة الحسابات الجارية والاياردات الحكومية في تلك الدول، الامر الذي يلقي بضلاله على كافة المكونات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى ومن هنا تأتي اهمية دراسة القطاع النفطي في العراق كونه يعتمد اعتماداً شبه كامل على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة من خلال دراسة معدلات الانتاج والصادرات النفطية (محمود، 2016: 228).

ومتى ما توفرت الظروف المناسبة والاستقرار الامني فضلاً عن وجود استثمارات ضخمة ومشاركة شركة واحدة او اكثر من الشركات النفطية الكبيرة فإن العراق بإمكانه ان ينتج كميات كبيرة من النفط تصل الى (5 و 6) مليون برميل في اليوم وفي السنوات الاخيرة تعرضت حقول النفط في العراق الى اعمال تخريب جراء الهجمات الارهابية الامر الذي اثر سلباً على انتاجية هذه الحقول من النفط (Kumins, 2003: 5).

وبالرغم من ان النفط العراقي يمتاز بانخفاض تكاليف انتاجه لوجوده بالقرب من سطح الارض وعدم وجود عقبات جيولوجية فضلاً عن ذلك ان تكاليف استكشاف النفط في العراق تعد من اقل التكاليف على مستوى العالم والتي تقل عن دولار للبرميل الواحد مع ذلك الا ان انتاج النفط في العراق

ما يزال انتاجاً منخفضاً بالمقارنة مع حجم الاحتياطي النفطي الهائل الذي يملكه العراق (الشمري وسلطان، 2012: 210).

ويبين الجدول (7) الطاقة الانتاجية للعراق من النفط حسب توزيع الحقول الجغرافي، إذ تم توزيعها بين جنوب ووسط وشمال العراق.

الجدول (7)

الطاقة الانتاجية للعراق من النفط حسب توزيع الحقول الجغرافي

حقول جنوب العراق		حقول وسط وشمال العراق	
اسم الحقل	الطاقة الانتاجية من النفط	اسم الحقل	الطاقة الانتاجية من النفط
شمال الرميلة	0.8 مليون برميل يومياً	كركوك	700-550 الف برميل يومياً
جنوب الرميلة	0.5 مليون برميل يومياً	باي حسن	150-100 الف برميل يومياً
غرب القرنة	250 الف برميل يومياً	جمبور	100-75 الف برميل يومياً
الزبير	240-200 الف برميل يومياً	خباز	30 الف برميل يومياً
ميسان/بزركان	10 الاف برميل يومياً	عجيل	25 الف برميل يومياً
مجنون	50 الف برميل يومياً	شرق بغداد	20 الف برميل يومياً
جبل فوقي	50 الف برميل يومياً	عين زالة	20-17 الف برميل يومياً
أبو غراب	40 الف برميل يومياً		
لحيس	50-30 الف برميل يومياً		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: عمرو هشام محمد، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، 2008: 56

توضح بيانات الجدول (8) والشكل (8) انتاج وصادرات النفط العراقي وأهميته بالنسبة لأوبك والعالم للمدة (2004-2017)، إذ يلاحظ الارتفاع الحاصل في الطاقة الانتاجية خلال مدة الدراسة إذ ارتفع انتاج النفط في العراق من (1.995) مليون برميل عام 2004 الى (2.035) مليون برميل عام 2007 اي بنسبة مئوية شكلت (6.42%) من اجمالي انتاج اوبك ونسبة (2.83%) من اجمالي الانتاج العالمي وتواصل هذا الارتفاع في الانتاج بصورة طردية حتى وصل الى (2.979) مليون برميل عام 2013 وبنسبة (9.30%) من انتاج اوبك ونسبة (4.09%) من الانتاج العالمي وفي ذات العام يلاحظ ارتفاع الصادرات النفطية العراقية الى (2.389) مليون برميل بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية والاستقرار النسبي للأوضاع الامنية والتوسع في انتاج النفط من قبل الشركات الاجنبية التي تعاقدت معها وزارة النفط العراقية.

الجدول (8)

انتاج وصادرات النفط العراقي واهميته بالنسبة لأوبك والعالم المدة (2004-2017) مليون برميل

السنة	انتاج النفط العراقي	صادرات النفط العراقية	انتاج اوبك	انتاج العالم	نسبة الانتاج الى اوبك %	نسبة الانتاج الى العالم %	معدل نمو الانتاج العراقي %	معدل نمو الصادرات العراقية %
2004	1.995	1.369	31.076	70.511	6.42	2.83	-	-
2005	1.835	1.287	31.246	71.523	5.87	2.57	-8.02	-5.99
2006	1.932	1.377	31.565	71.649	6.12	2.70	5.29	6.99
2007	2.035	1.625	31.123	71.287	6.54	2.85	5.33	18.01
2008	2.281	1.755	32.075	71.773	7.11	3.18	12.09	8.00
2009	2.336	1.905	28.927	68.984	8.08	3.39	2.41	8.55
2010	2.358	1.845	29.249	69.840	8.06	3.38	0.94	-3.15
2011	2.552	2.165	30.121	70.436	8.47	3.62	8.23	17.34
2012	2.942	2.423	32.666	72.699	9.01	4.05	15.28	11.92
2013	2.979	2.389	32.027	72.802	9.30	4.09	1.26	-1.40
2014	3.459	2.515	31.093	73.363	11.12	4.71	16.11	5.27
2015	3.504	3.004	32.024	75.095	10.94	4.67	1.30	19.44
2016	4.647	3.803	33.441	75.388	13.90	6.16	32.62	26.60
2017	4.468	3.802	32.514	74.686	13.74	5.98	-3.85	-0.03

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

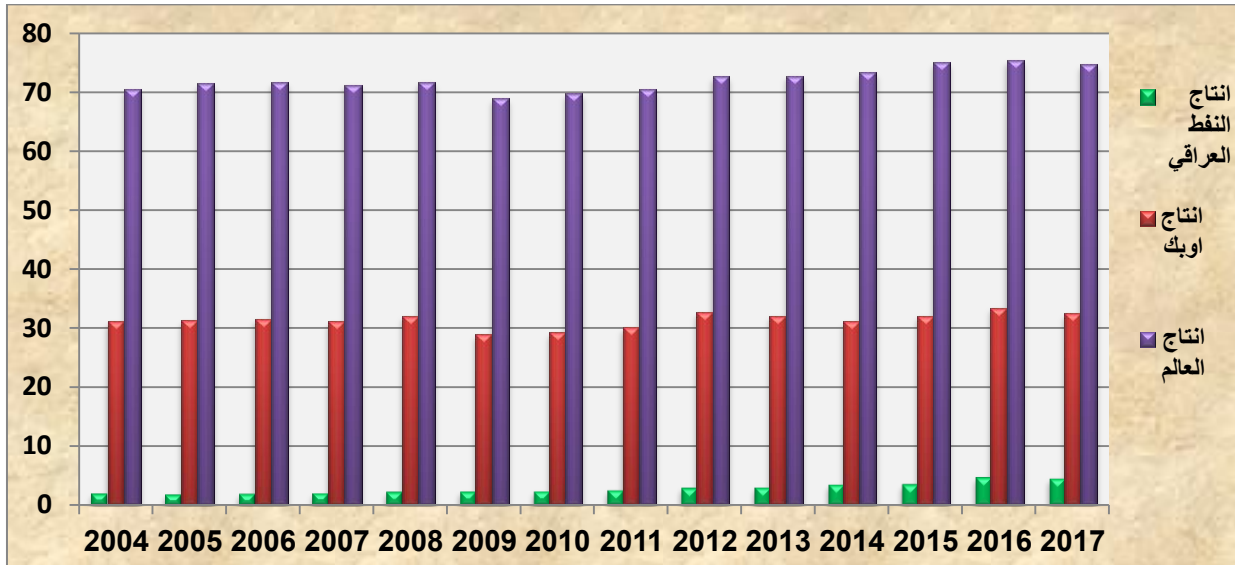
- جمهورية العراق/ وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ المجموعات الاحصائية، سنوات مختلفة.

- OPEC Annual Statistical Bulletin (2008-2018) p30

ويتضح خلال المدة (2014-2017) ارتفاع سقف الانتاج النفطي بصورة مختلفة عن السنوات السابقة، إذ بلغ اعلى مستوى للإنتاج النفطي عام 2016 الذي وصل الى (4.647) مليون برميل وشكل نسبة (13.90%) من اجمالي انتاج اوبك ونسبة (6.16%) من اجمالي الانتاج العالمي وذلك بدوره يعود الى: الانخفاض الذي حصل في اسعار النفط العالمية اواخر عام 2014 ووصولها الى سعر (40) دولار للبرميل وتوجه الدولة نحو تعويض الانخفاض في الايرادات النفطية جراء تدهور اسعار النفط العالمية وذلك بزيادة كميات الانتاج على مدار اشهر السنة وقد ادى ذلك في الوقت نفسه الى ارتفاع الصادرات النفطية الى اعلى مستوى لها خلال المدة البحثية والتي بلغت (3.803) مليون برميل عام 2016.

الشكل (8)

انتاج وصادرات النفط العراقي واهميته بالنسبة لأوبك والعالم المدة (2004-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

خامساً: اهمية ودور العوائد المالية النفطية في تمويل الموازنة العامة

تمثل الايرادات النفطية العوائد المالية التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصديرها النفط والغاز إذ يعتمد حجم هذه الايرادات على الاسعار ومستويات الانتاج وتكون بينهما علاقة طردية إذ ان كلما ارتفعت اسعار النفط الخام كلما ارتفعت الايرادات النفطية والعكس صحيح، ومن المتعارف عليه بأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة إذ تشكل الايرادات النفطية نسبة (95%) تقريباً من ايرادات الموازنة العامة (الشرع وهلال، 2019: 133). ويمكن القول بأن العراق في الآونة الاخيرة اعتمد اعتماداً شبه كامل على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة نتيجة الى الارتفاع الذي حصل في اسعار النفط وزيادة الطلب العالمي على النفط مقابل ضعف القطاعات الانتاجية الاخرى وقصورها في اشباع الحاجات العامة الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي اكثر عرضة لتقلبات اسعار النفط. ويظهر ذلك من خلال الجدول (9) والشكل (9) والالوان يوضحان الاهمية النسبية للإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2017)، إذ يتضح هيمنة الايرادات النفطية على الحصة الاكبر من ايرادات الموازنة العامة في العراق، اذ بلغت اعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية في الموازنة العامة في عام 2004 بنسبة مساهمة هي الاعلى خلال مدة الدراسة بلغت (98.8%) وبمبلغ (32593) مليار دينار وذلك نتيجة

لرفع العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق وزيادة الصادرات النفطية العراقية وارتفاع اسعار النفط العالمية الامر الذي ساعد بدوره على زيادة العوائد المالية النفطية.

الجدول (9)

الاهمية النسبية للإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للمدة (2004-2017) مليار دينار

السنة	الإيرادات الكلية	الإيرادات النفطية	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الكلية %	معدل نمو الإيرادات الكلية %	معدل نمو الإيرادات النفطية %
2004	32988.9	32593	98.8	-	-
2005	40435.5	39448.5	97.6	22.6	21
2006	49055.5	46873.2	95.6	21.3	18.8
2007	54964.9	51949.3	94.5	12	10.8
2008	80641	76297	94.6	46.7	46.9
2009	55243.5	50190.2	90.9	-31.5	-34.2
2010	70178.2	63594.2	90.6	27	26.7
2011	108807.4	98241.6	90.3	55	54.5
2012	119817.2	111326	92.9	10.1	13.3
2013	113840.1	105451	92.6	-5	-5.3
2014	105609.8	100778	95.4	-7.2	-4.4
2015	66470.25	51312.6	77.2	-37	-49.1
2016	54409.27	44267.1	81.4	-18.1	-13.7
2017	77335.9	65071.9	84.1	42.1	47

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2004-2017).

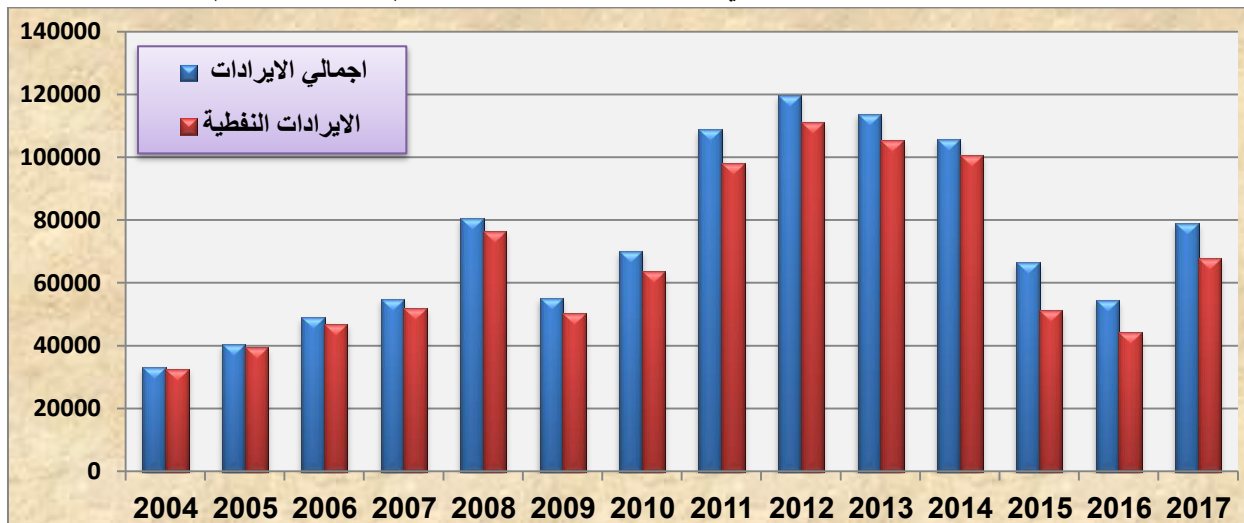
ويتبين ايضاً استمرار هذا الارتفاع بالإيرادات العامة بصورة طردية خلال عام 2008 التي بلغت (80641) مليار دينار وذلك نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية والتي بلغت ذروتها في ذلك العام (94) دولار للبرميل، اذ بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (94.6%) من الإيرادات الكلية خلال العام المذكور، وبسبب تداعيات الازمة المالية العالمية عام 2009 وانعكاساتها انخفضت اسعار النفط العالمية في ذلك العام الى (60) دولار للبرميل الواحد الامر الذي ادى الى انخفاض الإيرادات النفطية في موازنة عام 2009 الى (50190.2) مليار دينار بعد ان كانت (76297) مليار دينار

عام 2008، ويلاحظ خلال المدة (2010-2013) ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى الإيرادات الكلية نتيجة لتعافي اسعار النفط العالمية وارتفاع مستوى الطلب العالمي على النفط اذ بلغت الإيرادات الكلية عام 2012 (119817.2) مليار دينار وبلغت الإيرادات النفطية في ذلك العام (111326) مليار دينار ونسبة مساهمة شكلت (92.9%) من الإيرادات الكلية، وتواصلت وتيرة الارتفاع بصورة ايجابية عام 2014 حيث بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية عام 2014 (95.4%) من اجمالي الإيرادات الكلية. وقد شهدت المدة (2015-2017) انخفاض واضحاً في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة والتي تفاوتت نسبة مساهمتها (77.2%) عام 2015 الى (84.1%) عام 2017 والسبب في ذلك يعود الى الانخفاض الكبير الذي حصل في اسعار النفط العالمية اواخر عام 2014 وانخفاض الطلب العالمي على النفط فضلاً عن ارتفاع مستوى المخزون النفطي لدى البلدان التي تستورد النفط الخام والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا وايران.

مما تقدم يمكن القول ان هذا الانخفاض في نسبة مساهمة الإيرادات المالية النفطية الى الإيرادات الكلية في الموازنة العامة خلال الاعوام الاخيرة من الدراسة يعطي مؤشراً جيداً على اتجاه الحكومة العراقية نحو تفعيل مصادر الإيرادات الاخرى غير النفطية لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات النفطية والتي تمثلت بقيام الحكومة بفرض الضرائب على شركات الاتصال في العراق وإيرادات التعرف الكمركية الخ.

الشكل (9)

الاهمية النسبية للإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للمدة (2017-2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

سادساً: أهمية القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

يعد القطاع النفطي في العراق من القطاعات الرئيسية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، كونه يساهم بالمرتبة الاولى في تكوينه مقارنة بباقي القطاعات الاخرى، الامر الذي يجعل منه مصدراً مهماً وحيوياً من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العراق، إذ تتأثر قيمة الناتج المحلي الاجمالي في العراق بشكل كبير بقيمة ناتج القطاع النفطي اكثر من غيره من القطاعات الاخرى. ويظهر ذلك من خلال بيانات الجدول (10) والشكل (10) والليان يوضحان الالهمية النسبية للقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2017).

جدول (10)

الالهمية النسبية للقطاع النفطي في GDP بالأسعار الثابتة (2007=100) للمدة (2004-2017) مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الاجمالي مع النفط	الالهمية النسبية للقطاع النفطي في GDP %	معدل نمو GDP بالأسعار الثابتة %	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط %
2004	101788.4	30855.9	30.3	—	—
2005	103568.4	42529.2	41.1	1.75	37.83
2006	109368.4	53030.9	48.5	5.60	24.69
2007	111455.8	59274.3	53.2	1.91	11.77
2008	119802	86867.1	72.5	7.49	46.55
2009	124659.5	67752.8	54.4	4.05	-22.00
2010	132731	68401.9	51.5	6.47	0.96
2011	142700.2	74185.7	52	7.51	8.46
2012	162587.5	83805.7	51.5	13.94	12.97
2013	173273	86435.9	49.9	6.57	3.14
2014	175335.4	90195.8	51.4	1.19	4.35
2015	182051.4	100929.2	55.4	3.83	11.90
2016	199476.6	121044.3	60.7	9.57	19.93
2017	201528.3	124427.6	61.7	1.03	2.80

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (2004-2017).

اذ يلاحظ في عام 2004 ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي شكلت (30.3%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي النسبة الاقل خلال مدة الدراسة وذلك نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية وعدم استقرار الاوضاع الامنية والاقتصادية في العراق، ويتبين خلال العام 2005 ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي الى (41.1%) وبمعدل نمو موجب بلغ (37.83%)، في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال العام المذكور (1.75%) وذلك بدوره يعود الى الاستقرار النسبي للأوضاع الاقتصادية وارتفاع اسعار النفط العالمية وبلوغها سعر (50) دولار للبرميل، واستمرت هذه الزيادة في نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بصورة ايجابية خلال الأعوام (2006-2007) لتشكل (48.5%) عام 2006 و (53.2%) عام 2007 وبمعدلات نمو ايجابية لكل من القطاع النفطي والناتج المحلي الاجمالي.

وفي عام 2008 يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى (72.5%) وبالتالي فإنها النسبة الاعلى خلال مدة الدراسة وبمعدلات نمو ايجابية بلغت (46.55%) للقطاع النفطي و (7.49%) للناتج المحلي الاجمالي، ويرجع ذلك الى ارتفاع اسعار النفط العالمية وبلوغها سعر (94) دولار للبرميل خلال العام المذكور، وبسبب الازمة المالية العالمية وتداعياتها انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2009 لتصل الى (54.4%) وبمعدل نمو سالب (22%).

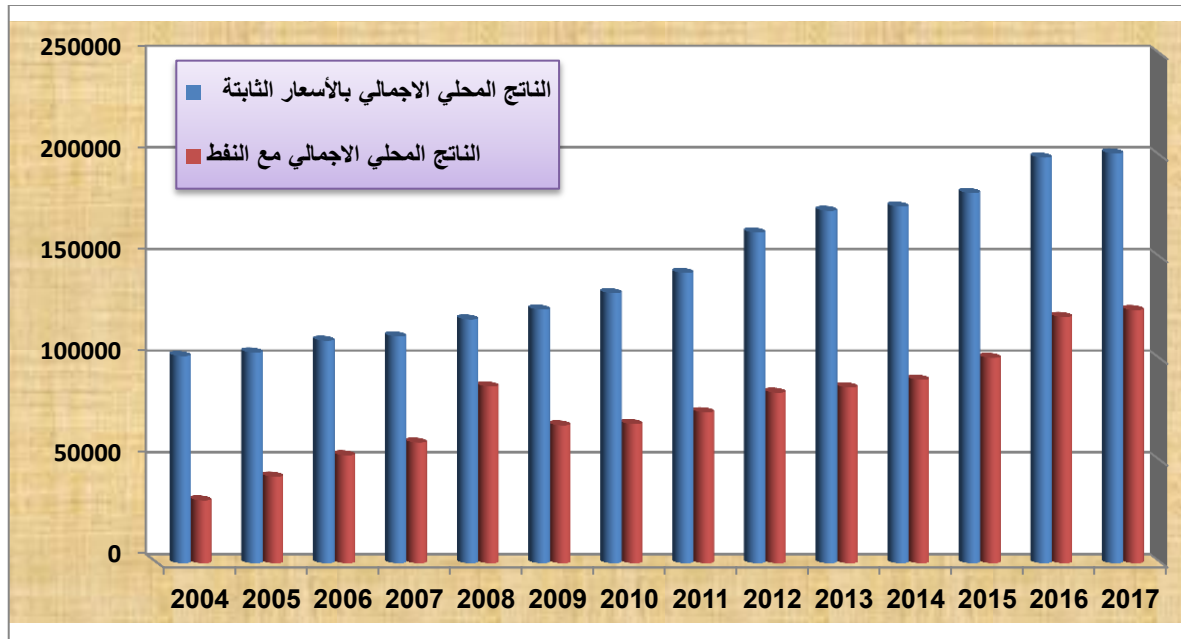
وقد شهدت المدة (2010-2013) نسبة مساهمة مستقرة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي، إذ تفاوتت بين (49.9% - 52%) وبمعدلات نمو طردية نتيجة لتعافي اسعار النفط العالمية بعد الازمة المالية العالمية، ويلاحظ ايضاً خلال العامين (2014-2015) استمرار هذا الارتفاع في نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى (55.4%) عام 2015 وبمعدلات نمو موجبة.

ويتبين خلال العامين (2016-2017) ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى (60.7%) عام 2016 و (61.7%) عام 2017 وبمعدلات نمو ايضاً ايجابية وذلك نتيجة لارتفاع اسعار النفط وتعافيتها من جديد بعد الصدمة التي تعرضت لها اسعار النفط العالمية أواخر عام 2014، وكذلك ارتفاع الطلب العالمي على النفط كل ذلك كان له تأثير ايجابية على العوائد النفطية مما ادى بدوره الى ارتفاع نسبه مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي خلال العامين المذكورين.

مما تقدم يمكن القول ان أهمية القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي تعد مؤشراً هاماً لقياس درجة التنوع الاقتصادي وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة مقابل انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاخرى يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي اي بمعنى اقتصاد احادي الجانب، والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة مقابل ارتفاع نسب مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي فإن ذلك يدل على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي. وهذا سيتم بحثه مفصلاً في المبحث الثاني من هذا الفصل.

الشكل (10)

الأهمية النسبية للقطاع النفطي في GDP بالأسعار الثابتة (2007=100) للمدة (2004-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

المبحث الثاني

الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي في

ظل تقلبات اسعار النفط

اولاً: نبذة عن واقع الاقتصاد العراقي في ظل تقلبات اسعار النفط

لقد شهد الاقتصاد العراقي خلال مراحل طويلة من الزمن اختلالات هيكلية شملت كافة الجوانب الاقتصادية فيه كونه اقتصاد احادي الجانب يعتمد بالدرجة الاساس على القطاع النفطي كمصدر وحيد للدخل ونتيجة للتقلبات الكبيرة في اسعار النفط والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه فضلاً عن الحروب ومخلفاتها ادى ذلك الى اضعاف قدرة القطاعات الاقتصادية على ان تتشابه فيما بينها مما تسبب في اختلالات هيكلية، وعليه يمكن توضيح هذه الاختلالات والمتمثلة باختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي (الاختلال الداخلي) واختلال هيكل الصادرات (الاختلال الخارجي) وكالاتي:

1- اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي (الاختلال الداخلي)

يعد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) Gross Domestic Product احد المؤشرات الاقتصادية للدولة والذي يعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي لها، وفي العراق شهد الناتج المحلي الاجمالي تذبذباً واضحاً كونه تقليدياً ومتخلفاً بالمقارنة مع مثيلاته في البلدان الاخرى من حيث الطاقات المتوفرة والموارد التي لم يتم استغلالها بالشكل الصحيح نتيجة للظروف التي شهدتها العراق بسبب العقوبات التي فرضت عليه بعد عام 1990 بعد حرب الخليج الثانية والتي كانت لها تأثيراً سلبياً على وضعه الاقتصادي وقدراته الانتاجية اثر توقف الصادرات النفطية فضلاً عن الاهمال الذي تعرض له من خلال قلة التخصيصات المالية والتي بطبيعتها تمنح للقطاعات الصناعية والخدمية الامر الذي اثر وبشكل كبير على تنمية القوى العاملة وتطويرها (Sanford,2003:6).

ويمكن تعريف الناتج المحلي الاجمالي (GDP) حسب نوع النشاط الاقتصادي انه "اجمالي القيم المضافة (Value Added) للوحدات الانتاجية كافة العاملة في فروع الانتاج في اقتصاد معين مثل التعدين والصناعة والزراعة والخدمات" (مجيد، 2011:123).

كما يعرف الناتج المحلي الاجمالي بانه "مؤشر اقتصادي يظهر القيمة الاجمالية لكل من السلع والخدمات التي ينتجها افراد مجتمع معين بصرف النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من افراد المجتمع او من الاجانب والذين يعيشون ضمن الحدود الجغرافية للدولة خلال مدة زمنية معينة تكون في العادة سنة واحدة (الوادي وآخرون، 2013:38).

مما تقدم يمكن تعريف الناتج المحلي الاجمالي بانه " القيمة النقدية لكافة السلع والخدمات التي يتم انتاجها من قبل الافراد او الشركات داخل الدولة، إذ انه الاداة الأكثر شيوعاً واستخداماً في قياس المستوى الاقتصادي لبلد ما إذ كلما ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي كلما ارتفع حجم الاقتصاد الكلي".

يتضح من بيانات الجدول (11) والشكل (11) مدى اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة نتيجة الاعتماد على جانب واحد وهو القطاع النفطي ، إذ يلاحظ في عام 2004 ان الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بلغ (30855.9) مليار دينار وبالتالي هو الاقل خلال مدة الدراسة ويعود السبب في ذلك الى عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية في العراق فضلاً عن انخفاض الايرادات النفطية نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية في حين بلغت حصة الفرد من (GDP) خلال العام نفسه (3756) دينار، وفي عام 2005 ونتيجة لارتفاع اسعار النفط الخام وعودة العراق من جديد الى تصدير النفط الخام ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى (103568.4) مليار دينار والذي شكل القطاع النفطي فيه مبلغ (42529.2) مليار دينار وبمعدل نمو ايجابي بلغ (1.8%)، اما حصة الفرد من الناتج فقد بلغت (3712.1) دينار خلال العام المذكور، ويلاحظ ايضاً استمرار هذا الارتفاع في الناتج المحلي بصورة ايجابية خلال عام 2006 ليصل الى (109368.4) مليار دينار خلال هذا العام نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الاجمالي مع النفط والذي وصل بدوره الى (53030.9) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (5.6%) وبالتالي ارتفاع متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الى (3797.5) دينار، وفي عام 2007 يتبين ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي مع النفط الى (59274.3) مليار دينار وبمعدل نمو ايضاً موجب بلغ (1.9%) ويرجع هذا الارتفاع الى زيادة معدل الصادرات النفطية العراقية خلال عام 2007 وارتفاع اسعار النفط العالمية.

يلاحظ في عام 2008 الارتفاع الكبير في الناتج المحلي الاجمالي مع النفط والذي وصل الى (86867.1) مليار دينار من الناتج المحلي البالغ (119802) مليار دينار وبمعدل نمو طردي بلغ (7.5%) ويعود ذلك الى ارتفاع اسعار النفط العالمية فضلاً عن ارتفاع الطلب العالمي على النفط ونتيجة لذلك ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الى (3864.6) دينار خلال عام 2008، وفي عام 2009 وبسبب التراجع الذي حصل في اسعار النفط العالمي نتيجة الى تداعيات الازمة المالية العالمية وانعكاساتها انخفض الناتج المحلي الاجمالي مع النفط الى (67752.8) مليار دينار وفي مقابل ذلك يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط الى (56906.7) مليار دينار بعد ان

كان في عام 2008 (32934.9) مليار دينار وهي خطوة ايجابية باتجاه تفعيل القطاعات الاخرى غير النفطية وبمعدل نمو بلغ (4.1%) في حين ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الى (4021.3) خلال العام المذكور

الجدول (11)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) للفترة (2004-2017) مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الاجمالي مع النفط	نسبة مساهمة النفط الى (GDP) الاجمالي %	الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	نسبة مساهمة النفط الى (GDP) الاجمالي %	متوسط نصيب من (GDP)	معدل نمو GDP بالأسعار الثابتة %
2004	101788.4	30855.9	30.3	70932.5	69.7	3756	—
2005	103568.4	42529.2	41.1	61039.2	58.9	3712.1	1.8
2006	109368.4	53030.9	48.5	56337.5	51.5	3797.5	5.6
2007	111455.8	59274.3	53.2	52181.5	46.8	3752.7	1.9
2008	119802	86867.1	72.5	32934.9	27.5	3864.6	7.5
2009	124659.5	67752.8	54.4	56906.7	45.6	4021.3	4.1
2010	132731	68401.9	51.5	64329.1	48.5	4147.8	6.5
2011	142700.2	74185.7	52	68514.5	48	4285.3	7.5
2012	162587.5	83805.7	51.5	78781.8	48.5	4645.4	13.9
2013	173273	86435.9	49.9	86837.1	50.1	4813.1	6.6
2014	175335.4	90195.8	51.4	85139.6	48.6	4870.4	1.2
2015	182051.4	100929.2	55.4	81122.2	44.6	4933.6	3.8
2016	199476.6	121044.3	60.7	78432.3	39.3	5263.2	9.6
2017	201528.3	124427.6	61.7	77100.7	38.3	5446.7	1.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

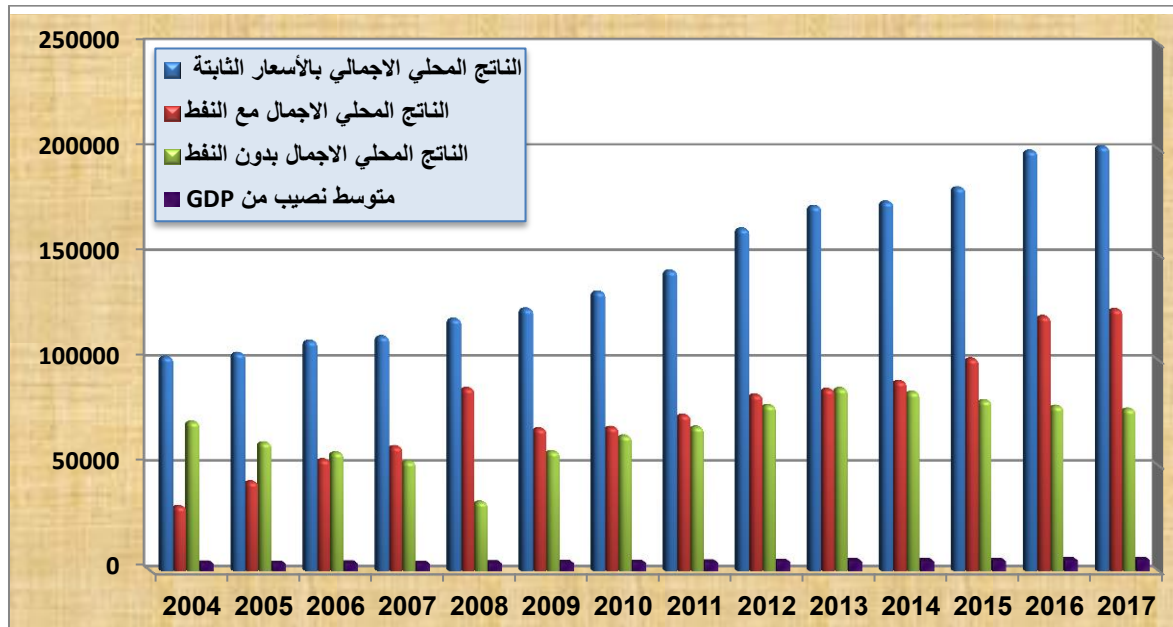
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.
 - جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (2004-2017).
- يلاحظ ايضاً خلال العام 2010 ونتيجة لتعافي اسعار النفط العالمية ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ (132731) مليار دينار اي زيادة بمقدار (8071.5) مليار دينار عن العام السابق حيث شكل القطاع النفطي فيه (68401.9) مليار دينار اي زيادة بمقدار (649.1) مليار

دينار عن العام السابق، وكذلك الحال بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط والذي ارتفع الى (64329.1) مليار دينار خلال العام المذكور وبمعدل نمو موجب (6.5%)، وبالتالي ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الى (4147.8)، ويتبين خلال المدة (2011-2017) استمرار هذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي بصورة ايجابية نتيجة لارتفاع مشاركة القطاع النفطي فيه والتي تراوحت بين (74185.7) مليار دينار عام 2011 و (124427.6) مليار دينار عام 2017 وبمعدلات نمو ايجابية تفاوتت بين (1.0%-7.5%) وهو العام الذي شكل فيه القطاع النفطي المشاركة الاعلى في الناتج المحلي الاجمالي طوال مدة الدراسة ويعود ذلك بدوره الى اسباب عديدة منها ارتفاع اسعار النفط الخام بعد الصدمة التي تعرضت لها اواخر عام 2014، وزيادة الطلب العالمي على النفط، والاستقرار النسبي للأوضاع الامنية والاقتصادية في العراق، وكذلك يتضح ايضاً الزيادة المستمرة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة المذكورة، إذ ارتفعت من (4285.3) دينار عام 2011 الى (5446.7) دينار عام 2017.

مما تقدم يمكن القول بأن هنالك زيادة مستمرة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة طوال مدة الدراسة بسبب ارتفاع مشاركة القطاع النفطي فيه، وان القطاع النفطي في العراق يشكل النسبة الاكبر من مكونات الناتج المحلي الاجمالي ويشكل مختلف جذرياً عن بقية القطاعات الاخرى مما يترتب عليه اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل (11)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) للمدة (2004-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

ثانياً: اختلال هيكل الصادرات (الاختلال الخارجي)

تعد الصادرات مؤشراً هاماً لقياس مستوى التجارة الخارجية إذ ان كلما ارتفعت نسبة الصادرات كلما انعكس ذلك بشكل ايجابي على الميزان التجاري ، وفي العراق فأن الصادرات غير النفطية لا تشكل اهمية كبيرة فيه كونه اقتصاد احادي الجانب (ريعي) وبالتالي فأن صادراته تعتمد على جانب واحد وهو القطاع النفطي اما بقية القطاعات الاخرى غير النفطية لا تشكل سوى نسبة بسيطة من اجمالي الصادرات الامر الذي يكون له تأثيراً سلبياً على الصادرات العراقية وبالتالي ظهور الاختلالات الكبيرة من حيث التنوع التصديري وعليه فأن اهمال القطاعات غير النفطية يترتب عليه اضعاف قدراتها الانتاجية والتنافسية (بريهي وكشيش، 2017:322). ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال الجدول (12) والشكل (12) والالذان يوضحان هيكل الصادرات الكلية في العراق للمدة (2004-2017).

الجدول (12)

هيكل الصادرات الكلية في العراق للمدة (2004-2017) مليار دينار

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية %	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الصادرات الكلية %	معدل نمو الصادرات الكلية %	معدل نمو الصادرات النفطية %
2004	17810	17455.7	354.3	98.01	1.99	—	—
2005	23697.4	23199.4	498	97.90	2.10	33.06	32.90
2006	30529.4	29708.1	821.3	97.31	2.69	28.83	28.06
2007	39590	37847.1	1742.9	95.60	4.40	29.68	27.40
2008	63726.1	61883.7	1842.4	97.11	2.89	60.97	63.51
2009	39430.4	38964.7	465.7	98.82	1.18	-38.13	-37.04
2010	51763.6	51453.1	310.5	99.40	0.60	31.28	32.05
2011	79680.5	79407.5	273	99.66	0.34	53.93	54.33
2012	94171.6	93778.5	393.1	99.58	0.42	18.19	18.10
2013	89769.4	89349.8	419.6	99.53	0.47	-4.67	-4.72
2014	83980.9	83538.8	442.1	99.47	0.53	-6.45	-6.50
2015	43441.5	43058.6	382.9	99.12	0.88	-48.27	-48.46
2016	40759.1	40493.8	265.3	99.35	0.65	-6.17	-5.96
2017	57559.1	57129.8	429.3	99.25	0.75	41.22	41.08

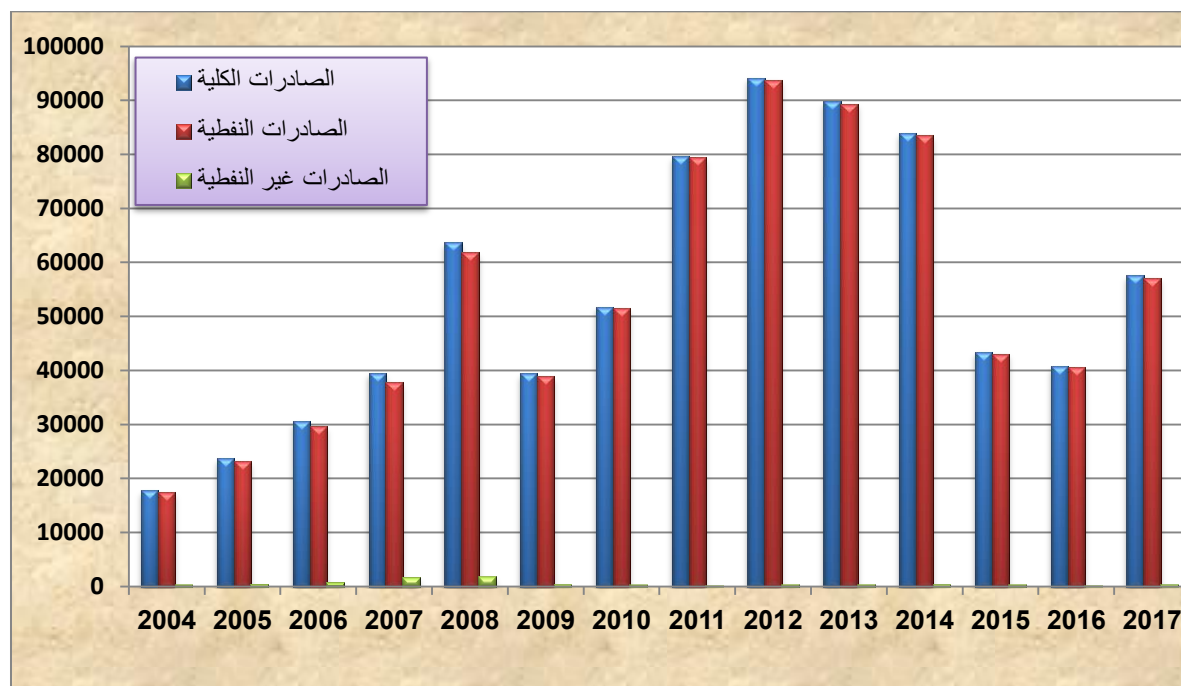
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، احصاءات ميزان المدفوعات لسنوات مختلفة.

إذ يلاحظ الدور الكبير الذي تؤديه الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات العراقية إذ بلغت نسبتها عام 2004 (98%) من إجمالي الصادرات والسبب في ذلك يعود إلى زيادة صادرات العراق النفطية نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية الدولية عن العراق والاستقرار النسبي للأوضاع السياسية والاقتصادية في حين بلغت نسبة الصادرات غير النفطية (1.99%) من إجمالي الصادرات واستمرت هذه الزيادة بصورة ايجابية خلال المدة (2005-2008) إذ تفاوتت نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية بين (95.60-97.90%) وبمعدلات نمو موجبة بين (27.40-63.51%) مقابل الضعف الواضح في نسبة الصادرات غير النفطية إذ تراوحت نسبتها خلال المدة المذكورة بين (2.10-4.40%) وبالتالي ان دل هذا على شيء فإنه يدل على مدى الاختلال الحاصل في هيكل الصادرات نتيجة هيمنة الصادرات النفطية عليها واعتمادها على جانب واحد وهو القطاع النفطي، وخلال العام 2009 انخفضت الصادرات الكلية إلى (39430.4) مليار دينار بعد ان كانت (63726.1) مليار دينار عام 2008 وبمعدل نمو سالب (38.13-) وكذلك الحال بالنسبة للصادرات النفطية ويعود السبب في ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على مختلف اقتصادات دول العالم، ويلاحظ خلال المدة (2010-2017) ان نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية لم تقل عن (99%) رغم انخفاض مستوى الصادرات الكلية خلال المدة (2014-2016) نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية اواخر عام 2014 وانخفاض الطلب العالمي على النفط، اما الصادرات غير النفطية فأنها استمرت بالانخفاض خلال هذه المدة ولم تتجاوز نسبة (1%) من إجمالي الصادرات مما يعني مدى العجز والاختلال الذي يعاني منه الميزان التجاري في العراق بسبب الاعتماد شبه الكامل على القطاع النفطي وإهمال بقية القطاعات الانتاجية الاخرى غير النفطية.

مما تقدم يمكن القول بأن الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة عدم التنوع في الصادرات وبالتالي يعد مؤشر ضعف في الاقتصاد العراقي إذ ان الميزان التجاري وفقاً لهذه الحالة يعتمد اعتماداً كلياً على القطاع النفطي مقابل العجز الذي يعاني اتجاه السلع الاخرى غير النفطية وعليه فإن أي تقلبات في اسعار النفط تضع موازنة الدولة في مشكلة عجز دائم لذا من الضروري ان تتجه الدولة نحو دعم وتفعيل القطاعات الاخرى غير النفطية والتي يمكن من خلالها دعم الصادرات الكلية وتلافي التقلبات التي تحدث في القطاع النفطي.

الشكل (12)

هيكل الصادرات الكلية في العراق للمدة (2017-2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

المبحث الثالث

تحليل واقع السياسة المالية في العراق من خلال

أدواتها للمدة (2017-2004)

تعد السياسة المالية وعبر أدواتها من أهم السياسات الاقتصادية في توجيه ودفع عجلة النشاط الاقتصادي العراقي لاسيما وان العراق يتسم بتنوع موارد الطبيعية والبشرية الا انه وبالرغم من كثرة هذه الموارد فإنه يعاني من مشاكل اقتصادية عدة واختلالات هيكلية نظراً لكونه اقتصاد ريعي، وقد تعرضت أدوات السياسة المالية خلال مدة الدراسة الى العديد من الصدمات منها كانت ايجابية واخرى كانت سلبية وعليه يمكن تحليل واقع السياسة المالية عبر أدواتها الرئيسة للمدة (2017-2004).

أولاً: تحليل واقع السياسة الانفاقية في العراق

لقد حظيت السياسة الانفاقية باهتمام الدراسات المالية وذلك انطلاقاً من أهمية النفقات ودورها في اشباع الحاجات العامة للمجتمع وكونها أداة هامة تعود اليها الحكومة في تحقيق التطور والتقدم في ميادين الحياة كافة فضلاً عن انها تعكس وبشكل واضح الاهداف المرسومة من الحكومة للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتأمين افضل مستويات المعيشة لكافة افراد المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (عودة، 2017:119).

وتؤدي سياسة الانفاق العام التي تتبعها الحكومة دوراً بارزاً في التنمية البشرية والتي منها (التعليم والصحة والدخل) عن طريق اعادة توزيع الدخل لتحسين المستوى المعيشي واشباع النقص في الحاجات الاساسية ويمكن توضيح اهم مضامين الانفاق الحكومي العام بالمجالات التالية (رسن وعلي، 2015:100):

- 1- سياسة الانفاق على الخدمات العامة التي تتضمن الانشطة المدارة من قبل الحكومة مثل (الخدمات المالية والعدالة وادارة الشؤون الخارجية).
- 2- سياسة الانفاق الموجه من قبل الحكومة الى الامن والدفاع التي تكون غير خاضعة لمبدأ المنافسة والاستبعاد.
- 3- النفقات الحكومية الموجه نحو الخدمات الاقتصادية التي تتمثل بالنفقات الخاصة بالأنشطة الحكومية المتعلقة بزيادة وتنظيم كفاءة اداء قطاع الاعمال والانشطة ذات الصلة بإنتاج السلع والخدمات.

4- سياسة الانفاق الحكومي المرتبطة بالخدمات الاجتماعية والتي يجهز الافراد بها بصورة مباشرة مثل الخدمات الصحية والخدمات الثقافية والتعليم وهذه السياسة تمثل المؤشر الاكبر في توزيع الدخل بين مضامين الانفاق الحكومي.

5- هناك نفقات اخرى متعلقة بمدفوعات الفوائد على الديون الحكومية والامور الاخرى ذات الصلة بتمويل المؤسسات الحكومية المختلفة.

ومن خلال تتبع مسار السياسة الانفاقية في العراق بعد عام 2003 يتضح بانها سياسة انفاقية توسعية نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والارتفاع الذي حصل في اسعار النفط العالمية والذي ساهم بدوره في ارتفاع حصيلة الايرادات النفطية في الموازنة العامة وتمثلت هذه السياسة التوسعية بزيادة الاجور والرواتب وكذلك تعديل رواتب المتقاعدين والتوسع في رواتب الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الاساسية .

يتضح من بيانات الجدول (13) والشكل (13) الزيادة الحاصلة في حجم النفقات العامة، اذ بلغ مقدارها في عام 2004 (32117.4) مليار دينار نتيجة الزيادة التي حصلت في مرتبات ومخصصات موظفي القطاع العام والزيادة في الانفاق الامني والعسكري، وفي عام 2005 انخفض حجم النفقات العامة الى (26375.2) مليار دينار وبمعدل نمو سلبي (-17.9) نتيجة لتدهور الوضع الامني للبلد وعدم استقراره.

وخلال المدة (2006-2008) استمرت السياسة الانفاقية التوسعية بصورة طردية اذ بلغت عام 2008 (59403.3) مليار دينار بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الخام وارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة معدلات النمو العالمية الامر الذي ساهم في زيادة الايرادات العامة في الموازنة بشكل اكبر من زيادة النفقات العامة ونتيجة لتلك الزيادة ارتفع حجم النفقات التشغيلية في القطاع العام فضلا عن تمويل خطط وبرامج الحكومة، وفي عام 2009 انخفضت النفقات العامة الى (52567) مليار دينار وهي الاقل خلال مدة الدراسة وبمعدل نمو سلبي (-11.5%) بعد ان كان (52.2%) في عام 2008 ويعود السبب في ذلك الى تداعيات الازمة المالية العالمية التي اثرت بدورها على اسعار النفط العالمية الامر الذي دفع القائمين على السياسة المالية الى استعمال الاحتياطي المتراكم من السنوات السابقة لتعويض النقص الحاصل في موازنة عام 2009، وبلا حظ خلال المدة الممتدة من (2010-2013) ارتفاع نطاق النفقات العامة في الموازنة واستمرت بالاتجاه التوسعي اذ بلغت (70134.2) مليار دينار عام 2010 وبمعدل نمو ايجابي (33.4) واستمرت هذه الزيادة بصورة طردية للأعوام

(2011,2012) وبمعدلات نمو سنوية ايجابية حتى وصل اعلى مستوى للنفقات العامة خلال المدة المبحوثة في عام 2013 والتي بلغ مقدارها (119127.6) مليار دينار نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية وبلوغها سعر (105) دولار للبرميل فضلا عن زيادة الطلب العالمي على النفط الخام الامر الذي اثر بشكل ايجابي على الدول الربية المنتجة للنفط ومنها العراق.

الجدول (13)

هيكل النفقات العامة في الموازنات الاتحادية للعراق للمدة (2004-2017) مليار دينار

السنة	النفقات الكلية	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	معدل نمو النفقات الكلية %	نسبة النفقات الجارية الى النفقات الكلية %	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات الكلية %
2004	32117.5	29102.8	3014.7	-	90.6	9.4
2005	26375.2	21803.2	4572	-17.9	82.7	17.3
2006	38806.7	32779	6027.7	47.1	84.5	15.5
2007	39031.2	31308.2	7723	0.6	80.2	19.8
2008	59403.4	47522.7	11880.7	52.2	80	20
2009	52567	42053.6	10513.4	-11.5	80	20
2010	70134.2	54580.9	15553.3	33.4	77.8	22.2
2011	78757.7	60925.6	17832.1	12.3	77.4	22.6
2012	105139.6	75788.6	29351	33.5	72.1	27.9
2013	119127.6	78746.8	40380.8	13.3	66.1	33.9
*2014	113473.5	76741.7	36731.8	-4.8	67.6	32.4
2015	70397.5	51832.8	18564.7	-37.9	73.6	26.4
2016	67067.4	51173.4	15894	-4.7	76.3	23.7
2017	75490.1	59025.7	16464.4	12.6	78.2	21.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

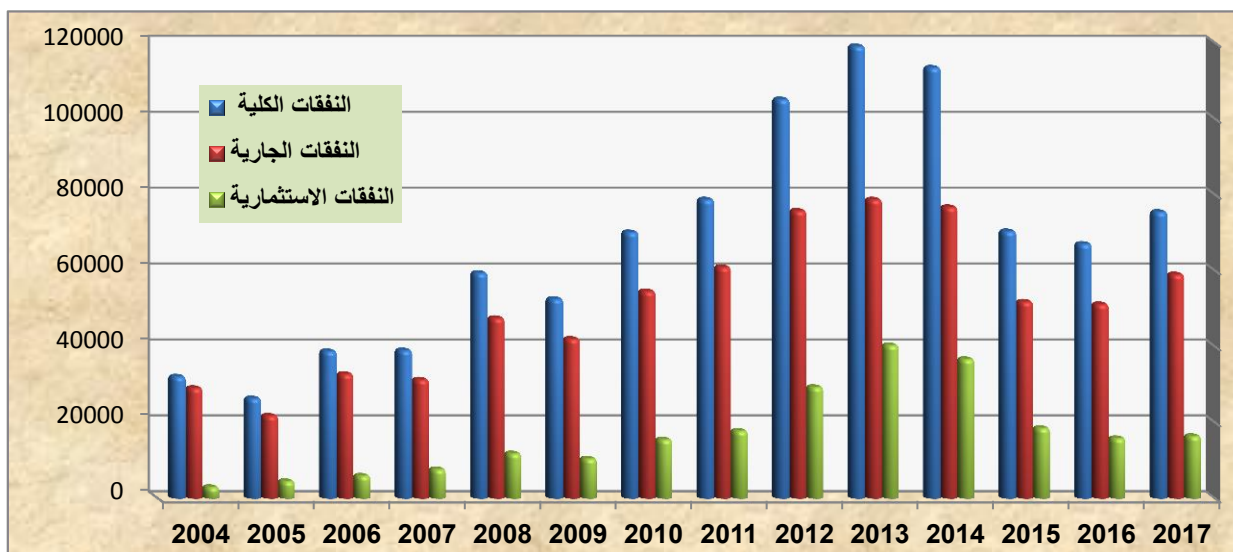
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.

* نظراً لعدم اقرار قانون الموازنة الاتحادية لعام 2014 بسبب وجود خلافات سياسية تم ادراج الموازنة العامة (النفقات) التي ارسلت الى مجلس النواب من قبل مجلس الوزراء.

وخلال العام 2014 انخفض حجم النفقات العامة الى (113473.5) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (-4.8) واستمر هذا الانخفاض في سنة 2015 اذ بلغت (70397.5) مليار دينار وبمعدل نمو ايضاً سلبى (-37.9) وكذلك يلاحظ استمرار هذا الانخفاض في حجم النفقات العامة لعام 2016 والتي بلغت (67067.4) مليار دينار بمعدل نمو سلبى (-4.7) ويعود ذلك الانخفاض في حجم النفقات العامة الى عدة اسباب منها الانخفاض الحاد في اسعار النفط العالمية الذي حصل في نهاية عام 2014 والذي وصلت الى (40) دولار للبرميل عام 2016 وانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام فضلاً عن زيادة المخزون النفطي لدى الدول المستوردة للنفط الخام، وخلال عام 2017 عاودت النفقات العامة بالارتفاع وبلغت (75490.1) مليار دينار وبمعدل نمو ايجابي (12.6) ذلك نتيجة التحسن الطفيف الذي حصل في اسعار النفط العالمية وبلغها سعر (52) دولار للبرميل، وفي مقابل ذلك يلاحظ هيمنة النفقات الجارية (التشغيلية) على حصة كبيرة من النفقات العامة والتي تراوحت نسبتها بين (66.1%-90.6%) من النفقات العامة خلال مدة الدراسة في حين يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية في النفقات العامة خلال المدة المدروسة والتي بلغت اعلى نسبة مساهمة لها عام 2013 أي بنسبة (33.9%) من النفقات العامة ويعود ذلك لعدة اسباب منها توجه الدولة نحو القطاع العام وغياب الثقة بالقطاع الخاص فضلاً عن اهمال البنى التحتية وعدم الاهتمام بها من قبل الدولة.

الشكل (13)

هيكل النفقات العامة في الموازنة الاتحادية للعراق للمدة (2004-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

ثانياً: تحليل واقع السياسة الإيرادية في العراق

يعد الاقتصاد العراقي كما اسلفنا من الاقتصادات الريعية التي تعتمد اعتماداً مفرطاً على الإيرادات النفطية في تمويل الإيرادات العامة وتغطية نفقات الموازنة الاتحادية للدولة، إذ انه مع تنوع مصادر الإيرادات السيادية التي تحصل عليها الحكومة من فرض الضرائب والرسوم والإيرادات الا ان الإيرادات النفطية شكلت اكثر من (90%) من الإيرادات الكلية للموازنة العامة، فضلاً عن ذلك ان سياسة الإيرادات العامة في العراق كانت مرهونة بدرجة ثبات واستقرار العوائد النفطية والتي بقيت تواجه ظروف مختلفة نتيجة لحجم التقلبات الحاصلة في اسعار النفط العالمية بين مدة واخرى فضلاً عن تغير الكميات المصدرة من النفط الخام (حسين ومحمد، 2016:7).

يلاحظ من بيانات الجدول (14) والشكل (14) تزايد حجم الإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية في العراق خلال مدة الدراسة نتيجة الارتفاع بالإيرادات النفطية والتي بدورها تشكل الجزء الاكبر في تمويل الإيرادات العامة والتي تراوحت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة بين (77.2% - 98.8%) اذ يلاحظ ارتفاع الإيرادات العامة من (32988.9) مليار دينار عام 2004 الى (40435.5) مليار دينار عام 2005 والسبب في ذلك يعود الى الانفتاح الذي حصل في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وزيادة صادراته النفطية، ويتضح كذلك ارتفاع الإيرادات النفطية من (32593) مليار دينار عام 2004 الى (76297) مليار دينار عام 2008 وتواصلت وتيرة هذا الارتفاع بصورة ايجابية في الإيرادات العامة والإيرادات النفطية لتصل الى اعلى مستوى لها خلال المدة المدروسة في عام 2012 لتبلغ (119817.2) مليار دينار للإيرادات العامة و (111326) مليار دينار للإيرادات النفطية ويسبب التدهور الذي حصل في اسعار النفط العالمية اواخر عام 2014 والتي انخفض فيها سعر البرميل من (90) دولار عام 2014 الى (50) دولار عام 2015 وكذلك (40) دولار للبرميل الواحد عام 2016 حيث انخفضت الإيرادات العامة الى (105609.8) مليار دينار وكذلك الإيرادات النفطية انخفضت الى (51312.6) مليار دينار عام 2014 واستمر هذا الانخفاض بصورة سلبية للأعوام (2015-2016) لتصل الإيرادات العامة والإيرادات النفطية الى (54409.3) و (44267.1) مليار دينار على التوالي، ويلاحظ خلال عام 2017 ونتيجة التحسن في اسعار النفط العالمية وزيادة الطلب العالمي على النفط الخام ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة الى (65071.9) مليار دينار وايضاً ارتفاع الإيرادات العامة الى (77335.9) مليار دينار، وفي مقابل ذلك يلاحظ انخفاض

نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى غير النفطية في تكوين الإيرادات العامة اذ تفاوتت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة بين (0.5%-9.2%) للإيرادات الضريبية و (0.7%-18.9%) للإيرادات الأخرى.

الجدول (14)

هيكل الإيرادات العامة في الموازنات الاتحادية للعراق للمدة (2004-2017) مليار دينار

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى	معدل نمو الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات الأخرى الى الإيرادات العامة %
2004	32988.9	32593	159.6	236.2	-	98.8	0.5	0.7
2005	40435.5	39448.5	495.3	491.9	22.6	97.6	1.2	1.2
2006	49055.5	46873.2	381.2	1801.1	21.3	95.6	0.8	3.6
2007	54964.9	51949.3	1228.3	1787.3	12	94.5	2.2	3.3
2008	80641	76297	985.8	3358.2	46.7	94.6	1.2	4.2
2009	55243.5	50190.2	2050.5	3002.8	-31.5	90.9	3.7	5.4
2010	70178.2	63594.2	1503.5	5080.5	27	90.6	2.2	7.2
2011	108807.4	98241.6	2408.2	8157.6	55	90.3	2.2	7.5
2012	119817.2	111326	2311.1	6179.9	10.1	92.9	1.9	5.2
2013	113840.1	105451	2518.7	5870.7	-5	92.6	2.2	5.2
*2014	105609.8	100778	2699	2132.8	-7.2	95.4	2.6	2
2015	66470.3	51312.6	2623	12534.7	-37	77.2	3.9	18.9
2016	54409.3	44267.1	4531	5611.2	-18.1	81.4	8.3	10.3
2017	77335.9	65071.9	7086.5	5177.5	42.1	84.1	9.2	6.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

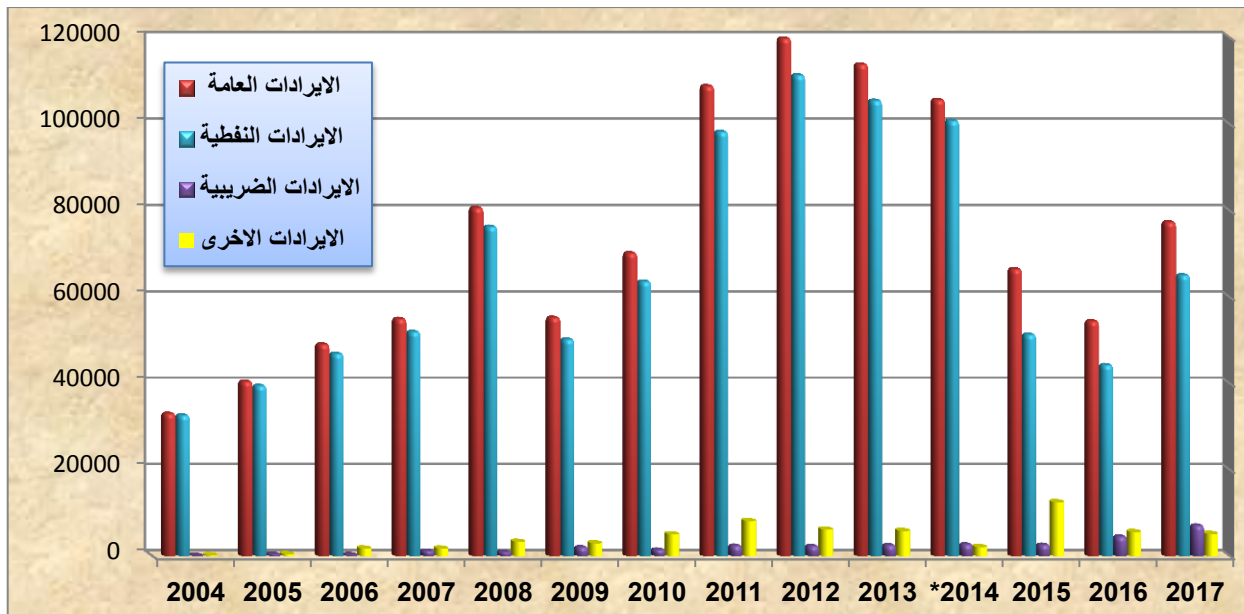
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.

* نظراً لعدم اقرار قانون الموازنة الاتحادية لعام 2014 بسبب وجود خلافات سياسية تم ادراج الموازنة العامة (الإيرادات) التي ارسلت الى مجلس النواب من قبل مجلس الوزراء.

مما تقدم يمكن القول بأن الممول الرئيس للإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية هو إيرادات القطاع النفطي وبالتالي فإن ذلك يعكس مدى ريعية الاقتصاد العراقي كونه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد اعتماداً شديداً على عوائد القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة مقابل الضعف الواضح في القطاعات الانتاجية الأخرى والتي كانت نسبتها ضئيلة جداً في تمويل الموازنة العامة في العراق.

الشكل (14)

هيكل الإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية للعراق للمدة (2004-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (14)

ثالثاً: تحليل هيكل الموازنة العامة في العراق

لقد مرت الموازنة العامة في العراق بالعديد من الاختلالات الهيكلية نتيجة المشاكل والاختلالات التي يعاني منها هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة فضلاً عن افتقار الموازنة العامة الى الاتجاهات الحديثة في اعدادها، إذ يصنف العجز في الموازنة الاتحادية في العراق من النوع المخطط ينتج عن اختلال الجهاز المالي بسبب ارتفاع النفقات العامة بمعدل يفوق حجم الإيرادات العامة (الجبوري والسعداوي، 2013:245). وتتطلب الموازنة الفعالة الى وجود ادارة رشيدة وفعالة فضلاً عن مدى استجابة السلطة التشريعية وتعاونها مع السلطة التنفيذية اذ تعاني الموازنة العامة في العراق من التأخير في الصياغة والاعداد الموافقة والتقصير في التنفيذ الفعال بالإضافة الى ما تعانيه هذه الموازنة من ظاهرة الفساد المستشري (Savage,2013:2).

يبين الجدول (15) والشكل (15) الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2017)

الجدول (15)

الفائض والعجز في الموازنات العامة في العراق للمدة (2004-2017) مليار دينار

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	الفائض/ العجز	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 100=2007	نسبة الفائض/العجز الى GDP %
2004	32988.9	32117.5	871.4	101788.4	0.86
2005	40435.5	26375.2	14060.3	103568.4	13.58
2006	49055.5	38806.7	10248.8	109368.4	9.37
2007	54964.9	39031.2	15933.7	111455.8	14.30
2008	80641	59403.4	21237.6	119802	17.73
2009	55243.5	52567	2676.5	124659.5	2.15
2010	70178.2	70134.2	44	132731	0.03
2011	108807.4	78757.7	30049.7	142700.2	21.06
2012	119817.2	105139.6	14677.6	162587.5	9.03
2013	113840.1	119127.6	(5287.5)	173273	(3.05)
2014	105609.8	113473.5	(7863.7)	175335.4	(4.48)
2015	66470.3	70397.5	(3927.2)	182051.4	(2.16)
2016	54409.3	67067.4	(12658.1)	199476.6	(6.35)
2017	77335.9	75490.1	1845.8	201528.3	0.92

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.
- تشير الاقواس الى العجز في الموازنة العامة.
- * نظراً لعدم اقرار قانون الموازنة الاتحادية لعام 2014 بسبب وجود خلافات سياسية تم ادراج الموازنة العامة التي ارسلت الى مجلس النواب من قبل مجلس الوزراء.

إذ يلاحظ من بيانات الجدول مايلي:

- 1- وجود فوائض مالية في الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2012) اذ بلغت نسبة فائض الموازنة العامة عام 2004 الى الناتج المحلي الاجمالي (0.86%) ومن ثم استمرت هذه الزيادة بصورة ايجابية لتصل الى (13.58%) عام 2005 وذلك نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بعد عام 2003 وعودة العراق الى تصدير النفط الخام وزيادة انتاجه من النفط وبالتالي زيادة العوائد

النفطية، وفي عام 2006 يلاحظ استمرار وجود الفائض في الموازنة العامة حيث بلغت نسبة الفائض في الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي للعام المذكور (9.37%) وكذلك الحال بالنسبة لعام 2007 الذي ارتفعت فيه نسبة فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي الى (14.30%) وذلك بسبب الارتفاع المتواصل في اسعار النفط العالمية وزيادة الطلب على المنتجات النفطية في السوق العالمية .

2- يتضح خلال عام 2008 ارتفاع نسبة الفائض في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بشكل اكبر من الاعوام السابقة لتصل الى (17.73%) اذ بلغ فائض الموازنة في هذا العام (21237.6) مليار دينار نتيجة للزيادة المستمرة في الايرادات النفطية فضلا عن ارتفاع اسعار النفط العالمية وبلوغها سعر (147) دولار عام 2008.

3- يلاحظ خلال عام 2009 انخفاض نسبة الفائض في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي الى (2.15%) ويعود ذلك الى تأثير الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على السوق النفطية الدولية وعلى البلدان المنتجة للنفط الخام ومنها العراق واستمر تأثير الازمة المالية العالمية خلال عام 2010 اذ انخفضت النسبة الى (0.03%) وهو العام الذي بلغ فيه فائض الموازنة مبلغ (44) مليار دينار .

4- يتضح خلال المدة (2011-2012) بأن الموازنة العامة اخذت بتحقيق فوائض مالية عالية اذ بلغت نسبة الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي (21.06%) عام 2011 وهي النسبة الاعلى خلال مدة الدراسة وكذلك نسبة (9.03%) عام 2012 ويعود السبب في ذلك الى تعافي اسواق النفط العالمية وزيادة اسعار النفط الخام والكميات المنتجة والمصدرة من النفط.

5 - خلال المدة (2013-2016) يلاحظ بأن الموازنة العامة في العراق شهدت عجزاً تفاوتت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بين (-2.16) الى (-6.35) اذا بلغت نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2013 (-3.05) بسبب التوسع في السياسة الانفاقية لاسيما النفقات الاستثمارية خلال عام 2013 واستمرت نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي في الموازنة خلال الاعوام (2014-2016) لتصل الى (-6.35) عام 2016 ويرجع ذلك الى اسباب عديدة منها التوسع في حجم الانفاق في الموازنة العامة لتمويل العمليات العسكرية وتأثير صدمة اسعار النفط العالمية عام 2014 والتي انخفض فيها سعر النفط من (90) دولار للبرميل عام 2014 الى (40) دولار للبرميل عام 2016 والسبب الثاني يعود الى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام في السوق النفطية العالمية والسبب الثالث يعود الى زيادة المخزون النفطي لدى البلدان التي تستورد النفط الخام فضلا عن تأثير العقوبات التي فرضت على كل من روسيا وايران الامر الذي اثر وبشكل كبير على الموازنة العامة في

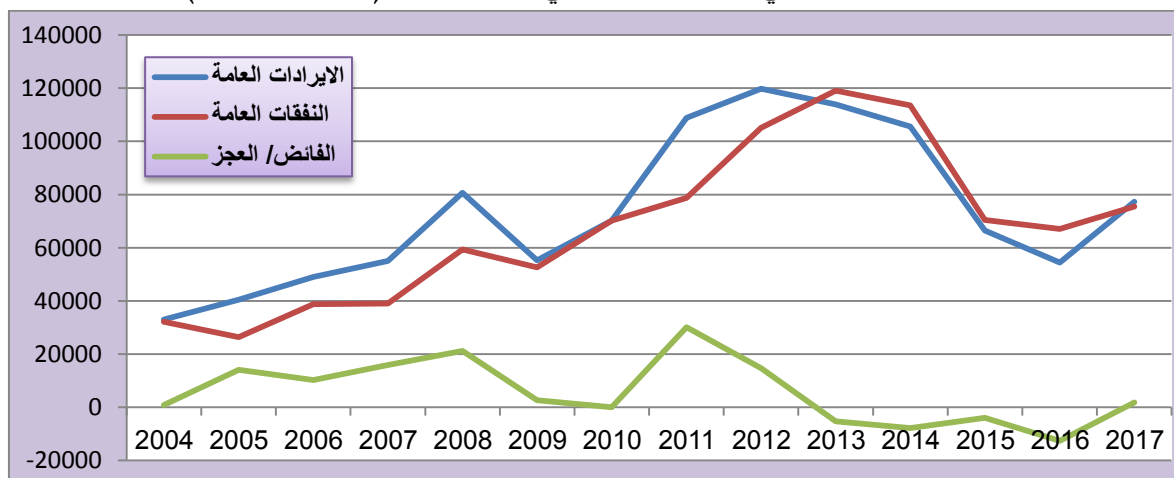
البلدان المنتجة للنفط الخام ومنها العراق كونها تعتمد اعتماداً شبه كامل على إيرادات القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة.

6- يتضح خلال عام 2017 بأن الموازنة العامة شهدت فائض بمبلغ (1845.8) مليار دينار اي ما نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (0.92%) ويرجع ذلك نتيجة للتحسن في اسعار النفط العالمية وبلوغها سعر (52) دولار للبرميل الواحد من ناحية ومن ناحية اخرى قيام الحكومة العراقية بترشيد النفقات العامة بشقيها التشغيلي والاستثماري في الموازنة الاتحادية لعام 2017 من خلال ما يسمى بالموازنة التقشفية.

مما تقدم يمكن القول بأن الموازنة العامة في العراق قد شهدت وجود فوائض مالية في اغلب سنوات الدراسة الامر الذي يبرهن مدى قوة تصاعد الإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية الذي تشكل إيرادات القطاع النفطي فيها نسبة كبيرة من اجمالي الإيرادات العامة في الموازنة وبالتالي ان دل ذلك على شيء فانه يدل على مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي من ناحية وضعف وقصور القطاعات الانتاجية الاخرى في تمويل الموازنة العامة من ناحية اخرى، لذا من الضروري ان تقوم الدولة بدعم وتفعيل هذه القطاعات التي تكاد ان تكون شبه معطلة والاستفادة من عوائدها المالية في تمويل الموازنة العامة لاسيما وان الإيرادات النفطية قد تتعرض الى الانخفاض المفاجئ بسبب الصدمات والتقلبات التي تتعرض لها اسعار النفط الخام في الاسواق النفطية العالمية بين مدة واخرى وخير دليل على ذلك هو الانخفاض الكبير الذي تعرضت له اسعار النفط في نهاية عام 2014 والتي انعكست بشكل سلبي على الدول التي يعتمد اقتصادها على عوائد القطاع النفطي ومنها العراق.

الشكل (15)

الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2017)



المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

الفصل الثالث

**قياس مدى استجابة السياسة المالية في
العراق لتقلبات اسعار النفط للمدة
(2017-2004)**

تمهيد

ان التحدي الكبير الذي يواجه البلدان النفطية ومنها العراق هو التغيرات والتقلبات التي تحصل في اسعار النفط الخام وعوائدها المالية مما ينعكس سلباً على عمليات التنمية في هذه البلدان كونها تعتمد على ايرادات القطاع النفطي في تحقيق تلك التنمية، إذ ان اعتماد الاقتصاد العراقي على عوائد القطاع النفطي كمصدر رئيس يجعل منه عرضة لعدم الاستقرار والاختلال الاقتصادي كما تمت الإشارة اليه سابقاً.

ولغرض معرفة استجابة السياسة المالية في العراق لتقلبات اسعار النفط، تم استخدام النماذج القياسية الحديثة منها أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) ودوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة)، وأختبار التكامل المشترك (Co-Integration) وكذلك أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model وفقاً لمنهجية انجل-كرانجر بهدف اختبار التوازن في الاجل الطويل وتقرير ديناميكية الاجل القصير وذلك بالاعتماد على سلسلة زمنية للمدة (2004-2017)، إذ تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10) في تحليل بيانات الدراسة، وتم تقسيم هذا الفصل الى المباحث الآتية:

المبحث الاول: التأصيل النظري للأساليب القياسية المستخدمة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي.

المبحث الاول

التأصيل النظري للأساليب القياسية المستخدمة

اولاً: طرق التحليل الاحصائي

من اجل معرفة قوة الارتباط والاثر بين تقلبات اسعار النفط والسياسة المالية، فقد استعمل الباحث برنامج التحليل الاحصائي (Eview-10) في تقدير معاملات الارتباط البسيط لبيرسون (Pearson Simple Correlation) ما بين متغيرين رئيسين احدهما مستقل والاخر تابع بالإضافة الى تحديد مستوى المعنوية لتلك العلاقة، وكذلك لإيجاد معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) .

1- معامل الارتباط الخطي البسيط (بيرسون) Pearson Simple Correlation

هو المقياس الرقمي لقوة واتجاه العلاقة بين ظاهرتين (متغيرين)، إذ ان طبيعة العلاقة اما ان تكون طردية او عكسية من ناحية، قوية او ضعيفة من ناحية اخرى، ويعد معامل الارتباط بيرسون افضل مقياس للارتباط واكثرها شيوعاً بين متغيرين، إذ يفترض ان كلا المتغيرين عشوائي الامر الذي يتطلب قياس احتمالية التوزيع الطبيعي، ويتم احتسابه وفق المعادلة التالية (بخيت وفتح الله، 2009:96):

$$r = \frac{\sum x_i y_i}{\sqrt{\sum x_i^2 \sum y_i^2}}$$

2- الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression

هو نموذج احصائي يستخدم لغرض ايجاد العلاقة الخطية او معادلة من الدرجة الاولى بين البيانات التي تحتوي على متغيرين احدهما مستقل والاخر تابع، ويمكن التعبير عن العلاقة السببية بين المتغير المستقل (X_i) والمتغير التابع (Y_i) كنموذج خطي يطلق عليه معادلة الانحدار الخطي البسيط التي يتخذ الصيغة التالية (الكبيسي ورشم، 2014:39):

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + U_i$$

إذ ان:

Y_i = المتغير التابع.

X_i = المتغير المستقل.

α = الحد الثابت، نقطة تقاطع خط الانحدار بالمحور Y_i .

β = معامل الانحدار .

U_i = قيمة الخطأ العشوائي.

وهناك مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تتدرج ضمن تحليل العلاقة الخطية ذات الصلة بهذا النوع من التحليل ومن هذه الاختبارات ما يلي:

أ- اختبار (t) : يتم استخدام هذا الاختبار لمعرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع بالاعتماد على مستوى المعنوية (significant)، وعليه إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية، فإن ذلك يدل على وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وبالتالي معنوية المعلمة المقدرة، والعكس صحيح في حالة عدم معنوية المعلمة المقدرة.

$$t\beta_i = \frac{\beta_i}{s\beta_i}$$

β_i = القيمة التقديرية ل β_i الحقيقية.

$s\beta_i$ = الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة β_0 *

$$t\beta_0 = \frac{\beta_0}{s\beta_0}$$

β_0 = القيمة التقديرية ل β_0 الحقيقية.

$s\beta_0$ = الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة β_0

ب- اختبار (F): يستخدم هذا الاختبار لمعرفة معنوية معادلة الانحدار للنموذج المقدر بشكل عام وذلك بالاعتماد على مستوى المعنوية (significant)، وعليه إذا كانت قيمة (f) المحسوبة أكبر من قيمة (f) الجدولية، فإن ذلك يعني معنوية النموذج، وبالتالي فإن المعادلة قادرة على بيان تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، والعكس صحيح.

$$H_0: \beta = 0$$

$$H_1: \beta \neq 0$$

ت- اختبار معامل التحديد (R^2): يستخدم هذا المقياس لتوضيح نسبة التغير في المتغير التابع التي سببها المتغير المستقل، وعن طريق هذا الاختبار يتم معرفة القوة التفسيرية للمتغير المستقل، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين الصفر والواحد الصحيح ($0 \leq R^2 \leq 1$)، وعليه كلما ارتفعت قيمة (R^2) كلما دل ذلك على قوة المتغيرات المفسرة (Gujarati, 2003: 84).

* للمزيد انظر الى : (بخيت، فتح الله، 2009: 82-83)

ثانياً: مفهوم السكون والاستقرارية للسلاسل الزمنية

ان الفضل في اضافة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في التحليل الاقتصادي يعود الى العالمين السويديين انجل ونيوبولند، إذ ان الخطوة الاولى للنماذج القياسية التي تستخدم السلاسل الزمنية هي معرفة سكون السلسلة الزمنية (Stationary) وبالتالي فإن عدم وجود خاصية السكون للسلسلة الزمنية المستخدمة تؤدي الى ما يعرف بالانحدار الزائف (Spurious Regression)، ويقصد به عدم وجود اتجاه عام للسلسلة ارتفاعاً وانخفاضاً في مسارها الزمني، اي ان خصائصها لا تتغير عبر الزمن الامر الذي يجعل بيانات السلسلة الزمنية تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن (Adkins&Carter,2011:391).

ويساهم تحليل استقرارية السلاسل الزمنية في الحصول على طرق واساليب اكثر دقة يمكن بواسطتها التنبؤ والحصول على نتائج تساعد على ايجاد تحليل سليم للمتغيرات الاقتصادية وبالتالي اتخاذ القرار السليم، وتعد السلسلة مستقرة اذا توفرت فيها الخصائص التالية: (Helmut,2004:11)

$$1- \text{ ثبات الوسط الحسابي للقيم عبر الزمن} \quad E(Y_t) = U \quad (1)$$

$$2- \text{ ثبات التباين عبر الزمن} \quad Var(Y_t) = E(Y_t - U)^2 = \sigma^2 \quad (2)$$

3- ان يكون التباين المشترك (Covariance) بين قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية (k) بين القيمتين (Y_t) و (Y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير.

$$Cov(Y_t, Y_{t-k}) = \sum [(Y_t - U)(Y_{t-k} - U)] = Y_k \quad (3)$$

حيث ان:

$$U = \text{الوسط الحسابي.}$$

$$Y_k = \text{معامل التغير}$$

ثالثاً: طرق تحديد استقرارية السلاسل الزمنية

هنالك عدة طرق لتحديد استقرارية السلاسل الزمنية منها مايلي:

1- الرسم البياني

يعد الرسم البياني اول اختبار استباقي وبسطها، إذ يتم من خلاله معرفة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وبالنظر الى الشكل البياني تسهل عليك معرفة هل ان السلسلة الزمنية مستقرة ام لا؟، إذ يمكن مشاهدة وجود اتجاه عام تصاعدي او تنازلي وبالتالي هي الصفة الغالبة لمعظم المتغيرات الاقتصادية، مما يشير الى عدم ثبات متوسطات المشاهدات الجزئية ومن ثم

عدم ثبات المتوسط بشكل عام، بالإضافة الى ذلك ابتعاد المشاهدات عن وسطها الحسابي وبالتالي عدم استقرارية السلسلة الزمنية (عذافه، 2018:152).

2: اختبارات جذر الوحدة للسكون (The Unit Root of Stationary)

ان عدم سكون السلاسل الزمنية واستقرارها يعود في معظم الاحيان الى وجود جذر الوحدة (Unit Root) في بيانات السلسلة ولكي يتم معرفة استقرارية السلسلة الزمنية من عدمه لكل متغير من متغيرات النموذج فأن ذلك يتطلب اجراء اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية، وهناك عدة اختبارات شائعة لجذر الوحدة الا ان اكثرها شيوعاً واهمية هو اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey-Fuller، واختبار فيليبس- بيرون (P-P) Phillips-Perron Test (حسن وشومان، 2013:178).

أ- اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey-Fuller

هناك ثلاثة عناصر يعتمد عليها هذا الاختبار وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية او عدم استقرارها وهي (صيغة النموذج المستخدم، حجم العينة، مستوى المعنوية)، ومن الممكن استخدام اختبار ديكي- فولر في تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي من خلال تضمين دالة الاختبار مقدار معين من فروقات المتغير التابع المتباطئ وذلك عن طريق تقدير معادلة الانحدار التالية (كاظم واخرون، 2018:55).

$$\Delta Y_t = \beta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \beta_{j+1} \Delta Y_{t-j} + e_t \dots\dots\dots (4)$$

وتتمثل الفروض في هذه الحالة بفرضية العدم ($H_0: \beta = 0$) وتعني ان السلسلة الزمنية للمتغير غير مستقرة وبالتالي فأنها تحتوي على جذر الوحدة، والفرضية الاخرى الفرضية البديلة ($H_1: \beta = 1$) وتعني ان السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة اي انها تخلو من جذر الوحدة، وعليه اذا كانت السلسلة الاصلية مستقرة يقال انها مستقرة من الرتبة صفر $I(0)$ ، اما اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الاول فأنها تكون متكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$ ، وفي حين اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني فأنها تكون مستقرة من الدرجة الثانية $I(2)$.

ب- اختبار فيليبس- بيرون (p-p) Phillips-Perron Test

ويعد من اشهر اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية ويختلف عن اختبار (ADF) كونه لا يتضمن قيم متباطئة للفروق ويستخدم هذا الاختبار للدلالة على وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية من عدمها وذلك عن طريق تقدير المعادلات التالية:

$$\Delta Y_t = U_1 + \rho Y_{t-1} + e_t \dots\dots\dots (5)$$

$$\Delta Y_t = U_2 + o_t + \rho Y_{t-1} + e_t \dots\dots\dots (6)$$

ويتضمن اختبار فيليبس- بيرون اختبار (t) لقيمة (P) إذ يتم اختبار فرضية العدم اذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة في مستواها (P=0)، ويتم اختبار الفرضية البديلة اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة (P<0) وعطفاً على ذلك اذا كانت قيمة (P) معنوية وسالبة فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وان السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها، اما اذا كانت درجة تكاملها واحدة فأنها تكون متكاملة تكاملاً مشتركاً (الحسيني، 2013:148).

رابعاً: اختبار التكامل المشترك (CO-Integration)

يتطلب اختبار التكامل المشترك ان تكون كافة السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من نفس الرتبة وبالتالي يكون هذا الاختبار المرحلة الثانية بعد تحديد رتبة التكامل المشترك لكل متغير بواسطة اختبار جذر الوحدة، ومن ثم يأتي بعد ذلك مرحلة التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين المتغيرات الاقتصادية عن طريق اختبار التكامل المشترك (الجنابي، 2012:64).

وهناك طرق متعددة لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات منها:

1- اختبار انجل وكرانجر (Engle and Granger) 1987: يتم استخدام هذا الاختبار في النماذج المتكونة من متغيرين احدهما متغير مستقل والاخر متغير تابع.

2- اختبار جوهانسن (Johansen) 1991-1988، وجوهانسن وجوسيليوس (Johansen and Juselius): يتم استخدامهما في حالة وجود نماذج ذات متغيرات متعددة اي وجود متغيرين او اكثر من ذلك (حسن وشومان، 2013:187).

ويعد اختبار انجل وكرانجر Engle and Granger من افضل واهم الاختبارات المستخدمة في اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، إذ يعتمد هذا الاختبار على اختبار الفرض الصفري (H₀) والذي ينص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك عن طريق تقدير الانحدار لمتغير على الاخر باستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، ومن ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي، وعلى هذا الاساس اذا كانت السلسلة غير مستقرة اي بمعنى وجود جذر الوحدة في السلسلة فيمكن قبول الفرض الصفري (H₀)، اما اذا كانت السلسلة مستقرة اي تخلو من جذر الوحدة فيتم قبول الفرضية البديلة (H₁) ورفض فرضية العدم اي بمعنى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين (عريقيب، 2018:17).

وهناك مرحلتين يتم من خلالهما اجراء هذا الاختبار هما:

الخطوة الاولى:

تشمل هذه الخطوة تقدير التكامل المشترك عن طريق وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين X_t و Y_t باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + e_t \dots \dots \dots (7)$$

- شرط ان تكون كافة المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.
- استخدام احد اختبارات جذر الوحدة بهدف التأكد من درجة التكامل.
- من الممكن استخدام الاساليب الاحصائية العادية لغرض الحصول على الاستدلالات الاقتصادية والاحصائية المطلوبة.
- يتم اختبار استقرارية البواقي (e_t) فإذا تم قبول فرضية العدم ($H_0 : \beta = 0$)، فإن ذلك يدل على وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي وبالتالي فإنها غير مستقرة اي عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلسلة الزمنية، والعكس صحيح في حالة رفض فرضية العدم ($H_0 : \beta = 0$).

الخطوة الثانية نموذج تصحيح الخطأ: Error Correcting Term

في هذه الخطوة يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرين (y_t و x_t) متكاملين تكاملاً مشتركاً لمعرفة العلاقة في الاجل القصير ومن ثم يتم بعد ذلك ادخال البواقي المقدر في انحدار الاجل الطويل كمتغير مستقل مبطاً لمدة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب فروقات المتغيرات الاخرى غير مستقرة كما في المعادلة الاتية (علاوي وراهي، 2015:25):

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + e_t \dots \dots \dots (8)$$

حيث ان:

Δ = الفرق الاول.

e_t = معامل حد تصحيح الخطأ (سالب الاشارة الجبرية ومعنوية احصائياً).

e_{t-1} = نسبة اختلال التوازن في المدة السابقة (حد تصحيح الخطأ).

خامساً: تحديد مدة الابطاء المثلى

يعد نموذج التخلف الزمني من النماذج ذات الاهمية الكبيرة في عملية اتخاذ القرار كونها تساعد في معرفة المدة الزمنية التي تكون فيها الوحدات الاقتصادية قادرة على الاستجابة للقرارات التي تتخذ بشأن المتغيرات الاخرى، ونظراً لأهمية نموذج متجه تصحيح الخطأ في تحديد نوع العلاقة (قصيرة

الأجل او طويلة الأجل) بين المتغيرات الاقتصادية فأن نموذج تحديد مدة الابطاء المثلى يكون حساس لعدد فترات التخلف للمتغيرات التفسيرية في معادلة العلاقة السببية، مما يستلزم اتباع معايير معينة لتحديد التخلف الزمني الافضل للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة والاختبار والتي تشير الى ان فترة التخلف المثلى هي الفترة التي تعطي اقل قيمة عند الاختبار (العبيدي، 2016:105).

وعموماً يمكن كتابة المعادلة العامة لنموذج توزيع التخلف الزمني بالاتي:

$$Y_t = a + \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-1} + \beta_2 X_{t-2} + \beta_3 X_{t-3} + \dots \beta_s X_{t-s} + U_t \dots \dots \dots (9)$$

يشير هذا النموذج الى (S) من فترات التخلف الزمني، إذ قد تكون تلك الفترة نهائية او غير نهائية، اما المعلمة (β_0) فأنها تشير الى تأثير المضاعف المعلوم، في حين تشير المعلمات ($\beta_3, \beta_2, \beta_1$) الى التخلف او انها تقيس متوسط التأثير على (Y) عندما تتغير قيمة (X) بوحدة واحدة خلال المدة الزمنية السابقة (السيفو ومشعل، 2003:379).

سادساً: دوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة IRF)

تقيس دوال استجابة النبضة (IRF) أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل انموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR) او انموذج تصحيح الخطأ ذو المتجه (VECM) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الاخرى لهذا الانموذج وهناك طريقتان لقياس اثر الصدمة:

- الاولى قياس الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد.

- الثانية قياس اثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة.

ويمكن التنبؤ بأثر الصدمة في المتغير العشوائي (y_t) ولمدة زمنية معينة (s) بواسطة المعادلة الاتية(الجبوري وحسين، 2013:36):

$$As = \frac{\partial y_{t+1}}{\partial v} \dots \dots \dots (10)$$

إذ ان المصفوفة AS تمثل استجابة الانموذج لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المدة t في كل متغير من متغيرات الانموذج.

المبحث الثاني

عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي

أولاً: توصيف الانموذج القياسي

الانموذج القياسي: هو عبارة عن نموذج اقتصادي يعطي صورة رمزية عن طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة محل الدراسة وبصورة يمكن القول بانها اقرب الى الدقة مستعملاً بذلك العوامل التي تؤثر على سلوك الظاهرة كلياً او جزئياً.

ان اسلوب التحليل القياسي من الاساليب الكمية التي تقوم على اساس اختبار وتقدير العلاقة بين العديد من المتغيرات المختلفة وذلك لما يتسم به هذا الاسلوب من البساطة والدقة والقدرة على تفسير النتائج، وان المنطلق الاساسي للدراسات القياسية بمختلف انواعها هي النظرية الاقتصادية ومع ذلك يبقى القياس الكمي اداة للبرهنة على مدى مطابقة نتائج المتغيرات محل الدراسة مع منطق النظرية الاقتصادية وعليه فان الاسلوب القياسي هو وسيلة يتم استخدامها لتأكيد فروض النظرية الاقتصادية.

ان مرحلة توصيف النموذج تعد من اهم واصعب المراحل التي يتم على اساسها بناء النموذج القياسي وذلك لما يتطلبه الامر من تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج وعليه يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات الى معادلات رياضية وذلك باستعمال الرموز في تحديد قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

يتم في هذه المرحلة تحديد متغيرات النموذج ويستند هنا الباحث على منطق النظرية الاقتصادية وعلى البيانات المتوفرة عن الظاهرة محل الدراسة حيث تتكون الظاهرة من (14) سنة اي للمدة من (2004-2017) وقد استخدمت المتغيرات التابعة والمتمثلة بـ (الايرادات العامة ، النفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي، الموازنة العامة) في النموذج وذلك من اجل معرفة مدى تأثر هذه المتغيرات الاقتصادية بالمتغير المستقل وهو (سعر النفط) ومن الممكن ادراج هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول (16)

المتغيرات المستعملة في النموذج القياسي المقدر والرموز الخاصة بها

المتغير	اسم المتغير باللغة الانكليزية	الرمز باللغة الانكليزية	نوع المتغير
سعر النفط	Price Oil	PO	مستقل
الايرادات العامة	Public Revenue	PR	تابع
النفقات العامة	Public Expenditure	PE	تابع
الموازنة العامة	Public Budget	PB	تابع
الناتج المحلي الاجمالي	Gross Domestic product	GDP	تابع

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

ثانياً: بناء هيكل النموذج

يتكون النموذج القياسي من مجموعة من المعادلات استخدم انموذج الانحدار الخطي البسيط في تقدير العلاقات المدروسة ويتضمن المعادلات التالية:

$$PR = \alpha + \beta PO + e \quad \text{1- معادلة الإيرادات العامة (PR)}$$

$$PE = \alpha_1 + \beta_1 PO + e_1 \quad \text{2- معادلة النفقات العامة (PE)}$$

$$PB = \alpha_2 + \beta_2 PO + e_2 \quad \text{3- معادلة الموازنة العامة (PB)}$$

$$GDP = \alpha_3 + \beta_3 PO + e_3 \quad \text{4- معادلة الناتج المحلي الاجمالي (GDP)}$$

يبين الجدول (17) المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة التي تمثلت بسعر النفط والإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي.

جدول (17)

اسعار النفط والإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة و GDP للمدة (2004-2017)

السنوات	سعر النفط العراقي بالدولار الامريكي (PO)	الإيرادات العامة (مليار دولار) (PR)	النفقات العامة (مليار دولار) (PE)	اجمالي الموازنة العامة (مليار دولار) (PB)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار) (GDP)
2004	31.4	27.65	26.92	54.57	21.79
2005	45.6	33.89	22.11	56	37.61
2006	55.6	41.12	32.53	73.65	43.09
2007	66.8	46.07	32.72	78.79	68.11
2008	97.4	67.6	49.79	117.39	48.25
2009	59.4	46.31	44.06	90.37	62.56
2010	77.5	58.82	58.79	117.61	90.01
2011	103	91.2	66.02	157.22	113.2
2012	107	100.43	88.13	188.56	92.21
2013	103	95.42	99.86	195.28	69.52
2014	94.9	88.52	95.12	183.64	71.26
2015	44.7	55.72	59.01	114.73	43.78
2016	41.9	45.61	56.22	101.83	67.93
2017	49.3	64.82	63.28	128.1	53.2

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات متعددة.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متعددة.

ثالثاً: الارتباط Correlations

بهدف معرفة قوة العلاقة والارتباط بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson) وبعد اجراء الاختبار تم التوصل الى النتائج التي ظهرت في الجدول (18)

الجدول (18)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية

PO		المتغيرات
Sig	معامل الارتباط بيرسون	
0.000	0.890	PR
0.000	0.707	PE
0.000	0.815	PB
0.000	0.711	GDP

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

اظهرت نتائج التحليل مايلي:

1- ان العلاقة بين الايرادات العامة (PR) وسعر النفط (PO) علاقة طردية وبمعامل ارتباط بلغ (0.890) عند مستوى معنوية (1%)، وهذا يدل على قوة العلاقة بين الايرادات العامة وسعر النفط وبمعنوية (0.000).

2- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين سعر النفط (PO) والنفقات العامة (PE) وبمعامل ارتباط بلغ (0.707) عند مستوى معنوية (1%) وبالتالي فإنه ارتباط قوي مما يعني قوة العلاقة بين سعر النفط والنفقات العامة وبمعنوية (0.000).

3- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين سعر النفط (PO) والموازنة العامة (PB) وبمعامل ارتباط بلغ (0.815) عند مستوى معنوية (1%) وبالتالي فإنه ارتباط قوي مما يعني قوة العلاقة بين سعر النفط والموازنة العامة وبمعنوية (0.000).

4- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين سعر النفط (PO) والنتاج المحلي الاجمالي (GDP) وبمعامل ارتباط بلغ (0.711) عند مستوى معنوية (1%) وبالتالي فإنه ارتباط قوي مما يعني قوة العلاقة بين سعر النفط والنتاج المحلي الاجمالي وبمعنوية (0.000).

رابعاً: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

من الضروري اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة والتأكد منها وذلك عن طريق استخدام اختبارات جذر الوحدة (Unit Root) إذ تم اعتماد اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس- بيرون (p-p) .

1- اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey-Fuller

الجدول (19)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة

المتغيرات	عند المستوى I(0)				عند الفرق الاول I(1)				مستوى المعنوية
	Prob	القيمة الاحصائية *	القيم الحرجة **	القرار	Prob	القيمة الاحصائية *	القيم الحرجة **	القرار	
PO	0.5205	-0.397341	-2.754993 -1.970978 -1.603693	غير مستقرة	0.0025	-3.440204	-2.771926 -1.974028 -1.602922	مستقرة	%1
PR	0.6445	-0.058692	-2.754993 -1.970978 -1.603693	غير مستقرة	0.0107	-2.739188	-2.771926 -1.974028 -1.602922	مستقرة	%5
PE	0.6911	0.081397	-2.754993 -1.970978 -1.603693	غير مستقرة	0.0107	-2.738249	-2.771926 -1.974028 -1.602922	مستقرة	%5
PB	0.6852	0.062941	-2.754993 -1.970978 -1.603693	غير مستقرة	0.0146	-2.585623	-2.771926 -1.974028 -1.602922	مستقرة	%5
GDP	0.5629	-0.286332	-2.754993 -1.970978 -1.603693	غير مستقرة	0.0013	-3.780095	-2.771926 -1.974028 -1.602922	مستقرة	%1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10) بالاستناد على بيانات الجدول (17)

* القيمة الاحصائية هي (t) المحتسبة.

** القيم الحرجة هي (t) الجدولية.

يتبين من خلال بيانات الجدول (19)، جدول اختبار ديكي- فولر ان كافة المتغيرات الاقتصادية لم تستقر عند المستوى (LEVEL) الا انها استقرت عند الفرق الاول وبمستوى معنوية (1%، 5%)، مما يعني انها متغيرات متكاملة من الدرجة الاولى (I(1)، إذ يتضح ان المتغير (PO) الذي يمثل سعر النفط يكون غير ساكن عند المستوى وتحدد درجة سكونه بالفرق الاول (وبدون الحد الثابت والاتجاه العام) وبمستوى معنوية (1%) إذ كانت (t) المحتسبة والبالغة (-3.433397) اكبر من (t) الجدولية البالغة (-2.771926) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد بأن السلسلة الزمنية تخلو من جذر الوحدة للمتغير المذكور بالفرق الاول وبالتالي سكونها، كما تظهر نتائج الاختبار ان المتغير (PR) والذي يمثل الايرادات العامة غير مستقر عند المستوى الا انه استقر عند الفرق الاول (وبدون الحد الثابت والاتجاه العام) وعند مستوى معنوية (5%)، إذ تشير نتائج الاختبار ان (t) المحتسبة والبالغة (-2.739188) اكبر من (t) الجدولية التي بلغت (-1.974028) الامر الذي يعني قبول الفرضية البديلة التي تؤكد ان السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة وبالتالي سكونها عند الفرق الاول، كذلك الحال بالنسبة للمتغيرين (PE) و (PB) واللذان يمثلان النفقات العامة والموازنة العامة، إذ بينت نتائجهما انهما غير ساكنين عند المستوى وتحدد درجة سكونهما عند الفرق الاول (وبدون حد ثابت واتجاه عام) وبمستوى معنوية (5%)، إذ تشير نتائج الاختبار ان (t) المحتسبة للمتغير (PE) والبالغة (-2.738249) كانت اكبر من (t) الجدولية التي بلغت (-1.974028) وبالتالي امكانية قبول الفرضية البديلة التي تنص على خلو السلسلة الزمنية للمتغير المذكور من جذر الوحدة وسكونها عند الفرق الاول، اما بالنسبة للمتغير (PB) إذ كانت (t) المحتسبة والبالغة (-2.585623) اكبر من (t) الجدولية البالغة (-1.974028) مما يشير ذلك الى امكانية قبول الفرضية البديلة اي عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة وبالتالي سكونها عند الفرق الاول، وكذلك اثبتت نتائج الاختبار ان المتغير (GDP) الذي يمثل الناتج المحلي الاجمالي غير مستقر عند المستوى الا انه استقر عند الفرق الاول (وبدون الحد الثابت والاتجاه العام) وبمستوى معنوية (1%)، إذ بينت نتائج الاختبار ان (t) المحتسبة للمتغير المذكور والبالغة (-3.780095) اكبر من (t) الجدولية التي بلغت (-2.771926) اي قبول الفرضية البديلة التي تشير الى عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية وبالتالي استقرارها عند الفرق الاول.

2- اختبار فيلبس - بيرون (p-p) Phillips-Perron Test

الجدول (20)

نتائج اختبار فيلبس - بيرون (p-p) للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة

المتغيرات	عند المستوى I(0)				عند الفرق الاول I(1)				
	Prob	القيمة الاحصائية *	القيم الحرجة **	القرار	Prob	القيمة الاحصائية	القيم الحرجة	القرار	مستوى المعنوية
PO	0.5213	-0.395159	-2.754993 -1.970978 -1.603693	غير مستقرة	0.0025	-3.440204	-2.771926 -1.974028 -1.602922	مستقرة	%1
PR	0.6389	-0.075301	-2.754993 -1.970978 -1.603693	غير مستقرة	0.0127	-2.653561	-2.771926 -1.974028 -1.602922	مستقرة	%5
PE	0.6663	0.005704	-2.754993 -1.970978 -1.603693	غير مستقرة	0.0107	-2.738249	-2.771926 -1.974028 -1.602922	مستقرة	%5
PB	0.6852	0.062941	-2.754993 -1.970978 -1.603693	غير مستقرة	0.0143	-2.596954	-2.771926 -1.974028 -1.602922	مستقرة	%5
GDP	0.5629	-0.286332	-2.754993 -1.970978 -1.603693	غير مستقرة	0.0013	-3.780095	-2.771926 -1.974028 -1.602922	مستقرة	%1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10) بالاستناد على بيانات الجدول (17)

* القيمة الاحصائية هي (t) المحتسبة.

** القيم الحرجة هي (t) الجدولية.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (20) جدول اختبار فيليبس- بيرون ان كافة المتغيرات الاقتصادية غير ساكنة عند المستوى (LEVEL) الا ان درجة سكونها تحددت عند الفرق الاول وبمستوى معنوية (1%، 5%)، مما يعني انها متغيرات متكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$ ، إذ يتضح ان المتغير (PO) الذي يمثل سعر النفط يكون غير مستقر عند المستوى الا انه استقر عند الفرق الاول (وبدون الحد الثابت والاتجاه العام) وبمستوى معنوية (1%) إذ بينت نتائج الاختبار ان (t) المحتسبة وبالغة (-3.433397) اكبر من (t) الجدولية البالغة (-2.771926) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد بأن السلسلة الزمنية تخلو من جذر الوحدة للمتغير المذكور وبالتالي استقرارها عند الفرق الاول، كما تظهر نتائج الاختبار ان المتغير (PR) والذي يمثل الايرادات العامة غير ساكن عند المستوى الا ان درجة سكونه تتحدد عند الفرق الاول (وبدون الحد الثابت والاتجاه العام) وعند مستوى معنوية (5%)، إذ توضح نتائج الاختبار ان (t) المحتسبة وبالغة (-2.653561) اكبر من (t) الجدولية التي بلغت (-1.974028) الامر الذي يعني امكانية رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير الى ان السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة وبالتالي سكونها عند الفرق الاول، كذلك الحال بالنسبة للمتغيرين (PE) و (PB) واللذان يمثلان النفقات العامة والموازنة العامة، إذ بينت نتائجهما انهما غير ساكنين عند المستوى وتتحدد درجة سكونهما عند الفرق الاول (وبدون حد ثابت واتجاه عام) وبمستوى معنوية (5%)، إذ بينت نتائج الاختبار ان (t) المحتسبة للمتغير (PE) وبالغة (-2.738249) كانت اكبر من (t) الجدولية التي بلغت (-1.974028) وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على خلو السلسلة الزمنية للمتغير المذكور من جذر الوحدة وسكونها عند الفرق الاول، اما بالنسبة للمتغير (PB) التي كانت (t) المحتسبة وبالغة (-2.596954) اكبر من (t) الجدولية البالغة (-1.974028) مما يعني ذلك رفض فرضية العدم وامكانية قبول الفرضية البديلة اي عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة وبالتالي سكونها عند الفرق الاول، وكذلك اشارت نتائج الاختبار ان المتغير (GDP) الذي يمثل الناتج المحلي الاجمالي غير مستقر عند المستوى الا انه استقر عند الفرق الاول (وبدون الحد الثابت والاتجاه العام) وبمستوى معنوية (1%)، إذ اثبتت نتائج الاختبار ان (t) المحتسبة للمتغير المذكور وبالغة (-3.780095) اكبر من (t) الجدولية التي بلغت (-2.771926) اي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة وبالتالي استقرارها عند الفرق الاول.

خامساً: اختبار التكامل المشترك

اظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test (اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey-Fuller و اختبار فيليبس- بيرون (Phillips-Perron Test (p-p) الخاصة باستقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بأن كافة المتغيرات الاقتصادية ساكنة ومستقرة عند الفرق الاول ، اي بمعنى انها متغيرات متكاملة بالدرجة الاولى $I(1)$ ، إذ يتم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين السلاسل الزمنية وعليه يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام طريقة انجل- كرانجر (Engle-Granger) ذو الخطوتين وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) .

1- تقدير وتحليل نتائج الانموذج القياسي

تم تقدير الانموذج بالاستناد الى طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) عن طريق اسلوب الانحدار الخطي البسيط (Regression)، إذ ان هذه الطريقة تعطي افضل نتائج في تقدير العلاقة بين سعر النفط كمتغير مستقل والايادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة والنتائج المحلي الاجمالي كمتغير تابعة، وبعد تحليل بيانات الجدول (17) باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10) ظهرت النتائج متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية وكانت بالشكل الاتي:

أ- معادلة الايرادات العامة (PR):

الجدول (21)

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الاحصائية لها لنموذج الايرادات العامة

المعلومات المقدرة	t	R^2	F	sig
$a = 6.020$ (الحد الثابت)	0.686	0.79	45.739	0.000
$b = 0.796$	6.020			
PR= 6.020 + 0.796 PO				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

يتبين من نتائج التحليل في الجدول (21) ان النموذج يتمتع بقوة تفسيرية عالية، إذ يلاحظ ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.79) وبالتالي فإن هذا النسبة تدل على ان نسبة (79%) من التغيرات التي حدثت في اجمالي الايرادات العامة تعود الى تأثير العامل المستقل وهو سعر النفط وتبقى نسبة (21%) تعود الى عوامل اخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة وتسمى بالمتغيرات العشوائية،

ويتضح كذلك ان المعالم المقدرة معنوية عند مستوى معنوية (1%) من خلال قيمة (t)، إذ كانت قيمة (t) المحتسبة والبالغة (6.763) اكبر من (t) الجدولية التي بلغت (0.686) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الدالة على معنوية النموذج.

وبشكل عام يتضح بأن النموذج معنوي عند مستوى معنوية (1%) من خلال ما تشير اليه قيمة (F) الامر الذي يدل على وجود علاقة معنوية طردية بين سعر النفط والاياردات العامة.

ومن الناحية الاقتصادية فقد اظهرت نتائج التحليل على وجود علاقة طردية بين سعر النفط والاياردات العامة، اي ان المتغير المستقل (سعر النفط) يكون له تأثير طردي على المتغير التابع (الاياردات العامة) وهذا ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ نجد ومن خلال معادلة الاياردات العامة عندما يزداد سعر النفط (دولار واحد) فإن الاياردات العامة تزداد بمقدار (0.796) دولار وهذا ما يعطي صورة على مدى اعتماد الاياردات العامة على التغيرات التي تحصل في اسعار النفط في السوق العالمية.

ب- معادلة النفقات العامة (PE):

الجدول (22)

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الاحصائية لها لنموذج النفقات العامة

المعلومات المقدرة	t	R^2	F	sig
a = 11.080 (الحد الثابت)	0.788	0.49	11.991	0.000
b = 0.654	3.462			
PE= 11.080 + 0.654 PO				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

اظهرت نتائج التحليل في الجدول (22) ان النموذج يتمتع بمستوى معنوية عالية مما يؤكد نسبة الثقة بالنموذج، كذلك يتبين من نتائج التحليل ان (49%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (النفقات العامة) تعود الى تأثير المتغير المستقل (سعر النفط)، وعند مقارنة (t) المحتسبة والبالغة (3.462) مع (t) الجدولية التي بلغت (0.788) نجد ان (t) المحتسبة اكبر من (t) الجدولية وهذا يعني امكانية رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد معنوية النموذج.

وبشكل عام يلاحظ بأن النموذج معنوي عند مستوى معنوية (1%) من خلال ما تشير اليه قيمة (F) الامر الذي يدل على وجود علاقة معنوية ايجابية بين سعر النفط والنفقات العامة.

ومن الناحية الاقتصادية فقد اظهرت نتائج التحليل ان النموذج متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، اي بمعنى ان المتغير المستقل (سعر النفط) يؤثر بشكل ايجابي بالمتغير التابع (النفقات العامة)، إذ يلاحظ عند ارتفاع سعر النفط (دولار واحد) يؤدي الى ارتفاع النفقات العامة بمقدار (0.654) دولار.

ت- معادلة الموازنة العامة (PB):

الجدول (23)

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الاحصائية لها لنموذج الموازنة العامة

المعاملات المقدرة	t	R^2	F	sig
a = 17.100 (الحد الثابت)	0.771	0.66	23.784	0.000
b = 1.450	4.873			
PB= 17.100 + 1.450 PO				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

تشير نتائج التحليل في الجدول (23) الى ان مستوى المعنوية للنموذج عالية، وكذلك ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.66) هذا يعني ان المتغير المستقل (سعر النفط) يفسر ما نسبته (66%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الموازنة العامة) وتبقى نسبة (34%) تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن النموذج وتكون واقعة ضمن المتغير العشوائي ، ويتضح كذلك من نتائج التحليل ان قيمة (t) المحتسبة والتي بلغت (4.873) اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (0.771) الامر الذي يعني معنوية المعالم المقدرة.

وعلى المستوى الكلي يلاحظ بأن الانموذج معنوي عند مستوى معنوية (1%) من خلال ما تشير اليه قيمة (F) الامر الذي يدل على وجود علاقة طردية بين سعر النفط والموازنة العامة.

ومن الناحية الاقتصادية فقد اظهرت النتائج على وجود علاقة طردية بين سعر النفط والموازنة العامة، اي ان المتغير المستقل (سعر النفط) يؤثر بشكل ايجابي على المتغير التابع (الموازنة العامة) وهذا ما يتفق مع الواقع الاقتصادي في العراق كونه اقتصاد ريعي احادي الجانب، إذ يتضح من خلال معادلة الموازنة العامة عندما يزداد سعر النفط (دولار واحد) فأن الموازنة العامة تزداد بمقدار (1.450) دولار، وهذا ما يبرهن مدى اعتماد الموازنة العامة على اسعار النفط الخام.

ث - معادلة الناتج المحلي الاجمالي (GDP):

الجدول (24)

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الاحصائية لها لنموذج الناتج المحلي الاجمالي

المعلومات المقدرة	t	R^2	F	sig
(الحد الثابت) a = 17.796	1.292	0.50	12.255	0.000
b = 0.647	3.500			
GDP = 17.796 + 0.647 PO				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

من خلال نتائج التحليل في الجدول (24) يتبين ان درجة الثقة او معنوية النموذج مرتفعة، كذلك يتضح ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.50) الامر الذي يدل على ان المتغير المستقل (سعر النفط) يفسر مانسبته (50%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) وان النسبة المتبقية البالغة (50%) تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج وتقع ضمن المتغير العشوائي، وهذا يعتبر منطقي كون الناتج المحلي الاجمالي في العراق تساهم في تكوينه العديد من القطاعات الاخرى غير النفط والمتمثلة بالقطاع الزراعي والخدمي والسلعي.... الخ، وكذلك اظهرت نتائج التحليل ان قيمة (t) المحتسبة والبالغة (3.500) اكبر من قيمة (t) الجدولية، مما يبرهن معنوية المعالم المقدرة اي يتم قبول الفرضية البديلة الدالة على معنوية المعالم المقدرة.

وعلى المستوى الكلي يتبين بأن النموذج معنوي عند مستوى معنوية (1%) من خلال ما تشير اليه قيمة (F) الامر الذي يدل على وجود علاقة ايجابية بين سعر النفط والناتج المحلي الاجمالي.

اما من الناحية الاقتصادية فقد جاءت نتائج التحليل متوافقة مع الواقع والمنطق الاقتصادي، اي ان المتغير المستقل (سعر النفط) يؤثر بشكل ايجابي على المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، إذ يتضح من خلال معادلة الناتج المحلي الاجمالي عندما يزداد سعر النفط (دولار واحد) فإن الناتج المحلي الاجمالي يزداد بمقدار (0.647) دولار، وهذا ما يعني مدى مساهمة القطاع النفطي في العراق في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

2- نتائج اختبار استقرارية البواقي للمتغيرات الاقتصادية

يتبين من نتائج اختبار استقرارية البواقي في الجدول (25) ان كافة المتغيرات الاقتصادية كانت ساكنة ومستقرة عند الفرق الاول، اي انها متغيرات متكاملة بالدرجة الاولى (I(1)، وذلك وفقاً لاختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF).

الجدول (25)

نتائج اختبار استقرارية البواقي للمتغيرات الاقتصادية

اختبار (ADF) عند الفرق الاول I(1)					
المتغيرات	القيمة الاحصائية *	القيم الحرجة **	Prob	القرار	مستوى المعنوية
PO	-3.340192	-2.771926 -1.974028 -1.602922	0.0031	مستقرة	%1
PR	-2.929052	-2.771926 -1.974028 -1.602922	0.0072	مستقرة	%1
PE	-3.454560	-2.771926 -1.974028 -1.602922	0.0025	مستقرة	%1
PB	-2.910849	-2.771926 -1.974028 -1.602922	0.0075	مستقرة	%1
GDP	-4.371688	-2.771926 -1.974028 -1.602922	0.0004	مستقرة	%1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10) بالاستناد على بيانات الجدول (17)

* القيمة الاحصائية هي (t) المحتسبة.

** القيم الحرجة هي (t) الجدولية.

إذ يتضح من جدول استقرارية البواقي ان البواقي المقدرة تخلو من جذر الوحدة اي انها ساكنة ومستقرة عند الفرق الاول وعند مستوى معنوية (1%) إذ كانت القيمة الاحصائية (المحتسبة) اكبر من القيم الحرجة (الجدولية) لكافة المتغيرات وعليه يتم رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة الدالة على وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية.

سادساً: نتائج اختبار تحديد مدة الابطاء المثلى

ان مدة الابطاء المثلى التي اظهرتها نتائج الاختبارات الثلاثة (AIC, HQ, SC) التي استعملت في تحديد مدة الابطاء المثلى بهدف تحقيق افضل تقدير لنموذج تصحيح الخطأ هي المدة الاولى ولكافة المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وعند مستوى معنوي (5%) ذلك كون قيمتها هي الاقل بالمقارنة مع بقية القيم الاخرى في الاختبارات، وعليه سيتم الاعتماد على تلك المدة في تقدير هذا النموذج وبالتالي فأن نموذج تصحيح الخطأ التي يتم استعماله في الكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سيتضمن مدة ابطاء واحدة.

الجدول (26)

تحديد مدة الابطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة

	Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
PO	0	-55.11610	NA*	675.3253	9.352684	9.393093	9.337723
	1	-52.95401	3.603487	557.9470*	9.159002*	9.239820*	9.129080*
	2	-52.64083	0.469769	630.4417	9.273472	9.394699	9.228590
PR	0	-53.41725	NA	508.7982	9.069541	9.109950	9.054580
	1	-49.91211	5.841894*	336.0568*	8.652018*	8.732836*	8.622097*
	2	-49.27167	0.960661	359.5644	8.711945	8.833172	8.667062
PE	0	-53.77107	NA	539.7043	9.128511	9.168920	9.113550
	1	-47.68147	10.14933*	231.7146*	8.280244*	8.361062*	8.250323*
	2	-47.16933	0.768207	253.2820	8.361555	8.482782	8.316672
PB	0	-61.54067	NA	1970.326	10.42344	10.46385	10.40848
	1	-56.47768	8.438311*	1003.793*	9.746280*	9.827097*	9.716358*
	2	-55.76947	1.062311	1061.948	9.794912	9.916138	9.750029
GDP	0	-53.17833	NA*	488.9359	9.029721	9.070130	9.014760
	1	-51.22241	3.259865	418.0759*	8.870401*	8.951219*	8.840480*
	2	-51.22110	0.001962	497.6009	9.036850	9.158077	8.991967

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

* تعني مدة الابطاء المثلى.

إذ ان:

LR: اختبار LR. AIC: معيار اكايك.

HQ: معيار هانان كوين. SC: معيار سكوarz.

يتبين من نتائج التحليل في الجدول (26) ان مدة الابطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة هي المدة الاولى وذلك كونها جاءت متوافقة مع معيار سكوارز (SC) ومعيار اكايك (AIC) ومعيار هانان كوين (HQ) وبالتالي فأنها تمثل اقل قيمة.

سابعاً: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model

بعد تحديد مدة الابطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية والتي تمثلت بالمدة الاولى لكافة المتغيرات، لذا سوف يتم الاعتماد على تلك المدة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وكما يلي:

1- الايرادات العامة (PR)

الجدول (27)

نتائج تصحيح الخطأ لنموذج الايرادات العامة (PR)

Variable	Coefficient	Std-Error	T-Statistic	Prob
DPR(-1)	-0.144254	0.221489	-0.651289	0.5295
PO	0.699015	0.092779	7.534215	0.0000
C	1.680180	2.002351	0.839104	0.4210
R-Squared	0.867596	Mean dependent Var		2.859231
Adjusted R- Squared	0.841115	S.D dependent Var		17.87965
Sum Squared reside	507.9267	Akaik info criterion		6.964803
Log Likelihood	-42.27122	Schwarz criterion		7.095176
F- Statistic	32.76317	Hannan-Quinn Critter		6.938006
Prob (F- Statistic)	0.0000	Durbin-Watson stst		1.809714

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

تشير نتائج الاختبار في الجدول (27) نموذج تصحيح الخطأ والمعاملات قصيرة الاجل الى ان المتغير المستقل (PO) كمتغير تفسيري معنوي، وهذا يدل على ان العلاقة قصيرة الاجل بين المتغير المستقل (PO) والمتغير التابع (PR) هي متوازنة، إذ يتضح ان قيمة معامل تصحيح الخطأ كانت سالبة والتي بلغت (-0.144254) وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر النفط والايرادات العامة وبمعنى اخر هنالك علاقة توازنية بين سعر النفط والايرادات العامة في الاجل القصير، كما اظهرت نتائج التحليل ان قيمة معامل

التحديد (R^2) بلغت (0.86) وبالتالي فإن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية عالية، ويعزز ذلك نتائج اختبار (F) التي بلغت قيمتها (32.763) وبمستوى معنوية اقل بكثير من (1%) وهذا يتوافق مع الواقع والمنطق الاقتصادي في العراق كون القطاع النفطي فيه يساهم وبشكل كبير في تمويل الإيرادات العامة.

2- النفقات العامة (PE)

الجدول (28)

نتائج تصحيح الخطأ لنموذج النفقات العامة (PE)

Variable	Coefficient	Std-Error	T-Statistic	Prob
DPE (-1)	-0.404187	0.214060	-1.888195	0.0957
PO	0.412130	0.127432	3.234130	0.0120
C	1.472684	2.974439	0.495113	0.6338
R-Squared	0.706569	Mean dependent Var		2.917273
Adjusted R- Squared	0.633211	S.D dependent Var		16.07620
Sum Squared reside	758.3555	Akaik info criterion		7.616589
Log Likelihood	-38.89124	Schwarz criterion		7.725106
F- Statistic	9.631820	Hannan-Quinn Critter		7.548184
Prob (F- Statistic)	0.0074	Durbin-Watson stst		1.315218

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

يتبين من نتائج الاختبار في الجدول (28) ان قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إذ بلغت (-0.404187) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر النفط والنفقات العامة، اي بمعنى وجود علاقة توازنية بين سعر النفط والنفقات العامة في الاجل القصير، كما يتضح من نتائج التحليل ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.70) وبالتالي فإن النموذج يمتاز بقوة تفسيرية متوسطة، وكذلك بينت النتائج معنوية النموذج بشكل عام من خلال اختبار (F) التي بلغت قيمتها (9.631820) وبمستوى معنوية اقل من (1%) وعليه فإن النموذج متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، اي ان سعر النفط يكون له تأثير ايجابي في النفقات العامة.

3- الموازنة العامة (PB)

الجدول (29)

نتائج تصحيح الخطأ لنموذج الموازنة العامة (PB)

Variable	Coefficient	Std-Error	T-Statistic	Prob
DPB(-1)	-0.127906	0.156473	-0.817433	0.4327
PO	1.155912	0.176116	6.563338	0.0001
C	3.676248	3.735143	0.984232	0.3482
R-Squared	0.840825	Mean dependent Var		5.656154
Adjusted R- Squared	0.808990	S.D dependent Var		30.58193
Sum Squared residue	1786.430	Akaik info criterion		8.222441
Log Likelihood	-50.44586	Schwarz criterion		8.352814
F- Statistic	26.41196	Hannan-Quinn Critter		8.195643
Prob (F- Statistic)	0.0001	Durbin-Watson stst		1.229275

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

تشير نتائج الاختبار في الجدول (29) نموذج تصحيح الخطأ والمعاملات قصيرة الاجل الى ان المتغير المستقل (PO) كمتغير تفسيري معنوي، وهذا يدل على ان العلاقة قصيرة الاجل بين المتغير المستقل (PO) والمتغير التابع (PB) هي متوازنة، إذ يتضح ان قيمة معامل تصحيح الخطأ كانت سالبة والتي بلغت (-0.127906) وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر النفط والموازنة العامة وبمعنى اخر هنالك علاقة توازنية بين سعر النفط والموازنة العامة في الاجل القصير، كما اظهرت نتائج التحليل ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.84) وبالتالي فإن النموذج يمتاز بقوة تفسيرية عالية اي بمعنى ان (84%) من التغيرات التي تحصل في الموازنة العامة تعود الى تأثير المتغير المستقل (سعر النفط)، ويتضح ايضاً معنوية النموذج ككل من خلال نتائج اختبار (F) التي بلغت قيمتها (26.41196) وبمستوى معنوية اقل من (1%) وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد معنوية النموذج، وبالتأكيد فإن ذلك يتوافق مع الواقع والمنطق الاقتصادي في العراق كون النسبة الاكبر من إيرادات الموازنة الاتحادية فيه هي إيرادات نفطية.

4- الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

الجدول (30)

نتائج تصحيح الخطأ لنموذج الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

Variable	Coefficient	Std-Error	T-Statistic	Prob
D(LGDP(-1)	-0.012547	0.004945	-2.537201	0.0295
PO	0.633232	0.262730	2.410199	0.0367
C	0.043347	0.077755	0.557483	0.5895
R-Squared	0.465754	Mean dependent Var		0.068662
Adjusted R- Squared	0.358905	S.D dependent Var		0.347387
Sum Squared reside	0.773658	Akaik info criterion		0.477840
Log Likelihood	-0.105961	Schwarz criterion		0.608213
F- Statistic	4.358986	Hannan-Quinn Critter		0.451043
Prob (F- Statistic)	0.0435	Durbin-Watson stst		2.325088

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

يتبين من نتائج تصحيح الخطأ والمعلومات القصيرة الاجل في الجدول (30) ان قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية والتي بلغت (-0.012547) وعند مستوى معنوية اقل من (5%) وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر النفط والناتج المحلي الاجمالي، اي بمعنى وجود علاقة توازنية بين سعر النفط والناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير، وكذلك بينت النتائج معنوية النموذج بشكل عام من خلال اختبار (F) وبمستوى معنوية اقل من (5%)، وعليه فإن النموذج متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، لان سعر النفط يكون له تأثير ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي.

ثامناً: متجهات الانحدار الذاتي Vector Autoregression

لغرض تقدير دوال الاستجابة الفورية فينبغي علينا تقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي ومن خلالها يمكننا الولوج الى دوال الاستجابة الفورية، وكما تم ذكره سابقاً، فإن متجهات الانحدار الذاتي تكون فيها كل المتغيرات داخلية وخارجية في ذات الوقت، لغرض إجراء عملية التقدير بواسطة متجهات الانحدار الذاتي، فانه يتطلب تحديد التخلف الزمني المناسب لمعادلة الانحدار الذاتي، والجدول (31) يوضح نتائج متجهات الانحدار الذاتي (VAR).

الجدول (31) نتائج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) للمتغيرات الاقتصادية

Vector Autoregression Estimates				
Date: 07/19/19 Time: 22:58				
Sample (adjusted): 2004Q3 2017Q4				
Included observations: 54 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
GDP	GR	GS	OP	
43.18059	-748.9764	-353.9115	0.665816	OP(-1)
(94.0935)	(341.032)	(291.423)	(0.43211)	
[0.45891]	[-2.19621]	[-1.21443]	[1.54085]	
-64.46475	665.6974	242.0075	0.115082	OP(-2)
(88.5160)	(320.817)	(274.149)	(0.40650)	
[-0.72828]	[2.07501]	[0.88276]	[0.28311]	
-0.172450	0.392812	1.587059	0.000380	GS(-1)
(0.06966)	(0.25249)	(0.21576)	(0.00032)	
[-2.47546]	[1.55575]	[7.35564]	[1.18801]	
0.117419	-0.285830	-0.739700	-0.000257	GS(-2)
(0.06461)	(0.23417)	(0.20011)	(0.00030)	
[1.81734]	[-1.22059]	[-3.69650]	[-0.86498]	
0.025151	2.204687	0.369974	0.000696	GR(-1)
(0.09308)	(0.33736)	(0.28829)	(0.00043)	
[0.27021]	[6.53506]	[1.28335]	[1.62749]	
0.054126	-1.302042	-0.169038	-0.000674	GR(-2)
(0.10582)	(0.38352)	(0.32773)	(0.00049)	
[0.51151]	[-3.39496]	[-0.51578]	[-1.38786]	
1.732218	0.223000	-0.006426	0.000391	GDP(-1)
(0.14886)	(0.53953)	(0.46105)	(0.00068)	
[11.6364]	[0.41332]	[-0.01394]	[0.57148]	
-0.733251	-0.259640	0.011312	-0.000495	GDP(-2)
(0.15438)	(0.55953)	(0.47814)	(0.00071)	
[-4.74967]	[-0.46403]	[0.02366]	[-0.69846]	
94.20535	10712.34	3071.795	19.57281	C
(2047.43)	(7420.69)	(6341.22)	(9.40251)	
[0.04601]	[1.44358]	[0.48442]	[2.08166]	
0.998666	0.972268	0.981512	0.948202	R-squared
0.998428	0.967338	0.978226	0.938993	Adj. R-squared
84448278	1.11E+09	8.10E+08	1780.989	Sum sq. resids
1369.901	4965.062	4242.806	6.291067	S.E. equation
4209.790	197.2084	298.6307	102.9697	F-statistic
-461.7147	-531.2498	-522.7609	-171.0131	Log likelihood
17.43388	20.00925	19.69485	6.667150	Akaike AIC
17.76537	20.34075	20.02635	6.998648	Schwarz SC
147363.2	75123.00	68887.13	71.39537	Mean dependent
34555.44	27472.71	28752.77	25.47039	S.D. dependent
		8.24E+20	Determinant resid covariance (dof adj.)	
		3.98E+20	Determinant resid covariance	
		-1587.151	Log likelihood	
		60.11669	Akaike information criterion	
		61.44268	Schwarz criterion	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

وان اختيار التخلف الزمني المناسب يتم أما بالطريقة الذاتية، أو من خلال البرنامج الإحصائي المستخدم في تقدير النموذج، فالطريقة الذاتية تقتضي إجراء الانحدار بتخلفات زمنية متعددة ومن ثم اختيار أقل قيمة لمعيار المعلومات (Akaike information criterion)، ولكن لسهولة التقدير فإن برنامج Eviews10 يمكنه اختيار التخلف الزمني المناسب وفقاً لأقل قيمة لمعيار المعلومات (Akaike)، ومن خلال نتائج تقدير متجهات الانحدار الذاتي الموضحة في الجدول (31) نجد أن التخلف الزمني الثاني كان يحمل أقل قيمة لمعيار المعلومات (Akaike)، وفي هذا التخلف فإن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (94%)، فيما بلغ معامل التحديد المصحح R^2 - قيمة (93%)، أما اختبار F فقد بلغ (102.9697) وهو أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.1922) وبمستوى معنوية (1%).

تاسعاً: دوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة):

من خلال الشكل البياني (16) والجدول (32) نجد ثلاث استجابات، الاولى هي استجابة الانفاق العام للتغير في اسعار النفط، والثاني هي استجابة الايرادات العامة للتغير في اسعار النفط، والثالثة هي استجابة الناتج المحلي الاجمالي للتغير في اسعار النفط، ومن خلال الاشكال الثلاثة يتضح الاتي:

1- يتضح من الشكل البياني (16) أن الاستجابة الفورية (استجابة النبضة) تكون لاثنتي عشرة فترة قادمة، بمقدار انحراف معياري واحد، وبما أن مشاهدات النموذج كانت فصلية فإن التنبؤ بالاستجابة سيكون لثلاث سنوات.

2- نلاحظ في المربع الاول أن استجابة الانفاق الحكومي إلى التغير في أسعار النفط يبدأ بالارتفاع تدريجياً ابتداءً من الفصل الثاني وبقية (5085.230) مليار دينار (بسبب أن أثر السياسات الاقتصادية لا يتضح الا بعد تباطؤ زمني محدد) ولغاية الفصل السادس (5396.653) مليار دينار ومن ثم يبدأ بالانخفاض لغاية الفصل الثاني عشر وبقية (2327.507) مليار دينار ففي بداية الامر كان مطابقاً لمنطق النظرية الاقتصادية، أي عند ارتفاع اسعار النفط فإن الانفاق الحكومي سيرتفع ايضاً، ولكن بعد ذلك وبسبب عدم فاعلية السياسات المالية فإن ارتفاع اسعار النفط أدت الى ارتفاع العجز المخطط، لكون ان ارتفاع اسعار النفط ادت الى تحسين الجدارة الائتمانية للعراق الامر الذي أدى الى سهولة الحصول على قروض اجنبية، ولكن مع كل انخفاض في اسعار النفط ستتلكأ الدولة في التسديد وتخلق مشكلة المديونية.

3- في المربع الثاني (استجابة الإيرادات العامة للتغير في اسعار النفط) فأنا نلاحظ أن الزيادة في الإيرادات العامة بدأت منذ الفصل الثاني وكانت بقيمة (6896.205) مليار دينار، ولغاية الفصل الخامس بقيمة (7235.720) مليار دينار، وبعد ذلك بدأت بالانخفاض لغاية الفصل الثاني عشر الى أن وصلت الى قيمة (979.9642) مليار دينار، وهنا فأن التغير في الإيرادات انخفض في الفصل الخامس ولم يؤثر على الانفاق الحكومي الا في الفصل السادس نتيجة التباطؤ الزمني لأثر السياسات الاقتصادية.

4- في المربع الثالث (استجابة الناتج المحلي الاجمالي للتغير في اسعار النفط) فأنا نلاحظ أن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لزيادة اسعار النفط ابتدأت منذ الفصل الثاني وبقيمة (562.9735) مليار دينار واستمرت بالارتفاع مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية حتى الفصل الثاني عشر بقيمة (1742.863) مليار دينار، والسبب في ذلك أن الإيرادات النفطية تشكل كمعدل بحدود (60%) من الناتج المحلي الاجمالي، ومن الطبيعي يظل الناتج المحلي الاجمالي يتزايد مع كل زيادة في اسعار النفط، ولكن هل هذه الزيادة ليس بالضرورة أن تؤدي الى استجابة الإيرادات العامة ومن ثم الانفاق العام نتيجة لعدم فاعلية السياسات المالية في الاقتصاد العراقي.

فضلاً عن أن هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب أن الاتجاه الصعودي لأسعار النفط كان أكبر من الاتجاه النزولي، عدا الصدمة التي حصلت في سنة 2014 وتبينت آثارها في نهاية سنة 2015، فعلى الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (32.8%) في سنة 2015 مقارنةً بنسبة (42.4%) سنة 2016^(*)، إلا أن ذلك لم يترافق مع زيادة الأنفاق العام بسبب أن جزء كبير من الأنفاق الحكومي يذهب إلى الموازنة التشغيلية التي تتسم بنسبة ثبات عالية في ظل تضخم الجهاز الحكومي والأنفاق على العمليات العسكرية لغرض بسط الاستقرار الأمني.

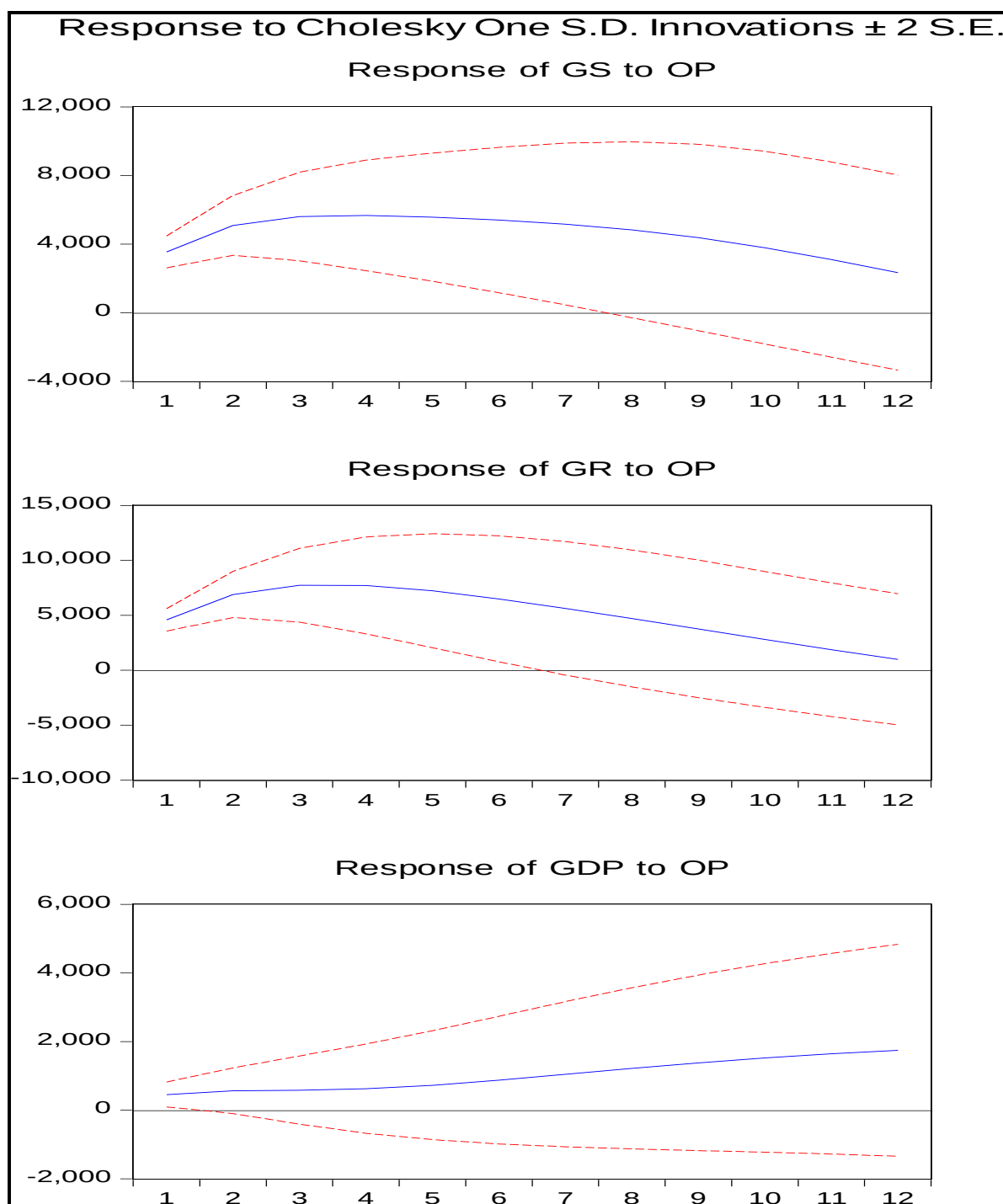
(*) البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

الجدول (32) نتائج دوال الاستجابة الفورية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة

GDP	GR	GS	Period
453.8966	4588.679	3539.211	1
(181.231)	(511.422)	(466.238)	
562.9735	6896.205	5085.230	2
(333.115)	(1053.67)	(869.625)	
581.7135	7742.399	5601.321	3
(497.958)	(1680.21)	(1290.26)	
624.8383	7726.439	5666.427	4
(650.796)	(2206.90)	(1611.72)	
724.2671	7235.720	5565.561	5
(793.986)	(2600.41)	(1870.91)	
871.0563	6497.205	5396.653	6
(930.540)	(2872.59)	(2117.82)	
1042.389	5633.243	5161.317	7
(1058.18)	(3040.16)	(2356.95)	
1216.338	4706.798	4828.625	8
(1174.39)	(3119.87)	(2564.50)	
1377.944	3752.653	4372.408	9
(1279.14)	(3130.88)	(2718.04)	
1519.966	2796.150	3787.746	10
(1374.37)	(3095.86)	(2809.57)	
1641.002	1862.526	3093.554	11
(1462.69)	(3040.02)	(2845.81)	
1742.863	979.9642	2327.507	12
(1546.45)	(2988.11)	(2843.80)	
Cholesky Ordering: OP GS GR GDP Standard Errors: Analytic			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

الشكل البياني (16) نتائج دوال الاستجابة الفورية



عاشراً- اختبار البواقي:

1- اختبار الارتباط التسلسلي (الارتباط الذاتي)

من خلال الجدول (33) يتضح أن الانموذج خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي (الارتباط الذاتي) وذلك لكون قيمة الاحتمالية (P-value) كانت أكبر من (5%)، إذ بلغت (0.6257).

الجدول (33) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للمتغيرات الاقتصادية

VAR Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Date: 07/19/19 Time: 22:55		
Sample: 2004Q1 2017Q4		
Included observations: 54		
Prob	LM-Stat	Lags
0.6257	13.63777	1
1.0000	1.798663	2
Probs from chi-square with 16 df.		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

2. اختبار عدم ثبات تجانس التباين (Heteroskedasticity)

من خلال الجدول (34) يتضح أن النموذج خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وذلك لكون قيمة الاحتمالية (P-value) كانت أكبر من (5%)، إذ بلغت (0.1214).

الجدول (34) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين للمتغيرات الاقتصادية

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)					
Date: 07/19/19 Time: 22:55					
Sample: 2004Q1 2017Q4					
Included observations: 54					
Joint test:					
			Prob.	df	Chi-sq
			0.1214	160	181.0945
Individual components:					
Prob.	Chi-sq(16)	Prob.	F(16,37)	R-squared	Dependent
0.4356	16.25011	0.4818	0.995457	0.300928	res1*res1
0.5368	14.83443	0.5991	0.875887	0.274712	res2*res2
0.4108	16.61661	0.4520	1.027887	0.307715	res3*res3
0.2869	18.65694	0.2985	1.220726	0.345499	res4*res4
0.4885	15.49809	0.5440	0.930846	0.287002	res2*res1
0.3922	16.89891	0.4293	1.053304	0.312943	res3*res1
0.3766	17.13955	0.4103	1.075277	0.317399	res3*res2
0.5852	14.18120	0.6524	0.823582	0.262615	res4*res1
0.7221	12.31457	0.7914	0.683151	0.228048	res4*res2
0.2203	19.99751	0.2150	1.360025	0.370324	res4*res3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (Eviews-10)

الاستنتاجات

والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات Conclusions

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها مايلي:

- 1- يعد القطاع النفطي واحد من اهم المتغيرات الاقتصادية لكافة دول العالم سواء لدول المنتجة له او المستهلكة، إذ يلعب دوراً مهماً وفعالاً في اعادة رسم الخارطة الدولية السياسية منها والاقتصادية.
- 2- ان اسعار النفط تعرضت الى العديد من الصدمات وهذا يشكل بدوره ارباكاً في اقتصاديات الدول التي تعتمد اعتماداً شبيه تام على عوائد القطاع النفطي ومنها العراق، الامر الذي يجعل منها عرضة للاختلالات الهيكلية.
- 3- بينت الدراسة ان اهم عاملين يؤثران في اسعار النفط هما الطلب العالمي على النفط والصراعات السياسية الدولية، إذ ان انخفاض الطلب العالمي على النفط يؤدي الى انخفاض وتدهور اسعار النفط وبالتالي انخفاض العوائد النفطية، في حين ان الصراعات السياسية تقود الدول المستوردة للنفط لاسيما ذات النفوذ السياسية والعسكرية الى ممارسة الضغوطات السياسية بهدف رضوخ الدول المنتجة للنفط الى سياساتها.
- 4- ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي تعد مؤشراً هاماً لقياس درجة التنوع الاقتصادي وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة مقابل انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاخرى يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي اي بمعنى اقتصاد احادي الجانب، والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة مقابل ارتفاع نسب مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي فإن ذلك يدل على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي، ومن هنا فقد بينت نتائج الدراسة اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق طوال المدة المدروسة بسبب اعتماده على جانب واحد وهو القطاع النفطي، إذ بلغت اعلى نسبه مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (72.5%).
- 5- بينت نتائج الدراسة ايضاً اختلال هيكل الصادرات الكلية في العراق كون الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة عدم التنوع في الصادرات وبالتالي يعد مؤشر ضعف في الاقتصاد العراقي إذ ان الميزان التجاري وفقاً لهذه الحالة يعتمد اعتماداً كلياً على القطاع النفطي، وعليه فإن اي تقلبات في اسعار النفط تضع الدولة في مشكلة عجز دائم .
- 6- اظهرت الدراسة اختلال هيكل النفقات العامة في العراق كون النسبة الاكبر منها هي نفقات جارية (تشغيلية)، إذ تراوحت نسبة مساهمة النفقات التشغيلية الى النفقات الكلية بين (66.1%-90.6%) ، مقابل تراجع وضعف النفقات الاستثمارية التي بلغت اعلى نسبة مساهمة لها (33.9%) .

7- ان انخفاض نسبة مساهمة الايرادات المالية النفطية في الايرادات الكلية للموازنة الاتحادية في العراق خلال الاعوام الاخيرة من الدراسة يعطي مؤشراً جيداً على اتجاه الحكومة العراقية نحو تفعيل مصادر الايرادات الاخرى غير النفطية لتعويض النقص الحاصل في الايرادات النفطية والتي تمثلت بقيام الحكومة بفرض الضرائب على شركات الاتصال في العراق وايرادات التعرفة الكمركية.... الخ ، الامر الذي ادى الى انخفاض مساهمة الايرادات النفطية في الموازنة الاتحادية الى (77.2%) عام 2015 بعد ان كانت (98.8%) عام 2004 .

8- ان التقلبات والتغيرات التي تحصل في اسعار النفط بين مدة واخرى تؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق مما يؤدي الى وجود مشاكل متفاقمة في الموازنات العامة، إذ انها كانت ولا زالت تعتمد بدرجة كبيرة على مورد واحد وهو مورد القطاع النفطي مقابل ذلك هنالك قصور واضح في القطاعات الانتاجية الاخرى .

9- اثبتت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين سعر النفط والايرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة بالإضافة الى الناتج المحلي الاجمالي، إذ اظهرت النتائج ان هنالك ارتباط طردي قوي بين سعر النفط مع الايرادات العامة بلغ (0.89) ومع النفقات العامة (0.70) ومع الموازنة العامة (0.81) ومع الناتج المحلي الاجمالي (0.71).

10- اثبتت نتائج التحليل القياسي ان كافة المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة تخلو من جذر الوحدة، اي انها كانت ساكنة ومستقرة عند الفرق الاول (1,1) وعند مستوى معنوية (1%، 5%)، استناداً الى اختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) واختبار فيليبس- بيرون Phillips-Perron Test.

11- اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ايجابية بين اسعار النفط و(الايرادات العامة ، النفقات العامة ، الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي)، إذ ان ارتفاع اسعار النفط (دولار واحد) يؤدي الى ارتفاع كل من الايرادات العامة بمقدار (0.796) دولار والنفقات العامة بمقدار (0.654) دولار وكذلك ارتفاع الموازنة العامة بمقدار (1.450) دولار والناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.647) دولار.

12- اثبتت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة تكامل مشترك بين بين اسعار النفط كمتغير مستقل و(الايرادات العامة ، النفقات العامة ، الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي) كمتغير تابع وفقاً لمنهجية انجل- كرانجر Engle - Granger وبالتالي وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل.

13- أثبتت نتائج الاختبارات الثلاث (AIC,HQ,SC) التي تم استخدامها بهدف تحديد فترة الابطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة ان فترة الابطاء المثلى هي الفترة الاولى ولكافة المتغيرات الاقتصادية وعند مستوى معنوية (5%) ذلك كون قيمتها هي الاقل بالمقارنة مع بقية القيم الاخرى في الاختبارات.

14- اثبتت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وجود علاقة توازنية في الاجل القصير بين سعر النفط وبين (الايرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي) عند فترة ابطاء واحدة.

15- أثبتت نتائج دوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة) هنالك ثلاث استجابات، الاولى هي استجابة الانفاق العام للتغير في اسعار النفط، والثاني هي استجابة الايرادات العامة للتغير في اسعار النفط، والثالثة هي استجابة الناتج المحلي الاجمالي للتغير في اسعار النفط.

ثانياً: التوصيات Recommendations

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن اقتراح الاتي:

- 1- ضرورة تنويع مصادر الايرادات العامة غير النفطية وتفعيل القطاعات الانتاجية الاخرى في العراق كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وغيرها من القطاعات الاخرى والاستفادة من مواردها في تمويل الموازنات العامة وعدم الاعتماد على جانب واحد وهو القطاع النفطي.
- 2- وضع خطط تنموية من قبل الجهات المختصة بهدف دعم متغيرات السياسة المالية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وتجنب الصدمات التي تحصل في اسعار النفط الخام .
- 3- اهمية تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي والتي من شأنه ان يساهم في زيادة الصادرات النفطية وتحقيق الانفتاح الاقتصادي وتعزيز مستوى النمو الاقتصادي.
- 4- تشجيع الباحثين على القيام بدراسات موسعة تشمل كافة جوانب السياسة المالية في العراق بهدف وضع الحلول اللازمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الناتج المحلي الاجمالي والصادرات الكلية.
- 5- ضرورة قيام الدولة بوضع خطط تنموية تتعلق بالنفقات العامة وعدم جعلها رهينة للتقلبات التي تحصل في اسعار النفط من ارتفاع وانخفاض، اي بمعنى ان تكون هنالك اليه انفاق ثابتة وعدم التوسع فيها مهما ارتفعت او انخفضت اسعار النفط بهدف تجنب المشاكل التي حدثت في الاقتصاد العراقي عام 2014 عندما تدهورت اسعار النفط والتي اضطر فيها العراق الى الاقتراض الخارجي من اجل تغطية نفقاته العامة.

- 6- التركيز على العناصر الهادفة لتحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة القطاع النفطي والتأكيد على أهمية التصرف الرشيد بالإيرادات النفطية ورفع مستوى النشاط الاستثماري والانتاجي وتعزيز دور القطاع الخاص من أجل زيادة الدخل وزيادة التوظيف على أن يتطابق كل ذلك مع برنامج اقتصادي يهدف إلى توظيف الإيرادات النفطية لصالح الاستثمار العام.
- 7- أهمية أن تتجه الدولة العراقية إلى تفعيل سبل التعاون والتنسيق مع الدول المنتجة للنفط بهدف استغلال ثروة القطاع النفطي بالشكل الأمثل وضبط سعرها العالمي مع قيمتها الحقيقية بما يتلاءم مع مصالح هذه الدول وحاجة الدول المستهلكة للنفط .
- 8- ضرورة قيام الدولة العراقية بوضع اليه معينه الهدف منها اعادة التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في الموازنة العامة الاتحادية واعادة النظر بالسياسات المتبعة في تحديد اولويات النفقات العامة بهدف ترشيدها وصولاً للاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.
- 9- معالجة الاختلالات الهيكلية الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي والصادرات الكلية وذلك عن طريق توفير الدعم اللازم للقطاعات الاقتصادية الاخرى التي تشترك في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والتقليل قدر الامكان من الاعتماد على القطاع النفطي، وضرورة تنويع الصادرات الكلية عن طريق زيادة الصادرات الاخرى غير النفطية كالزراعية منها والصناعية.
- 10- ضرورة النهوض بالقطاعات الصناعي والزراعي وتشخيص المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه القطاعات والسعي لإيجاد الحلول اللازمة لها، ذلك لأهمية هذه القطاعات في توفير الإيرادات الضرورية والانتفاع منها في تغطية النفقات العامة في الموازنة الاتحادية.

المصادر

القرآن الكريم

المصادر العربية

أولاً- الكتب:

- 1- ابراهيم، قصي عبد الكريم، (2010) "اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية" النفط السوري أنموذجاً، ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا.
- 2- احمد، رائد ناجي، (2017) "علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، ط3، مكتبة السنهوري للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.
- 3- الأشقر، احمد، (2007) "الاقتصاد الكلي"، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 4- التتير، سمير، (2007) "التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم"، ط1، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 5- الجنابي، طاهر، (2012) "علم المالية العامة والتشريع المالي"، ط1، مكتبة السنهوري للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.
- 6- الحاج، طارق محمد، (2009) "المالية العامة"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 7- الحلفي، عبد الجبار عبود وعبد الرضا، نبيل جعفر، (2013) "نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص"، ط1، دار ومكتبة البصائر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 8- الخطيب، خالد شحادة وشامية، احمد زهير، (2012) "اسس المالية العامة"، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 9- الدعيمي، عباس كاظم، (2010) "السياسة النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 10- الربيعي، رجاء، (2013) "دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي"، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 11- الرميحي، محمد، (1982) "النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.
- 12- الزمдاني، اناس بن صالح، (2002) "المالية العامة والسياسة المالية"، ط1، مكتبة وراقة البديع، عمان، الاردن.

- 13- الزمراني، اناس بن صالح، (2002) "المالية العامة والسياسة المالية"، ط1، مكتبة وراقة البديع للنشر والتوزيع، مراكش، المغرب.
- 14- السريتي، السيد محمد ونجا، علي عبد الوهاب، (2013) "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- 15- السيفو، وليد اسماعيل ومشعل، احمد محمد، (2003) "الاقتصاد القياسي التحليلي"، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 16- الشايجي، وليد خالد، (2005) "المدخل الى المالية العامة الاسلامية"، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 17- العكام، محمد خير، (2018) "المالية العامة 1"، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، سوريا.
- 18- العلي، عادل فليح، (2007) "المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 19- العلي، عادل فليح، (2011) "المالية العامة والقانون المالي والضريبي"، ط2، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 20- الكبيسي، محمد صالح ورشم، محمد حسن، (2014) "مقدمة في الاحصاء الاقتصادي"، ط2، المكتبة القانونية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 21- المعموري، عبد علي كاظم والجميل، مالك دحام، (2011) "النفط والاحتلال في العراق"، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.
- 22- المهائني، محمد خالد والخطيب، خالد شحادة، (2005) "المالية العامة"، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، دمشق، سوريا.
- 23- النصور، اياد عبد الفتاح، (2013) "اساسيات الاقتصاد الكلي"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 24- الهيتي، احمد حسين علي، (2011) "مقدمة في اقتصاد النفط"، ط1، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- 25- الوادي، محمود حسين والعساف، احمد عارف وصافي، وليد احمد، (2013) "الاقتصاد الكلي"، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- 26- الوادي، محمود حسين، (2010) "مبادئ المالية العامة"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 27- الياسري، احمد جاسم جبار، (2010) "النفط ومستقبل التنمية في العراق"، ط3، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- 28- بخيت، حسين علي وفتح الله، سحر، (2009) "الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 29- برجاس، حافظ، (2000) "الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 30- عبدالله، حسين، (2006) "مستقبل النفط العربي" ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 31- خلف، فليح حسن، (2008) "المالية العامة"، ط1، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
- 32- خليل، علي محمد واللوزي، سليمان احمد، (1999) "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 33- دياب، محمد والموسوي، صفاء عبد الجبار علي والطائي، حسين منعم خلف، (2015) "التنمية السياحية والسياسات المالية والنقدية"، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 34- زيني، محمد علي، (2007) "قطاع النفط في العراق: سيناريوهات مستقبلية"، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، الامارات.
- 35- شباط، يوسف، (2010) "المالية العامة والتشريع المالي"، منشورات جامعة دمشق، كلية الحقوق، دمشق، سوريا.
- 36- شندي، اديب قاسم، (2011) "الاقتصاد العراقي ... الى اين"، ط1، دار المواهب للطباعة، النجف، العراق.
- 37- طاقة، محمد، العزاوي، هدى، (2010) "اقتصاديات المالية العامة"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 38- عايب، وليد عبد الحميد، (2010) "الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي"، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- 39- عبد الحميد، عبد المطلب، (2015) "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- 40- عبد الرضا، نبيل جعفر، (2011) "اقتصاد النفط"، ط1، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 41- عبد الحميد، احمد طلال، (2001) "النظام القانوني لأموال الدولة الخاصة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن
- 42- علام، احمد عبد السميع، (2012) "المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق"، ط1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- 43- عصفور، محمد شاكر، (2012) "اصول الموازنة العامة"، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 44- عصفور، محمد شاكر، (2015) "اصول الموازنة العامة"، ط7، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 45- عقل، خضير وعريبات، ياسر، (2007) " مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 46- عمارة، رانيا محمود، (2015) "المالية العامة (الايرادات العامة)"، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر.
- 47- عواد، فتحي احمد ذياب، (2013) "اقتصاديات المالية العامة"، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 48- عيسى، خليفي، (2011) "هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي"، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 49- غدير، هيفاء غدير، (2010) "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، مكتبة الاسد، دمشق، سوريا.
- 50- كاظم، حيدر يونس، (2016) "الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية"، ط1، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء، العراق.
- 51- مساعدة، امجد عبد المهدي وعقلة، محمود يوسف، (2011) "دراسة في المالية العامة"، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- 52- مشكور، سعود جايد والحو، عقيل حميد، (2016) "مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، ط1، العالمية للتصميم والطباعة، المثنى، العراق.
- 53- ناشد، سوزي عدلي، (2006) "المالية العامة (النفقات العامة-الايرادات العامة-الميزانية العامة)"، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- 54- ناشد، سوزي عدلي، (2008) "اساسيات المالية العامة"، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- 55- نصر الله، عباس محمد، (2015) "المالية العامة والموازنة العامة"، ط1، مكتبة زين الحقوقية والادبية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 56- والتر، ارني، (2011) "العوامل الجيوسياسية المؤثرة في النفط وامن الطاقة العالمي"، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، الامارات.

ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية

- 1- ابو ميري، عماد سالم محمد، (2016) "العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2014)"، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- 2- البوعلي، يحيى حمود حسن، (2010) "سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
- 3- الجبوري، فاطمة ابراهيم خلف، (2006) "اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (نفطية وغير نفطية) للمدة 1970-2003"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 4- الحسيني، محمد غالي راهي، (2013) "التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية في العراق للمدة (1951-2010)"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- 5- الدليمي، وسام حسين علي، (2009) "اثر تغيرات اسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الاعضاء في منظمة اوبك للمدة (1990-2007)"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
- 6- الذبحاوي، فرحان محمد حسن، (2013) "اتجاهات السياسة المالية في الدول الربعية وضرورات التغيير: العراق انموذجاً"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

- 7- الشمري، فهد مغيث حزيان، (2015) "قياس وتحليل اثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990-2013)"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- 8- العبيدي، اسراء سعيد صالح، (2016) "قياس وتحليل تأثير صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1990-2014)"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 9- العربي، ليلي ومسلوب، جقيقة، (2015) "دور ادوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر للمدة (2000-2014)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة.
- 10- العمري، علي، (2008) "دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للمدة (1970-2006)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 11- بن يوسف، نوة، (2016) "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال المدة (1970-2012)"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة.
- 12- بوسته، تركية، (2018) "انعكاس تغير اسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر للمدة (2000-2016)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
- 13- بيطام، ريمة، (2015) "اسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للمدة (2000-2014)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
- 14- جمام، محمود، (2010) "النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري، الجزائر.
- 15- حسين، اوزان وكرفاج، اسماء، (2017) "افاق اسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 دراسة احصائية تنبؤية للمدة (1990-2018)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر.

- 16- خلف الله، وديع، (2017) "السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر للمدة (1990-2015)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر.
- 17- خلوط، فوزية، (2014) "اثر السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة.
- 18- دحاوي، سعاد عربية، (2016) "اثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية دراسة تطبيقية لحالة الجزائر للمدة (1970-2014)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.
- 19- دراوسي، مسعود، (2006) "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر للمدة (1990-2004)"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 20- دردوري، لحسن، (2014) "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة.
- 21- رمال، وهيبة، (2018) "أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
- 22- سلمان، هزاع داود، (2009) "السياسة المالية ودورها في الإصلاح الاقتصادي (مصر حالة دراسية)"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 23- عبد المنعم، جليل وبودريالة، بنعمر، (2016) "اثر صدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر - دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، الجزائر.
- 24- عذافة، حيدر حسين، (2018) "فاعلية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 25- عمر، عثمان محمد ابكر، (2016) "واقع اعداد الموازنة العامة لحكومة السودان وفقاً لإحصاءات مالية حكومية"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- 26- فاضل، سارا عبد القادر حسن محمد، (2017) "أثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي في السودان خلال المدة (1982-2015)"، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
- 27- قسمية، مصطفى، (2017) "أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازي في الجزائر للمدة (2000-2016) دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف.
- 28- لخديمي، عبد الحميد، (2011) "أثر تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- 29- لعلاوي، محمد، (2015) "دراسة تحليله لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، الجزائر.
- 30- مباني، عبد المالك، (2008) "الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي - دراسة استشرافية -"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- 31- محي الديم، بوري، (2018) "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر للمدة (2000-2010)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالى اليابس، الجزائر.
- 32- مناصرية، خولة، (2016) "أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية دراسة حالة الاردن للمدة (1990-2014)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة.
- 33- منصف، هوام والنوري، لطرش، (2016) "أثر تغيرات اسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
- 34- ميلودي، محمد الطاهر، (2017) "أثر تقلبات اسعار النفط على اسعار الاسهم في الاسواق المالية (دراسة حالة بورصة السعودية للمدة 2014-2016)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

35- يوسف، دوسن ورشيد، عربية، (2017) "اثر تقلبات اسعار النفط على حركة رؤوس الاموال للمدة (1986-2015)- دراسة قياسية-"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

ثالثاً: البحوث والدراسات

- 1- البصام، سهام حسين والشريدة، سميرة فوزي شهاب، (2013) "مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36.
- 2- البيرماني، صلاح مهدي عباس وعبدالله، حسن علي، (2018) "قياس وتحليل تقلبات اسعار النفط واتجاهات الانفاق الحكومي على قطاع الامن والصحة في العراق للمدة (2006-2016)"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 111.
- 3- الجبوري، بتول مطر عبادي والسعداوي، سعاد جواد كاظم، (2013) "السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2009)"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 15، العدد 2.
- 4- الجبوري، ختام حاتم (2017) "اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 9، العدد 4.
- 5- الجبوري، محمد صالح عطية والزبيدي، زهير حامد سلمان، (2014) "السياسة المالية العراقية وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية المالية"، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، جامعة ديالى، العدد 61.
- 6- الجبوري، مهدي سهر وحسين، خضير عباس، (2013) "اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)"، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 7.
- 7- الجنابي، نبيل مهدي، (2012) "نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (ST.LOUIS) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 8، العدد 22.

- 8- الحجامي، ستار جابر خلاوي، (2013) "دور الموازنة التقليدية في تقاوم مشكلة الفساد الاداري والمالي في العراق دراسة تطبيقية على موازنة رئاسة صحة واسط لسنة 2010"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 10.
- 9- الدوسكي، أزد احمد سعدون والوائلي، سمير فخري نعمة، (2010) "انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003"، دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد 18.
- 10- الربيعي، رجاء محمد خضير، (2016) "الصناعة النفطية في العراق وافاقها المستقبلية"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 8، العدد 1.
- 11- الساعدي، زاهد قاسم بدن والفيصل، ايهاب عباس، (2016) "اثر صدمات القطاع النفطي العراقي على الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1990-2014)"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، المجلد 8، العدد 2.
- 12- السعيد، بوشلوش ومصباحي، محمد الامين، (2015) "انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على اداء اسواق الاوراق المالية الخليجية"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 9.
- 13- الشاذلي، عيسى حمد، (2014) "اثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات السوداني للمدة (1990-2011)"، مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث، العدد 3.
- 14- الشرع، عقيل مهدي وهلال، جنان سليم، (2019) "قياس وتحليل اثر الايرادات النفطية على الموازنة العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في العراق للمدة (2003-2016)"، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، المجلد 15 العدد 42.
- 15- الشمري، عبد الصمد سعدون والنداوي، خضير عباس احمد، (2012) "اتجاهات الايرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذب اسعار النفط العالمية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 18 العدد 68.
- 16- الشمري، مايح شبيب وسلطان، زمن راوي، (2012) "الخيارات المتاحة امام السياسة النفطية العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 8 العدد 23.
- 17- الشمري، مايح شبيب، (2010) "تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 3، العدد 15.

- 18- الضامن، خطاب عمران صالح،(2016) "تقلبات اسعار النفط الخام واثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2009-2014)"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة كركوك، المجلد 6، العدد 2.
- 19- الضاوي، علوان،(2016) "انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للمدة (1990-2010)"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باجي مختار، العدد 6.
- 20- الطائي، عبد الرحمن كريم عبد الرضا والمكصوصي، رحمن حسن علي،(2018) "تحليل واقع العلاقة بين اسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1970-2015)"، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، المجلد 14، العدد الخاص بالبحوث المستتلة لطلبة الدراسات العليا.
- 21- الطائي، عبد الرزاق خلف محمد،(2012) "الصناعة النفطية العراقية: الواقع والطموح"، دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد 26.
- 22- العبدلي، سعد وكاطع، اسراء سليم،(2015) "تحليل العلاقة السببية بين الواردات الزراعية وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 21، العدد 85.
- 23- العبيدي، كوان طه، (2017) " تحليل اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاع النفطي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015) "، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العدد 111.
- 24- العراقي، بشار احمد،(2013) "السياسة المالية واليات تأثيرها في معدلات الفقر"، دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد 30.
- 25- العزاوي، كريم عبيس حسان والشمري، حسين عباس حسين،(2018) "أثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة (2003-2014)"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 10، العدد 2.
- 26- العنكبي، عبد الحسين،(2008) "الموازنة العامة الفدرالية والتوزيع الامثل للإيرادات النفطية العراقية"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد 17.
- 27- الكبيسي، محمد صالح سلمان واللامي، عبد الحميد عبد الهادي،(2017) "دراسة تحليلية لصددمات اسعار النفط الخام في السوق العالمية الاسباب والنتائج"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 104.

- 28- المزيني، عماد الدين محمد، (2013) "العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الازهر بغزة، المجلد 15، العدد 1.
- 29- المسعودي، توفيق عباس عبد عون وعبيد، غصون كاظم، (2018) "السوق المالية اداة للتحويل من القطاع العام الى القطاع الخاص دراسة تطبيقية سوق مصر للأوراق المالية للمدة (2000-2015)"، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 7، العدد 20.
- 30- الهيتي، احمد حسين وخلف، فاطمة ابراهيم، (2009) "اثر ادوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الاردني للمدة (1970-2003)"، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية- كلية الحداثة الجامعة، العدد 27-28.
- 31- بحيت، غالب شاكرا، (2016) "تحليل اثار السياسة المالية على التنمية في العراق للمدة (2004-2013)"، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، المجلد 12، العدد 34.
- 32- بريهي، فارس كريم وكشيش، ميس عبد الامير، (2017) "الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 23 العدد 101.
- 33- بلقاسم، منال، (2017) "اثر تقلبات اسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة الحاج لخضر، العدد 5.
- 34- بلقلة، براهيم، (2013) "تطورات اسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية للمدة (2000-2009)"، مجلة الباحث، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 12.
- 35- بن الزين، حمزة وقرونقة، وليد، (2016) "اثر تطور اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للمدة (2000-2015)"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 3.
- 36- بن بوزيان، محمد ولخديمي، عبد الحميد، (2013) "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2.
- 37- بن قديم، سالم مبارك صالح وباحويرث، ليبيبا عبود صالح، (2016) "انتاج النفط الخام والصخري واثر التقنيات الحديثة في زيادة الاحتياطات النفطية"، مجلة الاندلس للعلوم التطبيقية، جامعة الاندلس للعلوم والتقنية، المجلد 11، العدد 5.

- 38- بوالشعور، شريفة، (2016) "أثر تقلبات اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر: باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، العدد 5.
- 39- بوسالم، رفيقة ولخديمي، عبد الحميد، (2014) "أثر صدمات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بين المدة (1970-2009)"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 2.
- 40- بوشلوش، سعاد، (2016) "دور متغيرات السياسة المالية في استقرار اسواق الاوراق المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 20.
- 41- توفيق، سعد حقي، (2011) "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43.
- 42- جعاز، حسين عبد الكريم والعامري، محمد علي حميد، (2016) "الايردات النفطية واثرها في اقتصادات بعض البلدان الربعية للمدة (2001-2013)"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 14، العدد 4.
- 43- حسن، باسم عبد الهادي، (2005) "الصدمة النفطية الثالثة الاسباب والنتائج المحتملة"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد 3، العدد 7.
- 44- حسين، احمد خلف ومحمد، شيماء فارس، (2016) "اثر السياسة الايرادية في الموازنة العامة في العراق"، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، جامعة تكريت، المجلد 1، العدد 2.
- 45- حسين، عبد الرزاق حمد واسماعيل، مهند خليل، (2018) "تقلبات اسعار النفط واثرها على اقتصاديات دول الخليج للمدة (2005-2015)"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 1، العدد 41.
- 46- حسين، علي كاظم وهادي، سالم عواد، (2015) "اعداد الموازنة العامة للدولة بطريقة الاساس الصفري واثره في تخطي القصور الناتج من اعدادها بطريقة البنود"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس.
- 47- خضير، ايمان عبد وعلوان، حسين حسب الله، (2014) "قياس وتحليل العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 79.

- 48- داود، تغريد داود سلمان، (2016) "اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي"، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، جامعة بابل، المجلد 24، العدد 4.
- 49- درويش، حسين ديكان وعبد الرزاق، سيف علي، (2018) "قياس وتحليل اثر صدمة الايرادات النفطية في سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1999-2015)"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 10، العدد 2.
- 50- رسن، سالم عبد الحسن وعلي، مها كريم، (2015) "الانفاق الحكومي ودوره في تحقيق الاهداف الانمائية للصحة في العراق"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 17 العدد 3.
- 51- زيارة، رحيم حسوني وعباس، محمد حازم، (2016) "اليات تسعير نوعيات النفط العراقي وانعكاساتها على التصدير للمدة (2003-2013)"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 23 العدد 97.
- 52- سلوم، حسن عبد الكريم والمهايني، محمد خالد، (2007) "الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)"، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 64.
- 53- شندي، اديب قاسم ونجم، حيدر ربح، (2015) "السياسة المالية وكفاءة اداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2013)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 18.
- 54- شومان، عبد اللطيف حسن وحسن، علي عبد الزهرة، (2013) "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34.
- 55- شيحان، شهاب حمد، (2014) "الاختلالات الهيكلية للموازنة الاتحادية في العراق للمدة (2004-2012)"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، المجلد 6، العدد 12.
- 56- صالح، خطاب عمران وحمدان، اسحق يوسف، (2017) "تطورات اسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة (2004-2015)"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 1، العدد 37.

- 57- صالح، عمر هويدي، (2017) "تحليل أثر أسعار النفط على هيكلية الموازنة العامة في العراق للمدة (2005-2014)"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، المجلد 9، العدد 17.
- 58- صالح، لورنس يحيى ولوسي، حيدر ظاهر محمد القره، (2016) "بدائل الطاقة وامكانية الاحلال"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 98.
- 59- ضويفي، حمزة، (2015) "أثار انهيار أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر 3، المجلد 4، العدد 2.
- 60- ضويفي، حمزة، (2016) "أثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري"، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 20.
- 61- عبد الرحمان، عية، (2016) "اثار الصدمة البترولية لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري واليات التعامل الحكومي"، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 20.
- 62- عبد القادر، بحيج، (2018) "تحديات الاقتصاد الجزائري امام صدمات تقلبات أسعار النفط بين ازمة 1986-2015"، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 1، العدد 2.
- 63- عبد، حيدر عباس، (2017) "اطار مقترح لتطبيق الموازنة الصفريّة لتطوير الاداء المالي (دراسة تحليلية لأراء عينة من دوائر محافظة المثنى)"، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد 7، العدد 1.
- 64- عبدالله، سلمان حسين وخضير، جوان جاسم، (2016) "موازنة البرامج والاداء وسيلة لتعزيز الرقابة في الوحدات الاقتصادية الحكومية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 22، العدد 89.
- 65- عريقيب، سعاد عبد السلام، (2018) "دور الصادرات في النمو الاقتصادي في ليبيا بتطبيق تحليل التكامل المشترك والسببية للمدة (1962-2015)"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الاسمية الاسلامية، العدد 11.
- 66- علاوي، كاظم كامل وراهي، محمد غالي، (2015) "تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 10، العدد 32.

- 67- علة، مراد، (2016) "تطورات اسعار النفط في الاسواق العالمية دراسة تحليلية للمدة (2000-2014) "، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 3، العدد 9.
- 68- علي، محمد ابراهيم ومسعود، ليث صلاح وعبد الحسين، روى حسين، (2016) "الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات اسعار النفط"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 49.
- 69- عليوي، نجم عبد، (2009) "دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003-2007"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 2، العدد 13.
- 70- عودة، محمد حسن، (2017) "دراسة وتحليل العلاقة بين الانفاق العام والنواتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1975-2014)"، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العدد 31.
- 71- فرج، سكتة جبهة وجراح، نعيم صباح، (2018) "اثر تقلبات اسعار النفط العالمية في العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2016)"، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العدد 35.
- 72- فرج، سكتة جبهة، (2015) "العوامل المؤثرة في اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (2003-2014)"، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العدد 26.
- 73- كاظم، ابراهيم جواد ويوسف، هيثم يعقوب وعبد الطيف، هشام فرعون، (2018) "تقدير دالة الاستهلاك في العراق باستخدام طريقة التكامل المشترك"، المجلة العلمية لجامعة جبهان، السليمانية، المجلد 2، العدد 1.
- 74- كنعان، علي وغانم، عدنان وابراهيم، رشا يحيى، (2011) "دور السياسة المالية في توزيع واعادة توزيع الدخل القومي في سوريا"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة دمشق المجلد 33، العدد 4.
- 75- كواحلة، يمينه، (2015) "اثر تغيرات اسعار النفط على التمويل الخارجي في الجزائر"، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد 13.
- 76- مجيد، حسين شناوة، (2011) "الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 5.

- 77- محمد، خميس، (2012) "تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الاوبك"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، العدد 6.
- 78- محمد، ريبير فتاح، (2017) "تحديد اتجاه السببية بين اسعار النفط العالمية والكميات المنتجة من النفط والغاز الصخري الامريكي للمدة (2002-2016)"، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، جامعة دهوك، المجلد 6، العدد 1.
- 79- محمد، صفاء احمد وكامل، رؤى مصطفى، (2018) "تأثير استعمال دليل احصاءات مالية الحكومة (GFSM) على الموازنة العامة الاتحادية في الجمهورية العراقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 104.
- 80- محمود، مثنى معيوف، (2016) "انخفاض اسعار النفط وتأثيره على الاقتصاد العراقي للمدة (2011-2015) دراسة تحليلية"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 12، العدد 35.
- 81- محمود، ناجي عبد الستار وعباس، علي خضير، (2007) "اسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، المجلد 14، العدد 1.
- 82- مزيد، انعام، (2013) "اصلاح الموازنة العراقية طريقنا المستقبلي"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 9.
- 83- مصباح، حراق، (2012) "فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي ميلة، العدد 6.
- 84- مصطفى، جاب الله، (2016) "تقلبات اسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 9.
- 85- مهدي، حيدر كاظم، (2015) "انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق"، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد 5، العدد 1.
- 86- موسى، عبد الستار عبد الجبار وشكة، حيدر شلب، (2015) "التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة (1862-2010)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 18.

87- هادي، سالم عواد،(2014) "استخدام اسلوب الموازنة الصفريّة لمواجهة تحديات الموازنة الاتحادية في العراق (النموذج مقترح)"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد 42.

88- يوسف، يوسف دولاب،(2015) "دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية مقارنة للموازنة العامة العراقية)" ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 10، العدد 32.

رابعاً: النشرات والتقارير الرسمية

1- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة.

2- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

خامساً: شبكة الانترنت

1- النواب، ايهاب علي، "موازنة البرامج والاداء: نهج جديد لوقف سوء استخدام الموارد الاقتصادية"، شبكة النبأ المعلوماتية، <https://m.annabaa.org>.

2- www.crudedesigns.org.

المصادر الاجنبية

1- Actan, Coskun can .(2017). "Supply-Side Economics and Supply- side fiscal policy", Dokuz Eylul University, <https://www.researchgate.net/publication/318658779>.

2- Alekhina, Victoriia and Yoshino, Naoyuki.(2018). "Impact of World Oil Price on an Energy Exporting Economy Including Monetary Policy", Asian Development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No.828.

3- Anderson, Asger Lan and Nielsen, Lasse Holboll Westh.(2010)."Fiscal Transparency and procyclical Fiscal Policy" , Working Paper Series , Economic Policy Research unit (EPRU) , university of Copenhagen.

- 4- Beckmann, Joscha and Czudaj, Robert and Arora, Vipin .(2017). "The Relationship between Oil Prices and Exchange Rates: Theory and Evidence" Working Paper Series, U.s. Department of Energy, Washington.
- 5- Benoit Mourez,(1988), les Produits Petroliers, Utilisations, Caracteristiques, Marches, ENSPM.
- 6- C.Adkins, L. and Hill, R C.(2011), Using State for Principles of Econometrics.4thed, New York.
- 7- Carolla, Salvatore (2012), Understanding Oil Prices, www.wiley.com/finance.
- 8- Cicek, Deniz and Elgin, Ceyhun .(2010). "Cyclicity of Fiscal Policy and the Shadow economy" , Empirical Economics, Bogazici University Istanbul, <https://www.researchgate.net/publication/225559782> Cyclicity.
- 9- Collier, paul m.(2003). Accounting for Managers, John Wiley & Sons LTD, England, copyright2003.www.wiley.com.
- 10- Daved N. Hyman .(2010). Puplic Finance , Tenth Edition, south western , Cengage Learning .
- 11- Diveid c. colander.(2010) . Macroeconomics (sixth edition), pearson.
- 12- Domdar, N .Gujarati,(2003), Basic Econometrics, fourth Edition, New York, McGraw-Hill Companies mm,inc.
- 13- Gogtay, NJ and Thatte, UM.(2017). " Principles of Correlation Analysis", Journal of The Association of Physicians of India, Volume 65.
- 14- Hamilton D. James .(2008). "Understanding Crude Oil Prices", The Energy Journal, Vol 30, National Bureau of Economic Research, Cambridge.
- 15- Helmut, Lytkepohi,(2004),Vector Autoregressive and Vector Error Correction Models in Applied Time series Econometrics, Cambridge University press, New York.
- 16- Hemming, Richard and Michael Kell and Selma Mahfouz (2002)"The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity, IMF Working Paper.

- 17- Kamil al-Mehaidi "Geographical Distribution of Iraq Oil Fields and Its Relation With The New Constitution : <http://Iraq politics and constitution.htm>.
- 18- Kask, Aldo.(2001). "Program budgeting to improve decision making and resource planning in Estonian defense", united states navy, naval postgraduate school.
- 19- Kumins, Lawrence.(2003). Iraq Oil :Reserves, Production , and Potential Revenues,CRS Report for Congress, Congressional Research Service, The Library of congress.
- 20- Kutasovic, Paul R.(2012). "Changes in Supply of and Demand for Crude Oil: Implications for Oil price", NIMIMS Management Review.
- 21- Madni,Ghulam and Rasool, Chaudhary and Muhammad salam (2017). "Economic Growth in Context of Institutions and Fiscal Policy", Pakistan Economic and Social Review, Volume 55.
- 22- Maugeri, Leonardo(2006), The Mythology, History, and Future of the Worlds Most Controversial Resource, United States of America.
- 23- McCafferty Ian,(2015), Oil Price Falls- What Consequences for Monetary policy,www.bank of england.co.uk/publication/pages/speeches/default.aspx.
- 24- OPEC, Annual Statistical Bulletin, (2008-2018), at:<http://www.opec.org/opec web/en/publications>.
- 25- Popa, Ionela and Codreanu , Diana.(2010). "Fiscal Policy and its role in ensuring economic stability", MIPRA Paper No.20820, Posted 19, <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/20820/>.
- 26- Rankwane, Tsholofelo Ezekiel .(2013)." Characterization of Crude Oil Sample from a local South African Refinery", A Research report Submitted to the Faculty of Engineering and the Built Environment, University of the Witwatersrand, in Fulfillment of the requirements of The degree of Master of Science in Engineering.

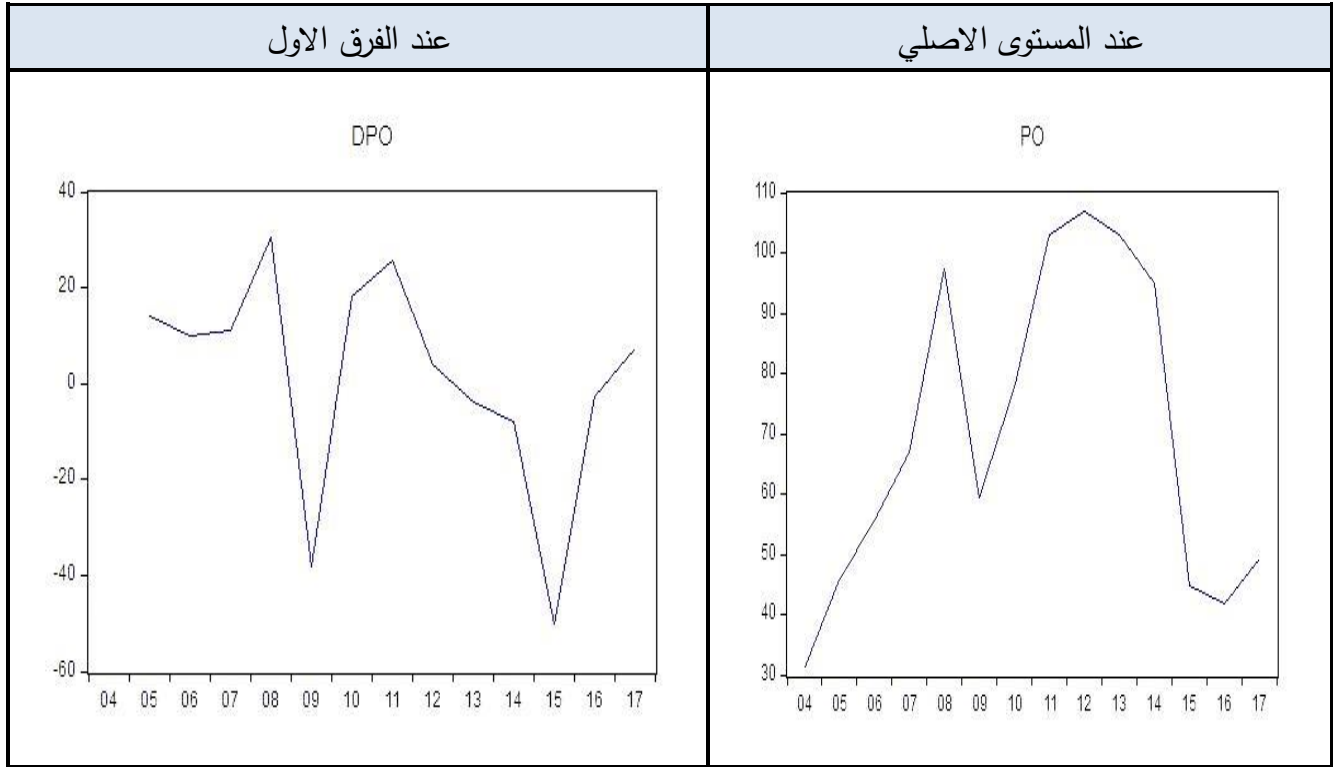
- 27- Sanford, E. Jonathan.(2003). "Iraq's Economy : Past , Present , Future", Coordinator Foreign Affairs , Defense , and Trade Division , Congressional, Research Service , the Library of Congress , Report for Congress Received Through the CRS Web , June. www.au.af.mil/au/awc/awcgate/crs/rl31944.
- 28- Sassoon, Joseph .(2016). "Iraq: Oil Price and Economic Management", MEEA 15th International Conference, Doha.
- 29- Savage,D. James .(2013). "Iraq Budget as a Source of Political Stability", United States Institute of Peace, www.usip.org.
- 30- Shelby, Ron.(2013). Zero-base budgeting for the 21st Century public administration, Fiscal research center, Atlanta, Ganda, FRC report NO,260,2013.
- 31- Smith,L. James.(2009). " World Oil: Market or Mayhem", Journal of Economic Perspectives, Southern Methodist University, Volume 23, Number 3.
- 32- Zhenbo, Hou and Keane, Jodie.(2015). " The Oil Prices Shock of 2014 Drivers, Impacts and Policy Implications, Working Paper Number 415, Published by Overseas Development Institute, March 2015,UK.

الملاحق

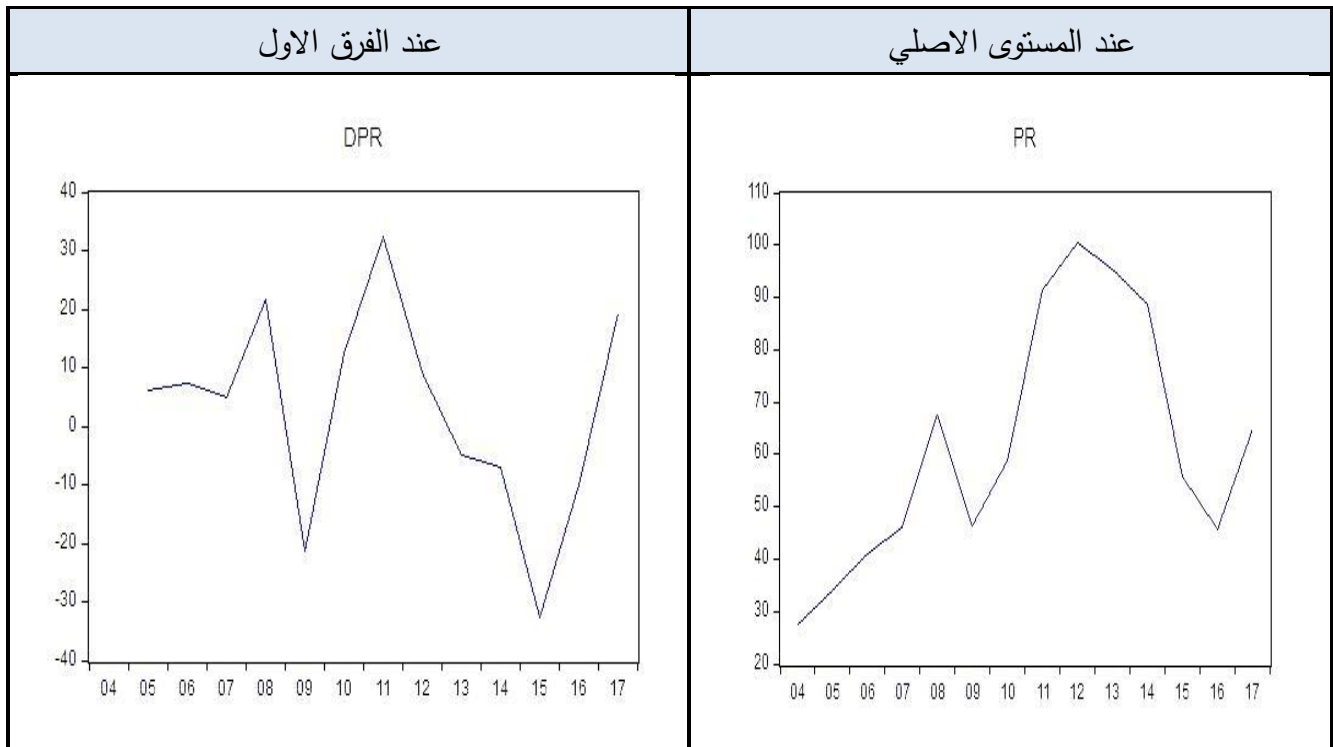
الملحق (1)

الشكل البياني لبيانات استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة

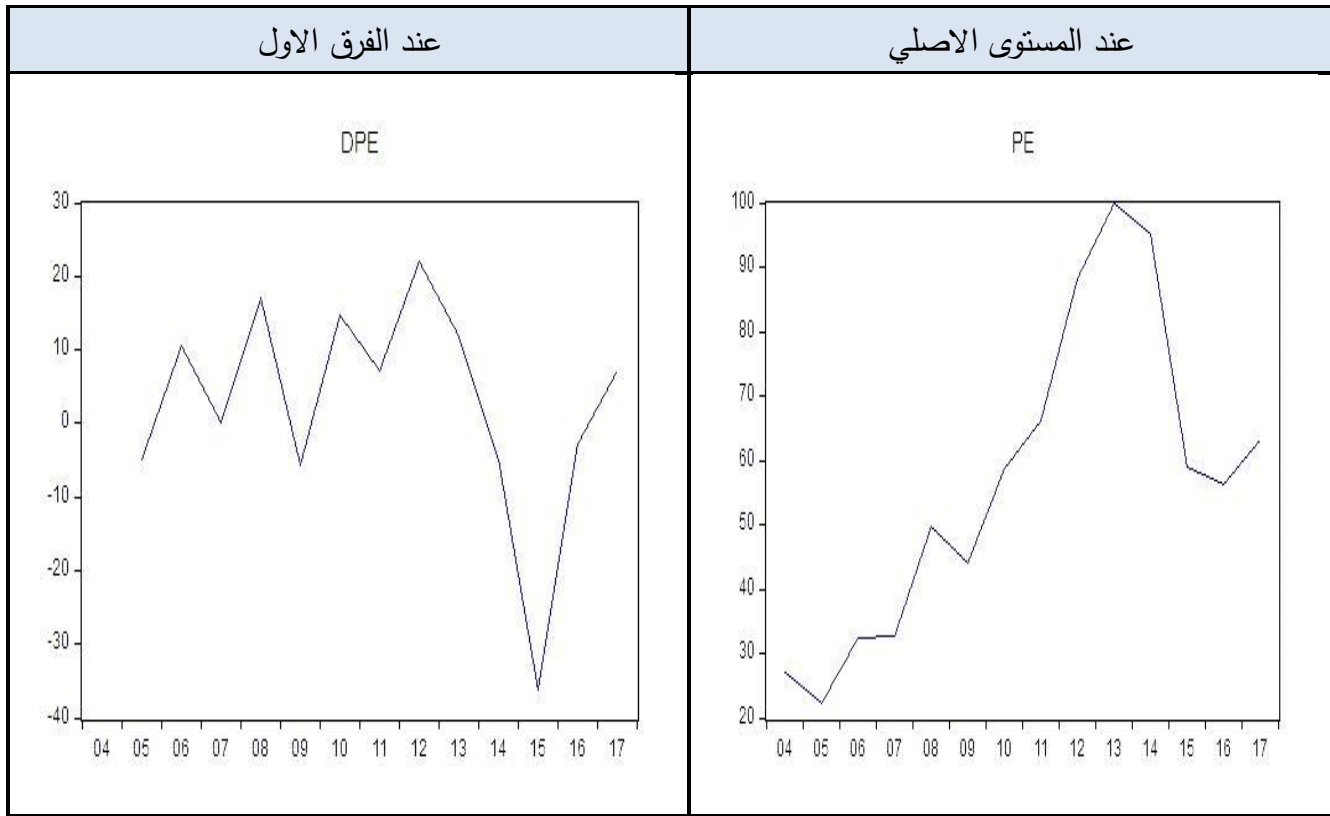
سعر النفط (PO)



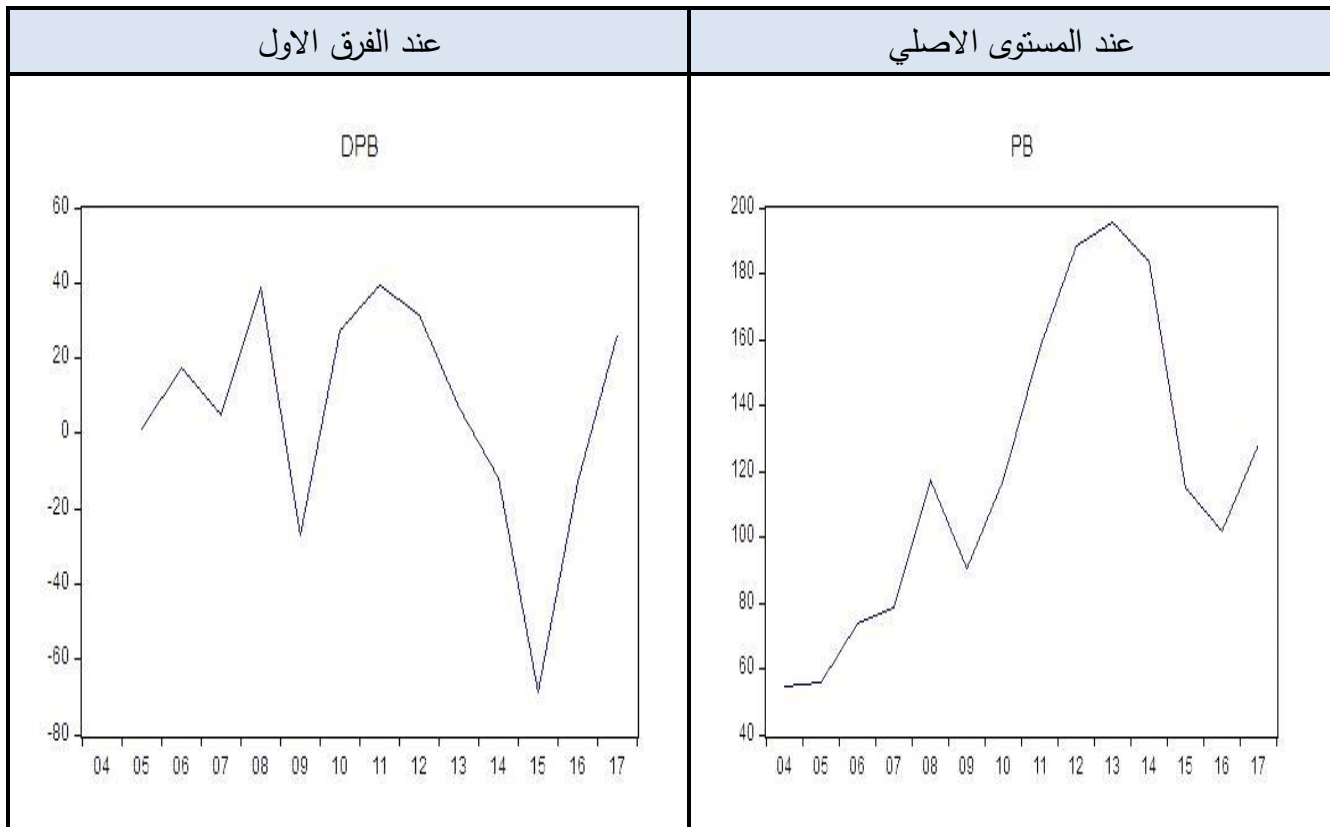
الايادات العامة (PR)



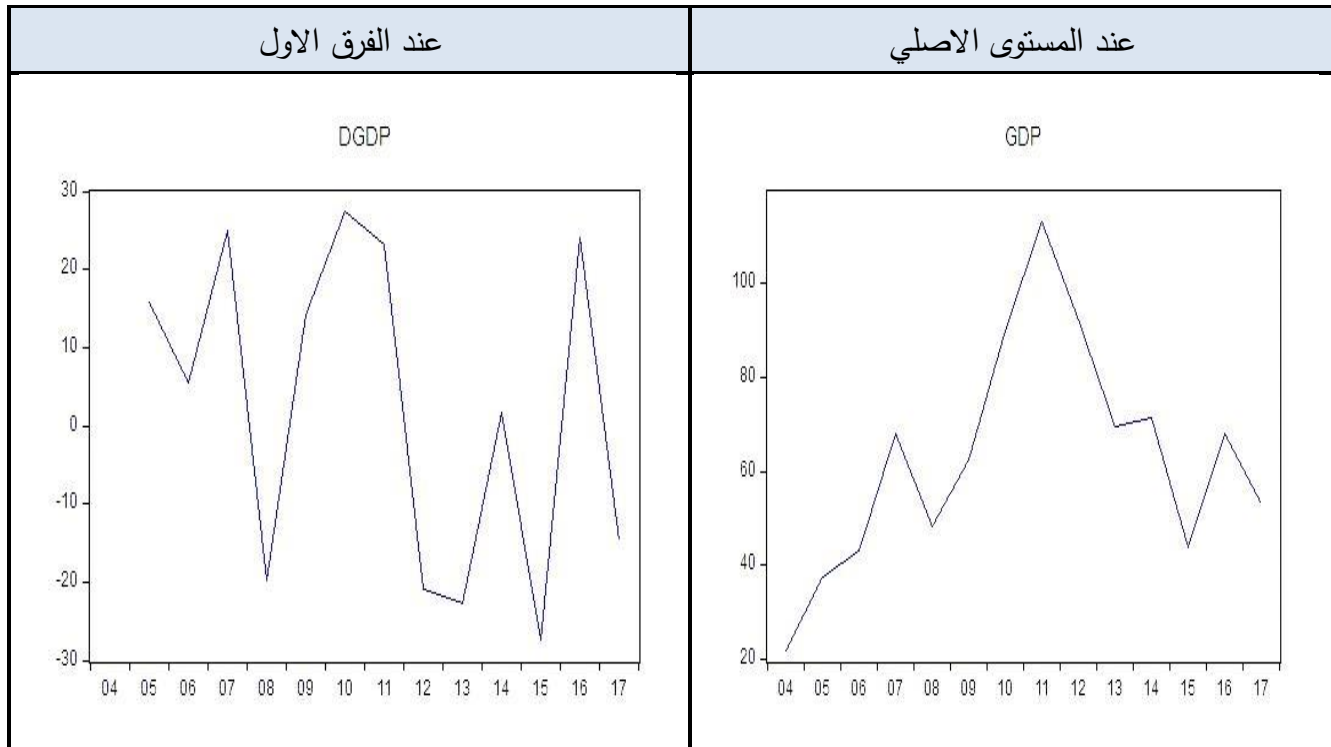
النفقات العامة (PE)



الموازنة العامة (PB)



الناتج المحلي الاجمالي (GDP)



الملحق (2)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة

سعر النفط (PO)

Null Hypothesis: D(PO) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.433397	0.0026
Test critical values:	1% level		-2.771926	
	5% level		-1.974028	
	10% level		-1.602922	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PO,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/11/19 Time: 04:59				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PO(-1))	-1.023003	0.297957	-3.433397	0.0056
R-squared	0.517151	Mean dependent var		-0.566667
Adjusted R-squared	0.517151	S.D. dependent var		34.33232
S.E. of regression	23.85661	Akaike info criterion		9.261655
Sum squared resid	6260.518	Schwarz criterion		9.302064
Log likelihood	-54.56993	Hannan-Quinn criter.		9.246694
Durbin-Watson stat	2.025542			

الايادات العامة (PR)

Null Hypothesis: D(PR) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.739188	0.0107
Test critical values:	1% level		-2.771926	
	5% level		-1.974028	
	10% level		-1.602922	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/19 Time: 09:28				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PR(-1))	-0.854832	0.312075	-2.739188	0.0193
R-squared	0.404210	Mean dependent var		1.080833
Adjusted R-squared	0.404210	S.D. dependent var		24.16881
S.E. of regression	18.65529	Akaike info criterion		8.769792
Sum squared resid	3828.218	Schwarz criterion		8.810201
Log likelihood	-51.61875	Hannan-Quinn criter.		8.754831
Durbin-Watson stat	1.826523			

النفقات العامة (PE)

Null Hypothesis: D(PE) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.738249	0.0107
Test critical values:	1% level		-2.771926	
	5% level		-1.974028	
	10% level		-1.602922	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PE,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/19 Time: 12:53				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PE(-1))	-0.815625	0.297864	-2.738249	0.0193
R-squared	0.403753	Mean dependent var		0.989167
Adjusted R-squared	0.403753	S.D. dependent var		19.99146
S.E. of regression	15.43681	Akaike info criterion		8.391042
Sum squared resid	2621.245	Schwarz criterion		8.431451
Log likelihood	-49.34625	Hannan-Quinn criter.		8.376081
Durbin-Watson stat	1.878186			

الموازنة العامة (PB)

Null Hypothesis: D(PB) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.585623	0.0146
Test critical values:	1% level		-2.771926	
	5% level		-1.974028	
	10% level		-1.602922	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/19 Time: 14:02				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PB(-1))	-0.786254	0.304087	-2.585623	0.0253
R-squared	0.376228	Mean dependent var		2.070000
Adjusted R-squared	0.376228	S.D. dependent var		40.28735
S.E. of regression	31.81864	Akaike info criterion		9.837637
Sum squared resid	11136.68	Schwarz criterion		9.878046
Log likelihood	-58.02582	Hannan-Quinn criter.		9.822676
Durbin-Watson stat	1.847667			

الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.780095	0.0013
Test critical values:	1% level		-2.771926	
	5% level		-1.974028	
	10% level		-1.602922	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/19 Time: 08:46				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.126780	0.298082	-3.780095	0.0030
R-squared	0.562052	Mean dependent var		-2.545833
Adjusted R-squared	0.562052	S.D. dependent var		32.13563
S.E. of regression	21.26660	Akaike info criterion		9.031808
Sum squared resid	4974.950	Schwarz criterion		9.072217
Log likelihood	-53.19085	Hannan-Quinn criter.		9.016847
Durbin-Watson stat	1.992263			

الملحق (3)

نتائج اختبار فيلبس - بيرون (p-p) للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة

سعر النفط (PO)

Null Hypothesis: D(PO) has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.440204	0.0025
Test critical values:	1% level		-2.771926	
	5% level		-1.974028	
	10% level		-1.602922	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Residual variance (no correction)			521.7098	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			462.6443	
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(PO,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/11/19 Time: 04:58				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PO(-1))	-1.023003	0.297957	-3.433397	0.0056
R-squared	0.517151	Mean dependent var	-0.566667	
Adjusted R-squared	0.517151	S.D. dependent var	34.33232	
S.E. of regression	23.85661	Akaike info criterion	9.261655	
Sum squared resid	6260.518	Schwarz criterion	9.302064	
Log likelihood	-54.56993	Hannan-Quinn criter.	9.246694	
Durbin-Watson stat	2.025542			

الايادات العامة (PR)

Null Hypothesis: D(PR) has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-2.653561	0.0127		
Test critical values:	1% level	-2.771926		
	5% level	-1.974028		
	10% level	-1.602922		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Residual variance (no correction)		319.0182		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		247.4787		
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(PR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/19 Time: 09:36				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PR(-1))	-0.854832	0.312075	-2.739188	0.0193
R-squared	0.404210	Mean dependent var	1.080833	
Adjusted R-squared	0.404210	S.D. dependent var	24.16881	
S.E. of regression	18.65529	Akaike info criterion	8.769792	
Sum squared resid	3828.218	Schwarz criterion	8.810201	
Log likelihood	-51.61875	Hannan-Quinn criter.	8.754831	
Durbin-Watson stat	1.826523			

النفقات العامة (PE)

Null Hypothesis: D(PE) has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
		Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic		-2.738249	0.0107	
Test critical values:	1% level	-2.771926		
	5% level	-1.974028		
	10% level	-1.602922		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Residual variance (no correction)			218.4371	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			218.4371	
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(PE,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/19 Time: 13:19				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PE(-1))	-0.815625	0.297864	-2.738249	0.0193
R-squared	0.403753	Mean dependent var		0.989167
Adjusted R-squared	0.403753	S.D. dependent var		19.99146
S.E. of regression	15.43681	Akaike info criterion		8.391042
Sum squared resid	2621.245	Schwarz criterion		8.431451
Log likelihood	-49.34625	Hannan-Quinn criter.		8.376081
Durbin-Watson stat	1.878186			

الموازنة العامة (PB)

Null Hypothesis: D(PB) has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
		Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic		-2.596954	0.0143	
Test critical values:	1% level	-2.771926		
	5% level	-1.974028		
	10% level	-1.602922		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Residual variance (no correction)			928.0568	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			951.1016	
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(PB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/19 Time: 14:14				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PB(-1))	-0.786254	0.304087	-2.585623	0.0253
R-squared	0.376228	Mean dependent var		2.070000
Adjusted R-squared	0.376228	S.D. dependent var		40.28735
S.E. of regression	31.81864	Akaike info criterion		9.837637
Sum squared resid	11136.68	Schwarz criterion		9.878046
Log likelihood	-58.02582	Hannan-Quinn criter.		9.822676
Durbin-Watson stat	1.847667			

الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.780095	0.0013
Test critical values:	1% level		-2.771926	
	5% level		-1.974028	
	10% level		-1.602922	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Residual variance (no correction)				414.5792
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				414.5792
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/19 Time: 08:55				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.126780	0.298082	-3.780095	0.0030
R-squared	0.562052	Mean dependent var		-2.545833
Adjusted R-squared	0.562052	S.D. dependent var		32.13563
S.E. of regression	21.26660	Akaike info criterion		9.031808
Sum squared resid	4974.950	Schwarz criterion		9.072217
Log likelihood	-53.19085	Hannan-Quinn criter.		9.016847
Durbin-Watson stat	1.992263			

الملحق (4)

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الاحصائية لها

الايرادات العامة (PR)

Dependent Variable: PR				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/19 Time: 12:20				
Sample: 2004 2017				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.020279	8.765880	0.686785	0.5053
PO	0.796825	0.117819	6.763119	0.0000
R-squared	0.792171	Mean dependent var	61.65571	
Adjusted R-squared	0.774852	S.D. dependent var	23.87718	
S.E. of regression	11.32967	Akaike info criterion	7.824290	
Sum squared resid	1540.337	Schwarz criterion	7.915584	
Log likelihood	-52.77003	Hannan-Quinn criter.	7.815839	
F-statistic	45.73978	Durbin-Watson stat	0.396912	
Prob(F-statistic)	0.000020			

النفقات العامة (PE)

Dependent Variable: PE				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/19 Time: 12:36				
Sample: 2004 2017				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.08028	14.05490	0.788357	0.4458
PO	0.654155	0.188907	3.462839	0.0047
R-squared	0.499818	Mean dependent var		56.75429
Adjusted R-squared	0.458136	S.D. dependent var		24.67768
S.E. of regression	18.16559	Akaike info criterion		8.768499
Sum squared resid	3959.864	Schwarz criterion		8.859793
Log likelihood	-59.37949	Hannan-Quinn criter.		8.760048
F-statistic	11.99125	Durbin-Watson stat		0.338310
Prob(F-statistic)	0.004693			

الموازنة العامة (PB)

Dependent Variable: PB				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/19 Time: 14:03				
Sample: 2004 2017				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.10056	22.15234	0.771953	0.4551
PO	1.450979	0.297742	4.873280	0.0004
R-squared	0.664325	Mean dependent var		118.4100
Adjusted R-squared	0.636352	S.D. dependent var		47.47890
S.E. of regression	28.63131	Akaike info criterion		9.678443
Sum squared resid	9837.024	Schwarz criterion		9.769736
Log likelihood	-65.74910	Hannan-Quinn criter.		9.669992
F-statistic	23.74886	Durbin-Watson stat		0.251773
Prob(F-statistic)	0.000383			

الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/19 Time: 11:04				
Sample: 2004 2017				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.79648	13.76954	1.292453	0.2205
PO	0.647907	0.185072	3.500847	0.0044
R-squared	0.505276	Mean dependent var		63.03429
Adjusted R-squared	0.464049	S.D. dependent var		24.30963
S.E. of regression	17.79677	Akaike info criterion		8.727474
Sum squared resid	3800.699	Schwarz criterion		8.818768
Log likelihood	-59.09232	Hannan-Quinn criter.		8.719023
F-statistic	12.25593	Durbin-Watson stat		1.533886
Prob(F-statistic)	0.004375			

الملحق (5)

نتائج اختبار استقرارية البواقي للمتغيرات الاقتصادية

سعر النفط (PO)

Null Hypothesis: D(LPO) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.340192	0.0031
Test critical values:	1% level		-2.771926	
	5% level		-1.974028	
	10% level		-1.602922	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPO,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/30/19 Time: 23:43				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPO(-1))	-0.962783	0.288242	-3.340192	0.0066
R-squared	0.502791	Mean dependent var		-0.017538
Adjusted R-squared	0.502791	S.D. dependent var		0.471642
S.E. of regression	0.332569	Akaike info criterion		0.715716
Sum squared resid	1.216623	Schwarz criterion		0.756125
Log likelihood	-3.294297	Hannan-Quinn criter.		0.700755
Durbin-Watson stat	2.057716			

الايادات العامة (PR)

Null Hypothesis: D(LPR) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.929052	0.0072
Test critical values:	1% level		-2.771926	
	5% level		-1.974028	
	10% level		-1.602922	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/29/19 Time: 17:55				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPR(-1))	-0.919691	0.313989	-2.929052	0.0137
R-squared	0.437595	Mean dependent var		0.012333
Adjusted R-squared	0.437595	S.D. dependent var		0.397919
S.E. of regression	0.298414	Akaike info criterion		0.498986
Sum squared resid	0.979560	Schwarz criterion		0.539395
Log likelihood	-1.993914	Hannan-Quinn criter.		0.484025
Durbin-Watson stat	1.877072			

النفقات العامة (PE)

Null Hypothesis: D(LPE) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.454560	0.0025	
Test critical values:	1% level	-2.771926		
	5% level	-1.974028		
	10% level	-1.602922		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPE,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/29/19 Time: 17:56				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPE(-1))	-1.025165	0.296757	-3.454560	0.0054
R-squared	0.517916	Mean dependent var		0.026261
Adjusted R-squared	0.517916	S.D. dependent var		0.384052
S.E. of regression	0.266656	Akaike info criterion		0.273942
Sum squared resid	0.782161	Schwarz criterion		0.314351
Log likelihood	-0.643653	Hannan-Quinn criter.		0.258981
Durbin-Watson stat	1.589620			

الموازنة العامة (PB)

Null Hypothesis: D(LPB) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.910849	0.0075	
Test critical values:	1% level	-2.771926		
	5% level	-1.974028		
	10% level	-1.602922		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/29/19 Time: 17:51				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPB(-1))	-0.904283	0.310659	-2.910849	0.0142
R-squared	0.433700	Mean dependent var		0.016970
Adjusted R-squared	0.433700	S.D. dependent var		0.353895
S.E. of regression	0.266316	Akaike info criterion		0.271391
Sum squared resid	0.780168	Schwarz criterion		0.311800
Log likelihood	-0.628347	Hannan-Quinn criter.		0.256430
Durbin-Watson stat	1.859645			

الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.371688	0.0004
Test critical values:		
1% level	-2.771926	
5% level	-1.974028	
10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LGDP,2)

Method: Least Squares

Date: 03/29/19 Time: 17:42

Sample (adjusted): 2006 2017

Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-1.181097	0.270170	-4.371688	0.0011
R-squared	0.628627	Mean dependent var		-0.065853
Adjusted R-squared	0.628627	S.D. dependent var		0.533786
S.E. of regression	0.325291	Akaike info criterion		0.671462
Sum squared resid	1.163956	Schwarz criterion		0.711871
Log likelihood	-3.028772	Hannan-Quinn criter.		0.656501
Durbin-Watson stat	2.040248			

الملحق (6)

نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى

سعر النفط (PO)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: PO

Exogenous variables: C

Date: 03/16/19 Time: 10:51

Sample: 2004 2017

Included observations: 12

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-55.11610	NA*	675.3253	9.352684	9.393093	9.337723
1	-52.95401	3.603487	557.9470*	9.159002*	9.239820*	9.129080*
2	-52.64083	0.469769	630.4417	9.273472	9.394699	9.228590

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الايادات العامة (PR)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: PR

Exogenous variables: C

Date: 03/09/19 Time: 09:15

Sample: 2004 2017

Included observations: 12

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-53.41725	NA	508.7982	9.069541	9.109950	9.054580
1	-49.91211	5.841894*	336.0568*	8.652018*	8.732836*	8.622097*
2	-49.27167	0.960661	359.5644	8.711945	8.833172	8.667062

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

النفقات العامة (PE)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: PE

Exogenous variables: C

Date: 03/09/19 Time: 08:14

Sample: 2004 2017

Included observations: 12

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-53.77107	NA	539.7043	9.128511	9.168920	9.113550
1	-47.68147	10.14933*	231.7146*	8.280244*	8.361062*	8.250323*
2	-47.16933	0.768207	253.2820	8.361555	8.482782	8.316672

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الموازنة العامة (PB)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: PB

Exogenous variables: C

Date: 03/09/19 Time: 10:05

Sample: 2004 2017

Included observations: 12

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-61.54067	NA	1970.326	10.42344	10.46385	10.40848
1	-56.47768	8.438311*	1003.793*	9.746280*	9.827097*	9.716358*
2	-55.76947	1.062311	1061.948	9.794912	9.916138	9.750029

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: GDP
 Exogenous variables: C
 Date: 03/09/19 Time: 10:32
 Sample: 2004 2017
 Included observations: 12

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-53.17833	NA*	488.9359	9.029721	9.070130	9.014760
1	-51.22241	3.259865	418.0759*	8.870401*	8.951219*	8.840480*
2	-51.22110	0.001962	497.6009	9.036850	9.158077	8.991967

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق (7)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات الاقتصادية

الاياردات العامة (PR)

Dependent Variable: DPR
 Method: Least Squares
 Date: 03/09/19 Time: 09:46
 Sample (adjusted): 2005 2017
 Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.680180	2.002351	0.839104	0.4210
DPO	0.699015	0.092779	7.534215	0.0000
ECM(-1)	-0.144254	0.221489	-0.651289	0.5295
R-squared	0.867596	Mean dependent var		2.859231
Adjusted R-squared	0.841115	S.D. dependent var		17.87965
S.E. of regression	7.126897	Akaike info criterion		6.964803
Sum squared resid	507.9267	Schwarz criterion		7.095176
Log likelihood	-42.27122	Hannan-Quinn criter.		6.938006
F-statistic	32.76317	Durbin-Watson stat		1.809714
Prob(F-statistic)	0.000041			

النفقات العامة (PE)

Dependent Variable: DPE
 Method: Least Squares
 Date: 03/09/19 Time: 08:42
 Sample (adjusted): 2005 2015
 Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.472684	2.974439	0.495113	0.6338
DPO	0.412130	0.127432	3.234130	0.0120
ECM(-1)	-0.404187	0.214060	-1.888195	0.0957
R-squared	0.706569	Mean dependent var		2.917273
Adjusted R-squared	0.633211	S.D. dependent var		16.07620
S.E. of regression	9.736244	Akaike info criterion		7.616589
Sum squared resid	758.3555	Schwarz criterion		7.725106
Log likelihood	-38.89124	Hannan-Quinn criter.		7.548184
F-statistic	9.631820	Durbin-Watson stat		1.315218
Prob(F-statistic)	0.007414			

الموازنة العامة (PB)

Dependent Variable: DPB
 Method: Least Squares
 Date: 03/09/19 Time: 10:28
 Sample (adjusted): 2005 2017
 Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.676248	3.735143	0.984232	0.3482
DPO	1.155912	0.176116	6.563338	0.0001
ECM(-1)	-0.127906	0.156473	-0.817433	0.4327
R-squared	0.840825	Mean dependent var		5.656154
Adjusted R-squared	0.808990	S.D. dependent var		30.58193
S.E. of regression	13.36574	Akaike info criterion		8.222441
Sum squared resid	1786.430	Schwarz criterion		8.352814
Log likelihood	-50.44586	Hannan-Quinn criter.		8.195643
F-statistic	26.41196	Durbin-Watson stat		1.229275
Prob(F-statistic)	0.000102			

الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

Dependent Variable: DLGDP
 Method: Least Squares
 Date: 03/09/19 Time: 10:15
 Sample (adjusted): 2005 2017
 Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.043347	0.077755	0.557483	0.5895
DLPO	0.633232	0.262730	2.410199	0.0367
ECM(-1)	-0.012547	0.004945	-2.537201	0.0295
R-squared	0.465754	Mean dependent var		0.068662
Adjusted R-squared	0.358905	S.D. dependent var		0.347387
S.E. of regression	0.278147	Akaike info criterion		0.477840
Sum squared resid	0.773658	Schwarz criterion		0.608213
Log likelihood	-0.105961	Hannan-Quinn criter.		0.451043
F-statistic	4.358986	Durbin-Watson stat		2.325088
Prob(F-statistic)	0.043522			

Abstract:

The major challenge faced by the oil countries, including Iraq, is the fluctuations in the prices of crude oil and its financial returns, which is reflected negatively on the economic development processes in these countries as it depends on the achievement of the revenues of the oil sector. The problem of the study was the main question: The study was based on the main hypothesis that the response of fiscal policies to fluctuations in oil prices in the Iraqi economy came in line with the logic of economic theory, and after fluctuation in oil prices for more than a year (Five chapters) and then because of the ineffectiveness of fiscal policy, it begins to go contrary to the logic of economic theory, the study aimed to highlight the importance and role of the oil sector in the Iraqi economy and its impact on the tools of fiscal policy in Iraq and its role in achieving balance and economic stability, The study of modern standard models, including the model of self-regression (VAR) and the functions of the immediate response (pulse response functions) and the joint integration test and the error correction model (ECM) using the program of statistical analysis (Eviews-10), and the most important findings of the study: A decline in GDP is an important indicator for measuring the degree of economic diversification. Therefore, the rise in this ratio against the decline in the contribution of other sectors indicates a decline in the degree of economic diversification, ie, a unilateral economy, and vice versa. The total indicates the high degree of economic diversification, that the low proportion of the contribution of oil revenues in the total revenues of the federal budget in Iraq during the last years of the study gives a good indication of the direction of the Iraqi government towards the activation of The revenues of the non-oil revenues, which were represented by the government imposing taxes on communications companies in Iraq and customs tariff revenues, etc., which led to a decline in the contribution of oil revenues in the federal budget to (77.2%) in 2015 after it was 98.8% In 2004, the results of the immediate response functions (pulse response functions) showed three responses. The first is the public expenditure response to the change in oil prices; the second is the public revenue response to the change in oil prices; the third is the GDP response to the change in oil prices; Joint integration in the existence of a relationship The study recommended the need to diversify the sources of public revenues other than oil and activate the other productive sectors in Iraq, such as the industrial sector, the agricultural sector and other sectors and take advantage of their resources in the financing of public budgets and not rely on one side is the oil sector, And the importance of developing development plans by the competent authorities in order to support the variables of fiscal policy to achieve balance and economic stability and avoid the shocks that occur in the prices of crude oil.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of ALMuthanna
College of Administration and Economics
Department of Finance and Banking



Fluctuations in Oil Prices and Their Impact on Fiscal Policy Iraq as a Case Study for period (2004-2017)

A Thesis Submitted to
The Council of The College of Administration and Economics
University of ALMuthanna
as a part of the requirements to get Master degree Finance and
Banking Sciences

By:
Haidar Thijel Jawad Aljayashi

supervised by:
Prof. Dr
Mohammad Hassan Rasham Al Attabi

2019

1440